

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ؛ والصلوة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آله وصحبه
اجمعين . أما بعد فيقول الفقير محمد الخزار بن عثمان الباطومي ؛ الملقب
بمفتي زاده ؛ احسن الله له في الآخرة المحسن والزيادة ؛ وهذه تعليقات رابطة
وتفسيرات فائقة على كتاب القدوري ؛ الذي شاعت بركته كالعلم الضروري
وقد طار في الاقطار ؛ وسار في الامصار ؛ وفاق في الاستهارة على الشمس
في رابعة النهار ؛ حتى اكب الناس عليه ؛ وصار مفزعا اليه ؛ وانقضت
بشبكة الافهام اجل شوارده ؛ وقيدت باوتاد الاقلام جل اوابده ؛
فطفقت اوش حواشي صفائح صحائفه اللطيفة بما هو في الحقيقة بياض
للصحيفة مع عز كل فرع الماصلة وكل شيء الى محله حتى المنح و
الدلائل ؛ وتعليقات المسائل ؛ حسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم

معارف نظارت جليله سنك (٤٦٤) ثمرولي وفي ١١ كانون اول
سلا الله تاريخلو رخصتنا مه سيده حكما كرجا رشوسنده صحاف
الحاج شاكر افنديك معرفتيه طبع اول نمشدر

والأقد فراد قليل خصوصاً على وجه التمدد ثم ينسحب من عادته
ثم يبدأ بها تبركاً ودليلاً على وجوبه ومن أسرارها أنها تشتمل على سبعة فصول كلها مثنى مثنى رتاف الوضوء والضميد ومطهران الماء والصعيد
وحكام الغسل والسجود وتوضيحه الحديث والجنازة وتبيين المرض والسفر وكذا الثمان الفاظ والملازمة وكذا مائة ظهير الذنوب وإتمام التعمية
وإتمامها موته شهيداً قال عليه الصلاة والسلام من داوم على الوضوء مات شهيداً وفي الآية أصناماً لا يحدث أي إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون وأما

لأن هذه الغاية لا يسقط ما وراءها إذ لو لاها
لا استوعبت الوظيفة الكل هذابه

ك لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من
نومه فلا يقضن يده في الأمان حتى يغسلها ثلاث مرار
فإنه لا يدرى أين بات يده ع
ست لما أخرجه أبو داود وغيره لا يفتد من المذبح
مع الله عليه انتهى الحديث والمراد في الفضيلة
ع

منه لما رواه الطبراني من حديث واثن من حجر عنه
صلواته عليه وسلم من يقول اصابه الله عظم
الله باناء اى مر القصة عيني
طنت لما احبته من صفة ابن عمر عيانه منهما
تروى عنه من قول الله من يقول اصابه الله
تقارنا اصابه من لا يقول الله صفة ابن عمر

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد

رحمة الله عليه : كتاب الطمادة : قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا

مَمِّ لِيْ عَظُوْهَةً سَاكِنُوْا بِيْوَدِّمْ وَبِيْدِيْمْ وَبِيْزَارِقُوْا وَبِيْجِيْزَارِقُوْا
 عِيْنُ الْوَحْدَةِ الْعِيْنُ وَالْوَحْدَةُ الْعِيْنُ

والمزقاني والكمان يدخلان في الغسيل والمزقاني في مسح الرأس بمقدار

فما لوقونا ومما علي ناصيتيه وخفيه وسنن الطهارة غسل الميدين قبل

[illegible]

والترتيب في الموضوعات منتهى غاية الدقة

وَالْحَائِضُ النَّافِضَةُ تَوَضَّعُ كُلِّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَالْأُذُنِ وَالْقَبْجِ وَالصُّلْبِ

سأفي قلت المراد به غير الوجوب فيفسر بذلك فلا منافاة في الكلام وإن قلت و رد في الصحيح

اَقَامَ كَارِز مَرْحُومُ اَللّٰهُ صَلَّوْاْ لَهٗ عَلَیْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمْ یَحِبُّ اَلنِّیَّاسَ فِی كُلِّ شَیْءٍ حَتّٰی فِی طَعْمِهِ وَنَمَلِهِ

المأدبة من الله عليه وسلم لا يقض الوعد إلا بالشرح من قبله أو من قبله

لا انتشارا لبلدة في اجزاء الماء هناية
من نزح الماء المذكور بالدلو ٢١ الدلو

من انى بذلك القدر وقام مقامه لمصوب المقتضد مع قلة التقاطر...
وقد نزع الماء المذكور بالدلو ٢١ الدلو
وقت ابتداء النزع فله الحليم من الكافي وطريق معرفته ان يحفر حفرة بمثل موضع الماء في البئر ويصب فيها ما ينزح من البئر الى ان
تتلى وله طرق اخرى وهذا قول ابو يوسف
عبد القتي المداين
بذلك افضى في ابار بغداد لكثرة ما بها نجسا ورتها الدجلة كذا في السراج وفي قوله ما تاد لوالى ثلاثمائة اشارة الى ان المائة الثالثة مندوبة
وبقوله ما في المبسوط وعن محمد في النوادر ينزح ثلاثمائة دلو او ما تاد لوالى وجعله في العناية رعاية عن الامام وهو المختار والابن
كما في الاختيار وكان المشايخ انما اختاروا قول
محمد لانصباطه هناية

دلو لانه بنى قوله على ما شاهد في بلدة بغداد فان
الارها لا تزيد على ثلثائة دلو
لانه اقل المقدور في باب الصلوة يوم وليلة فان
ما دونه ذلك ساعات لا يمكن ضبطها التقاطعها
واما اليوم والليلة فليسا عاتهما حكم ساعة واحدة
محسبا هناية

دلو وكان ابو يوسف اولا يقول بقول ابو حنيفة حتى
راى طائرا في متفرقة فارة مئة الفاها في بئر فخرج
الى قول محمد لانهم على يقين من طهارة البئر فيها معنى
وفي شك في نجاستها الآن فلا يزول اليقين بالنجاسة
وابو حنيفة يقول قد زال هذا الشك بقيتين النجاسة
فوجب اعتباره ولان الموت سببا ظاهرا وهو ان يفرج
في الماء فيقال بالموت عليه وعدم الانتفاخ في الماء
دليل قريبا العهد فقد ربيوم وليلة والانتفاخ دليل
التقادم فقد ربيوم الثلاث الا ترى ان من دهن قبل ان
يصل عليه فانه يصل على قبره الى ثلاث ايام ولا يصل
عليه بعد ذلك لانه يتفسخ جوهرة

دلو لان الماء طاهر يمين وقع الشك في نجاسته فيها
مضى اليقين لا يزول بالشك فصار كمن راى في
قوة نجاسة اكثر من قدر الدم ولم يدركها صانته
لا بعد شيئا من صلواته بالافتقار وهو الصحيح
دلو لقوله عليه السلام افره سبع والمراد بلان الحكم
الانه سقطت النجاسة لعل الطواف فبقيت الكراهة
هناية

دلو لان حرمة الحجر اوجب نجاسة السور لانه
سقطت النجاسة لعل الطواف فبقيت الكراهة
هناية
اي غير سور الحمار وسور البغل
دلو والمراد بالشك التوقف لتعارض الادلة في
اباحته وحرمة واختلاف الصلابة رضاه الله
عنه في نجاسته وطهارته هدى
ذلك معنى الباب في اللغة النوع وقد يعرف بانه
طائفة من السائل الفقهاء اشتمل عليها كتاب
ولقب بباب كذا

وان اشفع الحيوان فيها او شفع نزع جميع ما فيها من الماء صغير الحيوان او
كبر وعقد الذل لا يعبر بالدلو الوسيط المستعمل في البئر ان نزع
منها دلو عظيم قد ربيما يسع من الدلو الوسيط احسب به وان كانت البئر
مغمينا لا تنزع ووجب نزع ما فيها من الماء اخرجهما مقدار ما كان فيها
من الماء وقد روى عن محمد بن حسن رحمة الله عليه انه قال ينزع منها ما نأنا
دلو الى ثلثائة دلو واذا وجد في البئر فارة او غيرها ولا يذرونها حتى
ولم تنفخ ولم تنفخ اعاد واصلوة يوم وليلة اذا كانوا توضؤا منها و
غسلوا كل شيء اصابه ماؤها وان كانت انفتحت او تفتحت اعاد واصلوة
ثلاثة ايام ولياليها في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت وسورا لا دمي وما يؤكل
لحم طاهر وسور الكلب والحزير وسباع البهائم خض وسور الحرة و
التي جاجة الخلاق وسباع الطير وما يسكن في البيوت مثل الحية والفارة
مكروه وسور الحمار والبغل مشكوك فيها فان لم يجد غيرها توضؤا بها
ويتم بها احتياطا في صلوة واحدة في ضرورة سؤدحها في طهارة
ويتم بها بائنا جاز باب التيمم ومن لم يجد الماء وهو مسافر او
خارج المصر يتيه وبين الضر نحو الليل او اكثر او كان يجد الماء الا انه قصر
خاف اذا غسل الماء اشتد مرضه او خاف الحجب ان اغسل بالماء ان يغسله
البرد او يمرضه فانه يتيه بالصعيد والتيمم ضربتان يمتنع باحديهما وجهه

من لا ينفخ
من لا يغسل
من لا يتيه

من لا ينفخ
من لا يغسل
من لا يتيه

من لا ينفخ
من لا يغسل
من لا يتيه

من لا ينفخ
من لا يغسل
من لا يتيه

من لا ينفخ
من لا يغسل
من لا يتيه

مثلا المراد من الوجود القدرة على الاستعمال حتى انه لو كان مريضا او على رأس بئر فيبرد لوان كان قريبا من عين وعليها عد او وسيع او حية
لا يستطيع الوصول اليه لا يكون واحدا والمراد ايضا ما يمكن لرفع حدث ومادونه كالعدو ويشترط ايضا اذا وجد الماء ان لا يكون مستحقا يمتنع
آخر كما اذا خاف العطش على نفسه او رفيقه او دابته او كلابه لما شئته او سيده في حال او في حال فانه يجوز له التيمم وكذا اذا كان محتاجا اليه
لجبره ون الحاذ المرقه وسواء كان ينفقه المحتاط له او اخر من اهل القافلة فان قيل قدم المسافر على المريض وفي القرآن تقديم المريض قال الله تعالى
وان كنتم مرضى او على سفر فقل لان الحاجة الى ذكر المسافر امت لا اعم واغلب لان المسافر اكثر من المرضى وانما قدم في القرآن المريض
لان الآية نزلت لبيان الرخصة وشرع الرخصة مرحلة للعباد والمريض احق بالمرحة جوهرة
نكذ وانما قيد هذا بناء على القالب لا الاحتراز عن المصر لان عادرا الماء في المصر يتيه
معد قيد الفصل لان الحديث في المصر اذا خاف من التوضي لعلاله من البرد لا يجوز له التيمم اجماعا على الصحيح

مل لا يخرجها الحاكم في المستدرك والدار قطعي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للسدين الى المرفقين ^{عنه}
 مل ولا يشترط تكراره الى الثلاثة كما في النوض لان التراب مكنون وليس بطهارة في الحقيقة وانما عرف مطهرا شرعا فلا حاجة الى كثرة التنويه اذا كان المراد قد حصل مرة قوله يا حديدا اشارة الى سقوط التريب وقوله يسبح اشارة الى انه لو ذاب الزباب على وجهه ولم يسبح لم يجز وقد نص عليه في الايضاح انه لا يجوز ويشترط الاستيعاب وهو الصحيح ولا يجب مسح اليقية ولا مسح الحجيرة ولو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى يديه اجزاء في الوجه واليد الاولى وبعد الضرب لليد الاخرى ^{جوهرة}
 مل قوله الى المرفقين اعراض عن قول الزهرى فانه يشترط المسح الى المنكبين وعن قول مالك حيث يكتب به النصف الذراعين وفيه تسخير
 واشترط الاستيعاب وهو الصحيح وروي الحسن عن ابى حنيفة انه ليس بشرط حتى لو مسح الاكثر جاز فاذا قلنا بالاستيعاب وجب نزاع انما يتم
 غلبت الاصابع وفي النهاية لا بد من الاستيعاب

وبالآخر يدب اليه المارقين والتميم في الجنازة والحمد لله وما محمد بن الحسين
عندنا حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والنجس
والخض والبورة والخل والزئبق وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب

عنه
لا ماء ولا مكي
بنفسه فلو
يحتاج الى
نوع التظهير
في
تجميع الاداء
بالطهارات
والطهارات
بالماء والطهارات
بالنفس
بالنفس
لا يخلو
الانفس
هو الظهور
قوله لان
لو كان الماء
في الماء على
ظهوره فليس
يعيد انما
هو

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: من شرب الخمر في يوم واحد من أيام شهر رمضان لم يقبل الله صلواته في ذلك الشهر.
 عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: من شرب الخمر في يوم واحد من أيام شهر رمضان لم يقبل الله صلواته في ذلك الشهر.
 عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: من شرب الخمر في يوم واحد من أيام شهر رمضان لم يقبل الله صلواته في ذلك الشهر.

سُخْفُ الْأَرْوَاحِ إِلَى سُخْفِ الْفُتُوءِ وَهُوَ الْفُتُوءُ

بشأن تيد فيليبس لأنه لو ظن أن الماء قبيح فسيحبه ثم تبين أنه لم يفتن أعداد المسلوحة بالاتفاق
فقد أنه وجد بل حقيقة لأن الماء في رحله ورسائله لا يخلو من الماء نظراً خصوصاً

اي صاحب الرأي جميع فلاة لا تحصر اي صاحب الرأي
لان الغالب عدم الماء في الفتاوى ولا دليل على الوجود فلم يكن واجبا هناك
اي المصنف اي غيبه ان كان غلب الراجح المقتضى في حق صاحب العمل

لأنه لابد لنا من النظر الى الدليل طبايعه هو غايه رقيه

كأنه كان في عادة حبيباته أيا من ثم زل
م على عشرة أيام من شهر الحجة من الحظوظ والبلد
من الاستحمام في قنصل ونصوم
لما خرج ابن حاجر عن عدي بر ثابت عزابه عن جده

[illegible]

وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ وَالرَّعَافُ الدَّائِمُ وَالْجَرَجُ الَّذِي لَا يَرْتَفِقُ قَوْضَوْنَ لَوْ قَتَلُوا
وَأَفْتَدَى الرَّجُلُ وَاسْتَطْلَقَ الْبَطْنَ فَفَتَحَ
كُلِّ صَلَاةٍ فَيَقْضَوْنَ بِذَلِكَ الْوَضُوءِ فِي الْوَقْتِ مَا شَاءُوا مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ
وَأَتَاهَا ثُمَّ فَتَقَسَّدَ وَشَوَّضَ كُلَّ صَلَاةٍ وَتَضَلَّى وَتَقَوَّمَ بِحَسَبِ

في يسائر الأوقات أو سجدتها مع الله عنها سالها رسول الله صلى الله
 الصلوة ايام اقرانها ثم تنسل وتستقر بثوب وتنوء لكل صلوة وتصل
 في الخوض قوله وتستقر اي شد فرجها بثوب ع س
 كان برجله يرح اذا قام سال واذا قعد لم يسأل وكان اذا قام سلس بوله واذا قعد
 ما زان يصلي قاصدا في جميع هذه المسائل وكذا المرأة اذا كان معها ثوب صغير لا يستتر
 كان جرحه اذا قام او قعد سال واذا استلقى على فخذه لم يسأل فانه يصلي قائما يستر
 يصيبه ثانيا وثالثا وكما غسله عادة فانه يجوز له ان يصلي فيه لان في غسله مشقة
 له عليه ان يفصله لكل صلوة ولا يجوز ان يصلي من به اغفلت رجب خلف من

عشر
بمقتضى المصلحة
منصوص عليه
مفعولاً
لأنه لا يتكفل
للمصلحة

و سلم
الى مثل
سنة
يجمع بينهما
كج ويسجد
صلاة
امه

[illegible]

على الارض ووضع وجهه بين كفيه وسجد على نقه وجيشه فان امصر
 على احدها جازعند ابى خيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الاقتصار
 على الانف الامن عذروا من سجد على كفه فاما من لم يحاز وسجدي

فِي حُجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا وَذَلِكَ أَدْنَاهُ ثُمَّ يُرْفَعُ رَأْسُهُ وَيَكْتُمُ فَاذا

الطمان نجا لما تكرر وسجد فاد الطمان ساجدا كبر واستوى فاما على صدق
قدميه ولا يقعد ولا يعتمد به على الارض ويقعد في الركعة الثانية مثل ما فعل
في الركعة الاولى اي لا يقعد ساجدا لله عز وجل ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى
فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجليه اليسرى
واليمين على الارض على رجليه اليمنى واليسرى على الارض على رجليه اليسرى واليمين على الارض

[illegible]

عِبَادُ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَلَا
يُزِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْقُعْدَةِ الْأُولَى وَيُقَرَأُ الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ فَاتِلِحَةُ الْكُتُبِ خَاصَّةً
فَإِذَا حُلِسَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ جَلَسَ كَافِيَ الْأُولَى وَاشْهَدُ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَدَعَا بِمَا شَاءَ بِمَا يُشَبِّهُهُ أَفْظَاظُ الْقُرْآنِ وَالْإِدْعِيَّةُ الْمَأْيُورَةُ وَلَا يَدْعُو بِمَا يَشَاءُ
كَلَامُ النَّاسِ ثُمَّ سَمِعَ عَنْ بَيْنِهِ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَعَنْ يَسَارِهِ
لَا تَقُولُ وَلَا تَفْعَلُ وَلَا تَكُنْ كَمَا فِي الْحَقِّ

قد لم يرد به حقيقة التشبيه لان كلام العباد لا يشبه كلام الله ولكنه اراد الدعوات المذكورة في القرآن ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآخرة اوباق
لنساء مثل اللهم عافني واعف عني واصلي امري واسر عني كل شر اللهم استعلمني بطاعتك و طاعة رسولك وارحمني يا ارحم الراحمين **جوهرة**
سنة والمأثرة المروية عن النبي عليه السلام اللهم لك الحمد كله ولك الملك كله وبيدك الخير كله واليك يرجع الامر كله واعوذ بك
من الشر كله يا ذا الجلال والاكرام وعن ابي بكر رضي الله عنه قال يا رسول الله علمني دعاء اذ عوي به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي
ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم **جوهرة**
سنة وكلامهم مما لا يستحيل سؤاله منهم مثل اللهم اكسني اللهم زوجني فلانة فان دعا به بعد الفراغ من التشهد لا قصد صلاة لان
حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا قصد لها فاقول واخرى ان لا يقصد لها بما يشبهه وهذا عندها ظاهر وكذا عند ابي حنيفة لانه كلام
ناس من غير قصد فتم به صلاته لوجود الصنع فكأن بهذا الدعاء خارجا من الصلوة لا مفسدا لها **جوهرة**

جوهره
من الله

يقرب البيت
من حيث آخر

فل فلا يجبو
ذلك د
محمود ص

لانه لو سجد وحده كان مخالفا لآما مة ولوتا بعد الامام ينقلب الاصل شيئا ههنا
يعني بان يرفع ركبته من الارض وفي المبسوط ما لم يستتم قائما يعود وان استتم لا يعود وصح هذا صاحب الحواشي
لان ما قرب الى الشيء يأخذ حكمه كقضاء العبرة اخذ حكم المصطفى حتى صلوة العيد والجمعة ولم يذكر الشيخ سجود السهو ههنا وفي الهداية
الاصح انه لا يسجد كما اذا لم يتم وفي النهاية المختارة انه يسجد ووجد بخط المكي رحمه الله انه يسجد
على لانه تركه الواجب فلو عاد منها بطلت صلوة كما اذا عاد بعد ما استتم قائما لان القيام فرض والمقعدة الاولى واجبة فلا
يتركه الفرض لأجل الواجب فان قيل يشكل على هذا بما اذا تلاوة شعبة فانه يترك القيام وهو فرض ويسجد للتلاوة وهي واجبة فقد ترك
الفرض لأجل الواجب وقد كان القياس هنالك ايضا ان لا يترك القيام الا انه تركه القيام فلا يتركه فانه عليه الصلوة والسلام وصحانه كافي يسجدون
ويتركون القيام لاجلها والعنف فيه ان المقصود من سجدة التلاوة اطهار التواضع ومخالفة الكفار فانهم كانوا يستكبرون عن السجود فجوز
تركه القيام لتحقيق مخالفتهم وهذا في صلاة الفرض
واما في النفل اذا قام الى الثالثة من غير قعدة
فقد يعود ولو استتم قائما ما لم يتدبرها سبحة
كذا في الذخيرة جوهرة
اي في الرجوع الى المقعدة ههنا
بما ذكرنا من الخامسة ههنا
لانه ان يركع الصلاة وامكته ذلك لانه
مادون الركعة بحمل الفرض ههنا
بما ذكرنا من الخامسة ههنا
لانه لا يرجع الى شيء يحلها قبلها فترتفع
لانه استحكم شروعه في الثالثة قبل اكمالها
المكتوبة ومن طهرته خروجه عن الفرض
ههنا
لانه فساد وصف الفرضية لا يبطل اصل الصلوة
لانه لم يترك سجودا عنه عن الصلوة
المبثيرة
لانه قد يكون في صلوة لا تدلوشك بعد الفراغ
او بعد ما قد قدر التشهد لا يعتبر شك الا ان يتبين
بالقرينة ان يترك ركعة مثلاً

هذا لما رواه ابو سعيد الخدري انه عليه الصلوة
والسلام اذا شك احدكم في صلاة فلم يدرك اقلها
صلى ام اربعاً فليقل الشك وليتجن على اليقين
وعاد مسلم وابوداود ان القاء الشك كما يكون
بالبناء على الاقل يكون بالاستيناف بل الاستيناف
اولى لانه ابعد من الشك لكونه خروجاً عن المقعدة
عنى
هذا لما خرجه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سئ
احكم في صلوة فلم يدرك واحدة صلى او ثنتين فليكن
على واحدة فان لم يدرك ثلثاً صلى ام اربعاً فليكن
على ثلثاً ويسجد سجدتين من قبل ان يسلم
عنى

هذا وقد في كل موضع احتمال انه موضع القعود
فلوشك مثلاً في وقت الاربع انه صلى ركعة او
ركعتين او ثلثاً او اربعاً ولم يصل شيئاً فقد
قدما لتشده لاحتمال انه صلى اربعاً ثم صلى اربع
ركعات فقد في كل ركعة قدما لتشده لانه يمكن ان
يكون آخر صلوة والقعدة الاخيرة فرض ههنا

هذا لقوله عليه السلام لعمران بن حصين رضي الله عنه وسلم يقول اذا سئ
فستلقيا لا يكلف الله نفساً الا وسعها
هذا لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فامر برأسك ههنا
هذا لما رواه الدارقطني بسند ضعيف من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصل المريض قائماً فان
لم يستطع يصل قاعداً فان لم يستطع ان يسجد او ما جعل سجوداً اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصل قاعداً صلى على جنبه الا ان
مستقبلاً للقبلة فان لم يستطع صلى مستلقياً ورجلاه مما يلي القبلة
هذا اشارة الى انه لا يشق الصلوة واذ كان العجز أكثر من يوم وليلة اذا كان مغيثاً وهو الصحيح ههنا
هذا لان ركبة القيام للتوسل الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاما ان لا يتعقبه السجود لا يكون ركناً ههنا

ولا المؤتم السجود ومن سئ عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال
من القعدة الاولى بان لم يرفع ركبته
من الفرض
القعود اقرب عاداً فليس وشهد وان كان الى حال القيام او قبله يسجد ويسجد
لانه لا يسجد على الارض ولا يسجد عليه في الاصح تركه الى اخره من الفرض والاول
للسهو ومن سئ عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة رجع الى القعدة ما
قبل القعود مقدار التشهد اعاد الى سئ عن القعدة الاخيرة
لم يسجد والى الخامسة ويسجد للسهو وان قيل الخامسة بسجدة بطلت منه
فانه اخروا بها عن القعدة
وشحلت صلوة فاعاد وكان عليه ان يضم اليها ركعة سادسة وان فقد
في الرابعة قد رالتشديد ثم قام ولم يسلم فظن القعدة الاولى عاد الى القعود
لانه لا يسجد على الارض ولا يسجد عليه في الاصح تركه الى اخره من الفرض والاول
ما لم يسجد في الخامسة ويسلم وان قيل الخامسة بسجدة منتم اليها ركعة ثالثة
لوجود الجلو في الاخير في جملة تكبيرة اي تركه في قدما على
وقد تمت صلوة والركعتان له نافلة ومن شك في صلوة فلم يدرك اقلها صلى
ام اربعاً واذ لم يدرك اقلها صلى ام اربعاً فليقل الشك وليتجن على اليقين
عنى
من الشك في صلوة في صلوة
من الشك في صلوة في صلوة
كثيراً بنى غالب ظنه ان كان له ظن قائم لم يكن له ظن يبنى على اليقين
عنى
من الشك في صلوة في صلوة
من الشك في صلوة في صلوة
باب صلوة المريض اذا فقد رطل المريض القيام صلى قاعداً يركع و
من ارباب مناهضة الفضل الى قاعده قيام زيد
يسجد فان لم يستطع الركوع والسجود أو لم يملكهما وجعل السجود اخفض
من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه فان لم يستطع القعود استلق
على ظهره وجعل يجليته الى القبلة وأومى بالركوع والسجود وان استلقى على
جنبه ووجهه الى القبلة وأومى جازاً فان لم يستطع الائمة برأسه آخر
الصلوة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه فان قد رطل القيام ولم
يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام وجاز ان يصل قاعداً يومى ايماء
عنى
من الشك في صلوة في صلوة
من الشك في صلوة في صلوة
من الشك في صلوة في صلوة
من الشك في صلوة في صلوة

هذا لقوله عليه السلام لعمران بن حصين رضي الله عنه وسلم يقول اذا سئ
فستلقيا لا يكلف الله نفساً الا وسعها
هذا لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فامر برأسك ههنا
هذا لما رواه الدارقطني بسند ضعيف من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصل المريض قائماً فان
لم يستطع يصل قاعداً فان لم يستطع ان يسجد او ما جعل سجوداً اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصل قاعداً صلى على جنبه الا ان
مستقبلاً للقبلة فان لم يستطع صلى مستلقياً ورجلاه مما يلي القبلة
هذا اشارة الى انه لا يشق الصلوة واذ كان العجز أكثر من يوم وليلة اذا كان مغيثاً وهو الصحيح ههنا
هذا لان ركبة القيام للتوسل الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاما ان لا يتعقبه السجود لا يكون ركناً ههنا

هذا لما رواه ابو سعيد الخدري انه عليه الصلوة والسلام اذا شك احدكم في صلاة فلم يدرك اقلها صلى ام اربعاً فليقل الشك وليتجن على اليقين وعاد مسلم وابوداود ان القاء الشك كما يكون بالبناء على الاقل يكون بالاستيناف بل الاستيناف اولى لانه ابعد من الشك لكونه خروجاً عن المقعدة عنى هذا لما خرجه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سئ احكم في صلوة فلم يدرك واحدة صلى او ثنتين فليكن على واحدة فان لم يدرك ثلثاً صلى ام اربعاً فليكن على ثلثاً ويسجد سجدتين من قبل ان يسلم عنى هذا وقد في كل موضع احتمال انه موضع القعود فلوشك مثلاً في وقت الاربع انه صلى ركعة او ركعتين او ثلثاً او اربعاً ولم يصل شيئاً فقد قدما لتشده لاحتمال انه صلى اربعاً ثم صلى اربع ركعات فقد في كل ركعة قدما لتشده لانه يمكن ان يكون آخر صلوة والقعدة الاخيرة فرض ههنا هذا لقوله عليه السلام لعمران بن حصين رضي الله عنه وسلم يقول اذا سئ فستلقيا لا يكلف الله نفساً الا وسعها هذا لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فامر برأسك ههنا هذا لما رواه الدارقطني بسند ضعيف من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصل المريض قائماً فان لم يستطع يصل قاعداً فان لم يستطع ان يسجد او ما جعل سجوداً اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصل قاعداً صلى على جنبه الا ان مستقبلاً للقبلة فان لم يستطع صلى مستلقياً ورجلاه مما يلي القبلة هذا اشارة الى انه لا يشق الصلوة واذ كان العجز أكثر من يوم وليلة اذا كان مغيثاً وهو الصحيح ههنا هذا لان ركبة القيام للتوسل الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاما ان لا يتعقبه السجود لا يكون ركناً ههنا

منه لانه بناء الادنى على الاعلى كاقامة المومى بالصحيح
انما تكون الامام قاعدا والامام والحق
فان هذا عند اى حنيفة و اى يوسف لانه من اصلهما ان القاعد يومئذ القائم فكذا يجوز ان يبنى الانسان في حق نفسه صلاة القائم
على حجة القاعد وقال محمد بن سعيد لان من اصله ان القائم لا يصلى خلف القاعد فكذا لا يبنى في حق نفسه سجدة
هذا اذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجد اما اذا قدر بعد الافتتاح فلا اداء صح له البناء كذا في جوامع الفقه وقال زفر
يبنى في الوضوء على اصله في الاقتداء لان عنده يجوز ان يقتدى الراكع بالمومى سجدة
لان لا يصح اقتداء الراكع بالمومى فكذا البناء لا يجوز بناء صلاة في حال سجته على صلوة في حال ركوعه بايماء
لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار
لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار
منه لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار

منه لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار
منه لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار
منه لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار
منه لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار

فان صلى الصبح بعض صلواته قائما ثم حدث به مرض فركعها قاعدا يركع و
يسجد او يؤمها لم يستطع الركوع والسجود او مستلقيا لم يستطع
القعود ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لم يركع ثم صلى على صلواته قائما
فان صلى بعض صلواته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف
الصلوة ومن اغشى عليه خمس صلوات فماد ونها قضاها اذا أصبح فان
فانته بالانحياز اكثر من ذلك لم يقص
باب سجود التلاوة
التلاوة في القرآن اربعة عشر في آخر الاعراف وفي الرعد والفخ وبني اسرائيل
ومريم والاولى في الحج والفرقان والنمل والتميز وص وخم السجدة
والنجم واذا السماع انشئت واقرأ باسم ربك والسجود واجب في هذه
المواضع كلها على التالى والتابع سواء قصيد مباح القرآن او لم يقصد
واذا تلى الامامة السجدة سجد بها وسجد لما موم معه وان تلا المأمور
لم يسجد الامام ولا المأمور وان سمعوا وهم في الصلوة آية سجدة من سجود
ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة وسجدوها بعد الصلوة فان
سجدوها في الصلوة لم يخرجهم ولم تفسد صلواتهم ومن تلا آية سجدة ولم يسجد
حتى دخل في الصلوة فلاها وسجد لها اجزأتها السجدة عن تلاوتين وان
تلاها في غير الصلوة فسجد لها ثم دخل في الصلوة فلاها سجد لها ولم يخرج
السجدة الاولى ومن تلا تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأتها سجدة واحدة

منه لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار
منه لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار
منه لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار
منه لانه لا يصح اذا طالت كثرت الغفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلاحرج والكثير ان يركع على سجدة ولا يركع في حال التكرار

منه لان فعلها في الصلوة وقع ناقصا لكونه في غير محله... ومحله هو السجدة في خارج الصلوة لسماعها من الخارج
اي سجدة التلاوة المذكورة
لان الصلوة اتمى فلا يكون تبعا لا منفصلا... هو السجدة العبد الصلواتية
فان الصلواتية اتمى فلا تنوب الاولى عنها ولو تلا آية سجدة في الصلوة ثم سلم واعاد تلك الآية فعلية ان يسجد اخرى وفي
فادار الصلوة لا يجب عليه اخرى ووفق ابو البيث بينهما فقال اذا تكلم بعد السلام في سجدة اخرى لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم يكلم لا يجب عليه اخرى
وهذا هو الصحيح بجملة
فقد لان مبنى السجود على التداخل ما يمكن وامكانه على اتحاد المجلس لكونه جامعا للتفرقات فيما يكرر الحاجة كما في الاجابة
والقبول والقائما محتاج الى التكرار لمحافظة التعليم والاعتبار فالزام التكرار في السجدة مفضى الى الحرج لا محالة وهو مدفوع

لأنه عليه الصلوة والسلام استسقى ولم يرو عنه الصلوة... كتاب... يعنى في بعض الروايات
أى طلب السقي من الله تعالى

من لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فخلق نزول الغيث بالاستغفار
 لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كعبلة العبد رواء ابن عباس رضي الله عنهما قبلنا فله مرة وتكرار خبري فلم يكن سنة
 لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كعبلة العبد رواء ابن عباس رضي الله عنهما قبلنا فله مرة وتكرار خبري فلم يكن سنة
 لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كعبلة العبد رواء ابن عباس رضي الله عنهما قبلنا فله مرة وتكرار خبري فلم يكن سنة
 لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كعبلة العبد رواء ابن عباس رضي الله عنهما قبلنا فله مرة وتكرار خبري فلم يكن سنة

لأن الناس يخرجون للدعاء ومادعاء الكافرة
إلا في ضلال وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم
ببعضهم فقال أنا بريء من كل مسلم مع مشرك
ولأن اجتماعهم مع الكفرة واجب نزول اللعنة
عليهم فلا يجوز أن يخرجوا عند طلب الرحمة
بهم

في ذكره بلفظ الاستحباب والاصح ان التراويح
سنة مؤكدة لقوله عليه السلام وسنتكم
قيامه قيامه واراد الشيخ ان اداءها بالجماعة
مستحب ولذلك قال وسنتكم للناس ان يجتمعوا
ولم يقل يستحب التراويح وانما قال يجتمع الناس
بعد العشاء وهم مجتمعون لصلاة العشاء لانه
بعد الصلوة يستمر قرون عن هيئة الصلوة في هذا
قال يجتمعون اي يرجعون مصفوا ومن كان مجزعا
الجماعة فالأفضل ان يصليها في بيته عند ابره خيفة
وعند مجده في المسجد افضل وعن ابي يوسف ان قد
ان يصليها في بيته كما يصليها مع الامام في المسجد
فالأفضل ان يصليها في بيته واما اذا كان ممن
يقتدى به وتكثر الجماعة بحضوره وتقل عند غيبته
فانه لا ينبغي له ترك الجماعة قوله فصل فيهم الامام
خمس ترويجات في كل ترويجة فليعلم ان الترويجة
اسم لاربع ركعات سميت بذلك لانه يقعد عقيبها
للاستراحة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

لأنهم لا يحقون
للحق وهو الذي لا
يسبق مدته بأن تكون
حقبة الأمام
حقيقة ودائه فيما يقضيه
على إرادته تقليدا
في هذا الباب

متدا والا صد فيه رواية ابن مسعود رضي الله
عنه ان النبي عليه السلام صلى صلاة الخوف
علم الصفة التي قلنا... **فصل** في هذا المقام

وَعَدَ نَارِي أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الظَّاهِرِ
جَبِّي بِصَلَاةٍ رُكْعَةٍ وَنُصْفَا فِي أَقَامَتِهِ

لأن تصديق الرخصة الواحدة غير ممكن شخصاً
لأنه صلى الله عليه وسلم يشغل عن أوجه سهله
لأن القتال على كثير ليس من أعمال الصلوة وكذا

فلا ومعنى اشتداد الخوف هنا هو ان لا يدعمهم الله

ليس في الاستسقاء صلاةً مسنونة في جماعة فادخلوا الناس وجداً فاجلوا
واما الاستسقاء الدعاء والاستغفار وقال ابو يوسف ومحمد يصلي
الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ثم يخطب ويستقبل القبلة
بالدعاء ويقبل الامام رداءه ولا يقبل القوم اذ رديتهم ولا يحضر اهل
الذمة الاستسقاء باب قيام رمضان ^{اي بالناس} يستحب ان يجمع الناس
في شهر رمضان بعد العشاء فيصلون ثم امامهم خمس ترويضات في كل
ترويض تسليمات وتجلس بين كل ترويضتين مقدار ترويض ثم يوتر بهم
ولا يصلون الترتيب جماعة في غير شهر رمضان ^{اي بالناس} باب صلوات الخوف اذا اشتد
الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو وطائفة خلفه
فصل في هذه الطائفة ركعة وسجدتين فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية
مضت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلون امام
الامام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم ولم يسلموا او ذهبوا الى وجه العدو وجاءت
الطائفة الاولى فصلوا ارجاءاً ركعة وسجدتين ^{اي بالناس} وتشهدوا وسلموا
الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلوا ركعة وسجدتين بقراءة وتشهدوا
وسلموا فان كان الامام مقيماً صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين
وفصل بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة ولا يقابلون في حال
الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلاتهم ^{اي القتال} وان اشتد الخوف سلوا ركعتين اجمعين

هــاءِ اءا طائفة الاولى والثانية

لأن تصنيف الركعة الواحدة غير ممكن فجعلنا في الأولى أقل من السبع
بجواب عما يقال وهو، أنه فليصير بالطائفة الأولى ركعة من الترتيب وبالثانية ركعتين على عكس ما في المتن فاجاب بما ترى

سئل لاه سبأ الله عليه وسلم مشغل عن اربع صلوات يوم التفتدق ولوجان الاداء مع القتال لما تركها هذاته
سئل لان القتال على كثير ليس من اعمال الصلوة وكذا من ترك حال انصرافه لان الركوب على كثير بخلاف المشي فانه لا يبد منه
جوهر

فلا ومعنى اشتداد الخوف هنا هو ان لا يدعهم العدو وان يهلوا نازلين بل يجمعونهم بالجارية

له لقوله تعالى فان خستم فزجلا لاى فاما على ارجلكم واشتداد الخوف هنا ان لا يدعهم العدو ويصلون تالين بل
بجمعهم بالحاجة وليس لهم ان يصلوا حاجة وكما لا انعدام الاقصاد في المكان وكما تسقط الاكوان عن الركاب يسقط عنه الاستقبال الى القبلة
له لقوله تعالى فان خستم فزجلا لاى فاما على ارجلكم واشتداد الخوف هنا ان لا يدعهم العدو ويصلون تالين بل

جمع جنازة بالفتح الميت وهو المراد هنا وبالكسر العشاء الذي يوضع عليه الميت للنسل او الحمل
له قال رحمه الله واذا احتضر الرجل اى حضرته الوفاة او حضرته ملائكة الموت وعلامة الاحتضار ان تسترخى قدماء ويتعرج انفا
ويخسف مبدغاه وتمتد جلدة وجهه فلا يرى فيها تقطع
له هذا هو السنة والخيار انه يوضع مستلقيا على فقاؤه نحو القبلة لانه ايسر خروج روحه

له لان الوضوء سنة الاحتضار غير ان اخراج
الماء منه متعذر فترك ان
انما من ثم الميت
اي في التخمير
له لما فيه من تعظيم الميت وانما يوترقوله صلى
عليه وسلم ان الله وقرىبا لوتر
له جمع سدرة برا غادر كة اوراق قورينة
د وكثر دحيا تكلمه حمامه يوتار له
له وهو شت مشهور لانه الملع في استخراج الوتر
والمراد خطمي العراق وهو مثل الصابون في التنظيف
له لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم
شهادة ان لا اله الا الله والمراد الذي قرب من
الموت بطريق المجاز باعتبار ما يقول اليه

له واما لتعين الميت في القبر فشرع عند اهل
السنة لان الله تعالى يجيبه في القبر وصدوقه ان
يقال يا فلان بن فلان او يا عبدالله بن عبدالله
اذكرونيك الذي كنت عليه وقد رويت بالله
ربا وبالا سلام دينا ونحمد نبيا فان قيل اذا
مضى يسئل اختلوا فيه قال بعضهم حتى يدعى دقا
بعضهم في بيته بعضه عليه الارض وينطبق عليا
كالقبر والفقول الاول اشهر لانه الاثار وردت
فان قيل هل يسئل الطفل الوضيع فالجواب ان
كل ذي روح من بني آدم فانه يسئل في القبر
يا جماع اهل السنة لكن يلغته الملك فيقول له من
ربك ثم يقول له قل الله ربي ثم يقول له مادنتك
ثم يقول له قل دينا الاسلام ثم يقول له من
نبيك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم
وقال بعضهم لا يلغته بل يلغهم الله حتى يحيب
كما اخبر عيسى عليه السلام في المهد

له بمعنى الظرف الذي يوضع عليه الثوب ولما
هنا السور الذي وضع عليه الميت

له يسيد ما بقى من الخرج حتى لا يشوثر الكفن

يَوْمُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ اَلَيْسَ هَؤُلَاءِ اَلَّذِي يَقْدَرُ عَلٰى التَّوَجُّهِ
اِلَى الْقِبْلَةِ بِاَنَّ الْجَنَازَةَ اِذَا اَحْتَضَرَ الرَّجُلُ وَجَّهَ اِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ
الْاَيْمَنِ وَلَقِنَ الشَّهَادَتَيْنِ قَاذِمَاتٍ شَدَّ وَاجِبَتِهِ وَعَضَّوْا عَيْنَيْهِ وَاِذَا
اَرَادَ وَاغْسَلُوْهُ وَضَعُوْهُ عَلَى تَبْرَةٍ وَجَعَلُوْا عَلٰى عَوْرَتِهِ جِرْقَةً وَتَرَعُوْا اَبْنَاهُ
وَوَضُّوْهُ وَلَا يَمْتَصُّوْهُ وَلَا يَسْتَنَشِقُّ ثُمَّ يَفْضُوْنَ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَيَجْعَلُ مِرْبِرَةً
وَيُرَاوُغُ عَلٰى الْمَاءِ بِالسِّنَدِ اَوْ بِالْخِرْصِ فَاِنْ لَمْ يَكُنْ فَاَلْمَاءُ الْقِرَاحُ وَيُضِلُّ رَأْسَهُ
وَيُحِثُّهُ بِالْخِطْمِ ثُمَّ يَضْجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْاَيْسَرِ فَيُضِلُّ الْمَاءَ وَالسِّنَدَ حَتَّى يَرَى
اَنْ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ اِلَى مَائِلِي التَّخْتِ مَتْنٌ ثُمَّ يَضْجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْاَيْمَنِ فَيُغْسَلُ
بِامَاءٍ وَالسِّنَدُ حَتَّى يَرَى اَنْ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ اِلَى مَائِلِي التَّخْتِ مَتْنٌ ثُمَّ يَكْبِتُهُ
وَيُسَدُّ اِلَيْهِ وَيَسْمَعُ بَطْنُهُ مَسْمَارًا رَقِيقًا فَاِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ فَيُغْسَلُ وَلَا يَحْتَدِ
غُسْلُهُ ثُمَّ يَسْتَقْفُ ثَوْبًا وَيَجْعَلُهُ فِي اُكْحَانِهِ وَيَجْعَلُ الْخُوطُ فِي رَأْسِهِ وَيُسَدُّ
وَالْكَافُورُ عَلَى مَسَاجِدِهِ وَالسَّنَةُ اَنْ يَكُنَّ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ اَثْوَابٍ اِذَا رَأَى
وَقَبِيضٌ وَلِقَاقِيَةٌ فَاِنْ اَقْصَرَّ وَاعْلَى ثَوْبَيْنِ جَانِزًا وَاِذَا ارَادَ اَلْقَا لِقَافَةً
اَبْتَدَأَ بِالْجَانِبِ الْاَيْسَرِ فَالْقَوَمُ عَلَيْهِ ثُمَّ بِالْاَيْمَنِ فَاِنْ خَافُوا اَنْ يَتَفَرَّقَ الْكَفَرُ عَنْهُ
عَقَدُوْهُ وَتَكْفَنَ الرَّأَةُ فِي خَمْسَةِ اَثْوَابٍ اِذَا رَوَّغَتْ وَخَارَ وَخَرَقَتْ يَطُ
بِهَا بَذَائِهَا وَلِقَاقِيَةٌ فَاِنْ اَقْصَرَّ وَاعْلَى ثَلَاثَةِ اَثْوَابٍ جَانِزًا وَيَكُونُ الْحَارِقُ فِي
الْقَبْرِ حَتَّى لِقَافَةً وَيُجْعَلُ شَعْرُهَا عَلَى صَدْرِهَا وَفِي الْاَيْسَرِ شَعْرُ الْمِيتِ

احتمال العمل
الوضوء في
القبلة
عليه
عنه
اقام ما للرب
السرور
باليد
الحجر
اشارة
هو القنفذ
هو على كوكب
في القبر
وهو في القبر
في القبر
في القبر
في القبر

له وهو من رفق وترفق تلتفت به من الرفق خلافا لمحقق والشفقة
له لان الغسل عشاء بالنس وقد حصل سنة
له تربط ما فوق الرأس والقدر ليلف فيها وتربط من الاعلى والاسفل
له لما روي انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اثواب بيض
له لقول ابو بكر رضي الله عنه اغسلوا ثوبي هذين وكفنوني فيهما
له فتسقط القفاة ثم تخارقه فوقها ثم الاذن فوقها ثم موضع البرية مقبرة
له التبريم عبارة عن تخليص بعضه عن بعض وقيل تخليطه بالمشط

لأن هذه الأشياء للزينة وقد استغنى الميت عنها
بعد لما أخرجه ابن حبان من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا اجترمت الميت فاجروه ثلاثا وفي رواية فاورثوا
أي صلاة الجنائز
أي من كفاية
لأنه في التقديم عليه استخفافا به
لأنه اختار حال حياته
هو صلاة الجنائز
أي بالصلاة الأولى
أي صلاة الجنائز
لأنه عليه الصلاة والسلام صلى على قبر امرأة من الأنصار
سلكه فأنه قد دفن ولم يصل عليه صلى الله عليه وسلم على قبره فانه لم يمتثل ثلاثا أيام وفي الحديث ما لم يمتنع ولم يقدره بثلاثة أيام بل قال المعتزلي
أكبر الرأي وهو الصحيح لا اختلاف في الحال والزمان والمكان يعني أن فريق الأجراء يختلف باختلاف حال الميت في السمن والهراب
وباختلاف الزمان من أيام والروايات تختلف
لأن من الصلاة والرخصة الأرض حتى أنه
لو كان في رأيهم أنه قد نسخ فيه ثلاثا أيام
لم يصل عليه ولودفنه بعد الصلاة عليه
ثم دكروا أنهم لم يصلوه فأنه لم يصلوا عليه
من جأ أخرجه وغسلوه وصلوا عليه ثانيا
وإن أهالوا عليه التراب لم يخرجوه ويصيرت
الصلاة عليه ثانيا على القبر استسنا لأن تلك
الصلاة لم يعتد بها لتلك الطهارة مع الأماكن
أو لأن زوال المكان وسقطت فريضة الغسل
جوهرة

لأنه عليه السلام كبر أربعاً في آخر صلاة
اسلامها فتسخت ما قبلها
من زيادة التكبير على الأربع
في لما أخرجه ابوداود عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى
على ميت في المسجد فلا شيء له
سئل لقوله عليه السلام حملوا بهوتكم فإن يك خيرا
رغمتموه إليه وإن يك شرا القيتموه عن أعناقكم
وقال فيها لأهل النار الخب من العدا
دون الحق والعق خطو قسيح والمشي امام
نحافة لا يامسه والمشي خلفها افضل عندنا
وقال الشافعي امامها افضل وعلى متبع الجنائز
الصلوات ويكره لهم دفع الصوت بالذكر والقراءة
جوهرة

ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال
عادي أن الحبيب هذا
من كفاية الشئ الجنائز
من لا يمتنع لخاصة إلى التعاون والقيام
بذلك منه
هذا أي حرق في جانب القبر حجارة وضع
فيها الميت ويحرق كالبيت المسقف والمستقر يخرج
حجارة ويوضع القبر موضعها الميت وفي التبيين
وذكر أن الميت حرقه فلا بأس بالحق والحق الثابت
في من حديد ومن السنة أن يقتل فيه التراب
من

لأنه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال
عادي أن الحبيب هذا
من كفاية الشئ الجنائز
من لا يمتنع لخاصة إلى التعاون والقيام
بذلك منه
هذا أي حرق في جانب القبر حجارة وضع
فيها الميت ويحرق كالبيت المسقف والمستقر يخرج
حجارة ويوضع القبر موضعها الميت وفي التبيين
وذكر أن الميت حرقه فلا بأس بالحق والحق الثابت
في من حديد ومن السنة أن يقتل فيه التراب
من

لأنه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال
عادي أن الحبيب هذا
من كفاية الشئ الجنائز
من لا يمتنع لخاصة إلى التعاون والقيام
بذلك منه
هذا أي حرق في جانب القبر حجارة وضع
فيها الميت ويحرق كالبيت المسقف والمستقر يخرج
حجارة ويوضع القبر موضعها الميت وفي التبيين
وذكر أن الميت حرقه فلا بأس بالحق والحق الثابت
في من حديد ومن السنة أن يقتل فيه التراب
من

لأنه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال
عادي أن الحبيب هذا
من كفاية الشئ الجنائز
من لا يمتنع لخاصة إلى التعاون والقيام
بذلك منه
هذا أي حرق في جانب القبر حجارة وضع
فيها الميت ويحرق كالبيت المسقف والمستقر يخرج
حجارة ويوضع القبر موضعها الميت وفي التبيين
وذكر أن الميت حرقه فلا بأس بالحق والحق الثابت
في من حديد ومن السنة أن يقتل فيه التراب
من

لأنه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال
عادي أن الحبيب هذا
من كفاية الشئ الجنائز
من لا يمتنع لخاصة إلى التعاون والقيام
بذلك منه
هذا أي حرق في جانب القبر حجارة وضع
فيها الميت ويحرق كالبيت المسقف والمستقر يخرج
حجارة ويوضع القبر موضعها الميت وفي التبيين
وذكر أن الميت حرقه فلا بأس بالحق والحق الثابت
في من حديد ومن السنة أن يقتل فيه التراب
من

لأنه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال
عادي أن الحبيب هذا
من كفاية الشئ الجنائز
من لا يمتنع لخاصة إلى التعاون والقيام
بذلك منه
هذا أي حرق في جانب القبر حجارة وضع
فيها الميت ويحرق كالبيت المسقف والمستقر يخرج
حجارة ويوضع القبر موضعها الميت وفي التبيين
وذكر أن الميت حرقه فلا بأس بالحق والحق الثابت
في من حديد ومن السنة أن يقتل فيه التراب
من

سك لان الامر بالاداء الى الفقير ابصال للرزق الموعود اليه فيكون ابطالا لقييد الشاة ^{هـ}
سك لان النماء متعدد فيها لان الثروة تنقسم بالعلف فينقسم النماء معنى والسبب المال النامي ^د
سك لما رواه عبد الرزاق في مصنفه موقفا عن علي رضي الله عنه قال قال ليس في العوامل المقر صلة ^ع
سك لما رواه البيهقي مرسل عنه صلى الله عليه وسلم قال لمصلحة لا تأخذ من حركات اموال الناس شيئا خذ الشاريف والبكر وذوات
العيب وقوله حررات جمع حرمة وهي خيارد مال الرجل ^ح
سك كما لو ملك ما يتيه درهم وحال الحول وقد حصلت في اثنا عشر مائة درهم يضمها اليه وينكح عن الكل ^د

في وجهه الزكاة في الكل
 حلف تفسير
 في وجهه الزكاة في الكل
 حلف تفسير
 في وجهه الزكاة في الكل
 حلف تفسير

فك فلو هلك معا حول اربعون من ثمانين شاة
تجب شاة كاملة وعند محمد نصف شاة ^{ملق} _{عندهما}
نك لما روى عنه عليه السلام في خمس من الابل
السايمة شاة ^ع _{اي من النساء بالضعف}
لان الزكاة وجبت شكا النعمة المال واكثر نعمة

مثلا لان الواجب جزء من النصاب بتحقيق التيسير
فقط بهلاك محلة ^{هنا} هو النصاب ^{هنا}

سَلَامًا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ فِيهَا دُونَ هَذَا
وَأَيُّ مَدَقَّةٍ وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا هـ

مجلس لما روى انه عليه السلام كتب الى معاذ خذ
من كل ما تشي درهم خمس دراهم ومن كل عشرين
مثقالا من ذهب نصف مثقال هكذا روى
مسند ضعيف ع

٤٤ لما روى عن عمرو بن موسى الأشعري رضي
الله عنهما كذلك رواه عنها الحسن البصري

لا يكون حيوانا ولا عقارا ^{دعى} لا يدخلها كىل ولا وزن

لا بد من العلم بالحقائق لا بالظواهر
لا بد من العلم بالحقائق لا بالظواهر

لا اذا كان يخلص منها فضة تبليغ نضاً بالانه
يعتبر في عين الفضة القيمة والالية التجارة هـ

لا هولة ما يورن به فليلا كما أو كثر وعرفا ما
يكون موزون قطع ذهب مقدر بعشرين قرانا
القدرا لخب شعبات من مسطرة عند مقشورة

هَذَا عَلَى رَأْيِ الْمُنَافِرِينَ وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الْمُتَقَدِّمِينَ

المشقال مشعيرة وتسعة عشر قبرا طان فالتقاو
وللانه عليه السلام كتب الى معاذ رضي الله عنه

عند انقضاء رجب العشر اذ في مثل هذا عشر و
عند انقضاء رجب العشر قبل طان
عند انقضاء رجب العشر قبل طان
عند انقضاء رجب العشر قبل طان

لا لا السبب ما لا تاو و دليل النماء موجود
اي كائنة اى شئ يعنى سواء كانت من جنس

أَوْ أَحَدٌ دُونَهَا وَاحِدَ الْفَضْلِ وَبِحُجُورِ دَفْعِ الْقِيمِ فِي الزَّكَاةِ وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ
وَالْعَلُوقِ صَدَقَةٌ وَلَا يَأْخُذُ الْمَصَدَّقُ فِي خِيَارِ الْمَالِ وَلَا زَكَاةً وَلَا يَأْخُذُ
الْوَسْطُ مِنْهُ وَمِنْ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ فَاسْتِغْنَى فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ مِنْ جَنْبِهِ جَمْعُهُ
إِلَى مَالِهِ وَزَكَاةً وَالسَّامِعَةُ هِيَ الَّتِي تَكْفِي بِالرَّغْبَى فِي أَكْثَرِ حَوَالِهَا فَإِنْ عُلِفَتْ
بِصَفِّ الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَالزَّكَاةُ عِنْدَ بِي حَيْفَةٍ وَأَبَى يُونُسُ
فِي النَّصَابِ دُونَ الْعَفْوِ وَقَالَ عَمْرٍو فَإِذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وَجوبِ الزَّكَاةِ
سَقَطَتْ فَإِنْ قَبْلَ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَوْلِ وَهُوَ مَالُكَ لِلنَّصَابِ بَابُ زَكَاةٍ
الْفَيْضَةُ لَيْسَ فِيهَا دُونَ مَاتَتْ دَرَاهِمُ صَدَقَةٍ فَإِذَا كَانَتْ مَاتَتْ دَرَاهِمُ وَحَالَ
عَلَيْهَا الْحَوْلُ فِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمُ وَلَا شَيْءَ فِي الزَّيَادَةِ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دَرَاهِمًا
فَيَكُونُ فِيهَا دَرَاهِمُ ثَمٌّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دَرَاهِمًا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَحَمَلُهَا زَادَ
عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَرَكَا بَيْتُهَا وَأَذَاكَانِ الْغَالِبُ عَلَى الْوَرَقِ الْفَيْضَةُ فِي
فِي حَكْمِ الْفَيْضَةِ وَذَاكَانِ الْغَالِبُ عَلَيْهَا الْخِشْفُ فِي حَكْمِ الْعُرُوضِ يُعْتَبَرُ أَنْ تَبْلُغَ
فَيْضَتُهَا نِصْفًا بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ لَيْسَ فِيهَا دُونَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا
مِنَ الذَّهَبِ صَدَقَةٌ فَإِذَا كَانَتْ عَشْرِينَ مِثْقَالًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَيُفِيهَا
نِصْفُ مِثْقَالٍ ثَمٌّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ قَبْلَ الطَّائِفِ وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ أَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ
صَدَقَةٌ عِنْدَ بِي حَيْفَةٍ وَفِي الذَّهَبِ وَالْفَيْضَةِ وَحَمَلَتُهُمَا وَالْأَنْبِيَاءُ مِنْهَا الزَّكَاةُ
بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي عُرُوضِ التِّجَارَةِ كَأَثْنَةِ مَا كَانَتْ

مثل =
 انصبا
 لانها
 فقه
 على
 رضى
 ما زاد
 الما
 القان
 العوق
 على
 على
 معلق
 معرف
 الحلي
 من
 من

[illegible]

اليمين ان يؤخذ من الفصل العشر
عشر - عشر - عشر - عشر - عشر - عشر - عشر - عشر - عشر - عشر

مخرج الطبرانی ان بخشنامه کانوا يؤدون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن:

محلہ ۱-۱

[illegible]

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز في سورة التوبة قال الله تعالى

فَدَسَقْتُ مِنْهَا التَّوْفِيقَ قُلُوبُهُمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَأَغْنَى عَنْهُمْ

وَالْفَقِيرَ مِنْ لَدُنِّي وَالْمُسْكِينَ مِنْ لَدُنِّي وَالْعَامِلَ يَدْفَعُ إِلَيْهِ

لَا مَأْجِدَ لَكُمْ فِيهَا وَلَا أَجْرًا وَلَا مِثْلَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

مَا لَكُمْ فَوْفَ وَطَنِهِ وَهُوَ فِي مَكَانٍ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ وَفِيهِ حُجْرَاتُ الزُّكُوفِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

ان يدع الى كل واحد منهم وليا ان يقصر على نصف واحد ولا يجوز ان يدفع

الزَّكَاةَ إِلَى ذِمَّتِي وَلَا يُبْنِي بِهَا مَسْجِدًا وَلَا يَكْفُنْ بِهَا مَيِّتٌ وَلَا يَشْتَرِي بِهَا رَقَةً

يَسْتَوْفُوا نَدْفَ الْغَنِيِّ وَيَدْفَعُ الْمُرْتَكِي زَكَاتَهُ إِلَى أَبِيهِ وَحَبِيهِ وَإِنْ عَدِلَا

والاى ولديه وولبد ولديه وان شغل ولاى امراته ولا تدفع الميراث الى

فَوَجَّاهُ عَبْدُ أَبِي خَيْفَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ تَدْفِعُ إِلَيْهِ وَلَا يَدْفَعُ إِلَى

مكاتبه ولا مملوك ولا مملوك عني ولا ولي عني اذا كان صغيرا ولا

لُدَّعِ الْوَحْيَ حَاتِمٌ وَهَمُّ الْوَحْيِ وَالْجَبَّارُ وَالْجَعْفَرُ وَالْحَكِيمُ وَالْ

لَا رَحْمَةً لَهُ فَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْهُ أَهْلَهُ أَوْ هَاشِمٍ أَوْ كَافَّةً أَوْ دَفْعًا فَطَالَ

[illegible]

فستأخذ القبيلة اليه
وسلمت له

في هاشم لا ينهم مشاهير في عدم جواز دفعها اليهم لما روى عنه عليه السلام مؤيداً

وَسَلَّمَ فَلَمْ يَسْتَقْبِهَا بَنُوهُ
وَسَلَّمَ فَلَمْ يَسْتَقْبِهَا بَنُوهُ

هذا يعني به معاونة الكاتب على إتمامه بدو الكتابة وهو المراد بقوله تعالى وفي الرقاب

له قوله منقطع الغزاة أي الذين عجزوا عن
الخدمة محمد وآلهم ألقوا بهم في النار

او الذابة او غيرها فقتل لحم الصدقة وان كان نوا
كاسين اذ الكس بقعدهم عن الجهاد

مف لان المراد من الآية بيان الاصناف التي يجوز

عطف في قوله تعالى انما الصدقات الاله

منه لما روى عنه عليه السلام لمعاذ رضى الله تعالى عنه
خذهما منا غنيا بهم وروىها في فقرائهم

وَصِيْرَ الْجَمْعِ لِلْمُسْلِمِينَ لَوْ جُوبَ الْإِسْلَامُ عَلَيْهِمْ
مَلَا لَا نَمْدَا عَمَّا تَحْمِيْلِكَ وَهُوَ الرُّكْنُ هَدَانَهُ

فلا لأن الاعتاق اسقاط الملك وليس بمليك
كاشترأ ابيه

فلا لما روى عنه عليه السلام لأجل الصدقة لغنى
 أي بين الجود والاب والولد
 على ذلك ما في الاموال

التعليق على الكمال
هذا
هذا
هذا

ای اشتراک الزوج و الزوجه فیصیر کما انه دفعها الى نفسه

واجرا الصلة قاله لاهية ابن مسعود رضي الله عنه وقد سألته عن التصديق عليه قلنا هو

محمول على النافذة ههنا
تأ الزكاة المقرضة

علا لفقدان التملك اذ كسب المملوك لم يبيده ووليه
حق في كسب مكانه فلم يتم التملك هـ

وَأَتَاهَا لَا تَقْدِرُ إِلَّا بِمُحَمَّدٍ أَنْتَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى
مَوْلَاهُ لَا نَهْمُ يَنْسُونَهُ إِلَى هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ

منه ای ولا تدفع ایضا الی موالیهم ای معقود

الصدقة - على بنى هاشم كرامة من الله تعالى
كان حريصا على دفع النعم صل الله عليه

“W.G.S., C.G.S., C.S.”

سـد الافاضة مع الامام سنة ولوا فاض قبله لا يلزمه شيء بخلاف الافاضة من عرفة كذا في الوجيز ويقول اللهم اهلك عذابات الشفت والبدن رغبت ومنك رغب فاقبل تشكرو عظم اجرى وارحم تضرعى واقل توبى واستجب دعائى ويلجى فى اثناء دعائه جهره
سـد لا بد ان النبي عليه الصلاة والسلام دفع قبل طلوع الشمس
سـد ويحجب ان يفسد المحصاة كذا في المستصحب ويحجب مكة عن يساره وعن يمينه ويرمى من اسفل الى اعلا ويحجب ان ياخذ
حصا الجمار من المزدلفة او من الطريق ولا يرمى بحصاة اخذها من جند الجمر لما روى في الحديث ان ما قبل من الحصى يرفع ولا نها حصاة من
لحم يقبل بجمه فيشام به ولورمى بها جاز وقد اساء وقت الرمي في هذا اليوم بعد طلوع الشمس ويمتد الى الغروب عند اى حيفة وقال
ابو يوسف لا الزوال وما بعده قضاء وان اخره الى الليل في هذا اليوم رمى ولا شيء عليه وان اخره الى الغد رمى وعليه دم ولورمى بحصاة العقبة
بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس يوم الفرج جاز عندنا ولا افضل بعد طلوع الشمس جوهرة

سـد لان النبي عليه الصلاة والسلام لما اتى منى
لم يرجع على شيء حتى رمى بحصاة العقبة
سـد صغار الحصى قبل مقدار النواة وقبل مقدار
الحصاة وقبل مقدار الاملح
سـد لان النبي عليه الصلاة والسلام لم يقف عند
جمرة العقبة
سـد لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام لم يزل
يلجى حتى رمى بحصاة العقبة
سـد لما روى عن ابن عباس ما لك رضى الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى منى واقبل الجمر
ورماها ثم اتى منزله منى فخير ثم قال للحلاف
خذ واسار الى جانبك الايمن
سـد لقوله عليه الصلاة والسلام رحم الله المحققين
قاله ثلث الحديث ظاهر بالرحم عليهم
سـد لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها اذا حلق
الحاج حل له كل شيء الا النساء
سـد حل له لم يحل له جماعهن ودواعيه كالعقبلة
والمن بشهوة
سـد لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام لما
حلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى
منى وصلى الظهر رمى
سـد لان السعي لم يشرع الا مرة والرمي ما شرع
الا مرة في طواف بعده سعى
سـد ولوفى الحقيقة بالخلق السابق لان الخلق وان
كان بمنزلة السلام الا ان عمله يتاخر في حقهم
الى الطواف فاذا طاف عملا لم يخلق عنه كالتطواف
الرحمى اخر عمله الى انقضاء المدة
سـد لما روى ابن عباس رضى الله عنه ان قال من قدم
نسكا على نسك فعليه دم ولان التأخير عن المكان
يوجب الدم فيها هو موقت بالمكان كالاعرام
فكذا التأخير عن الزمان فيها هو موقت بالزمان
سـد لان النبي عليه السلام رجع اليها

سـد اى الرمي الذي ذكر في الاولى من كون ربيع حيا
يكبر مع كل حصاة
سـد لما اخره ابو داود في سننه عن عائشة
رضي الله عنها قالت افاض رسول الله صلى الله
عليه وسلم من آخر يومه حين صلى الظهر جمع
الى منى فمكث بها الى ايام التشريق يرمى الجمر اذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
القيام ويتنصرع ويرمى ثلثة ولا يقف عندها
سـد لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اضر عليه ومن تأخر فلا اثم عليه
سـد من نذر بعد رمي الجمار الثلث في اليوم الثاني من ايام التشريق فلا اثم عليه وهو النذر الاول ومن تأخر فلا اثم عليه
سـد اقتداء بابن عباس رضى الله تعالى عنهما وهذا استحسان
القرء فلا يظفر في جوارحه في الاوقات كلها اولى وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الرمي فيه الا بعد الزوال ويكره ان يبيت ليلتي منى
الايمنى وكان عمر رضى الله عنه يؤدب على تركه المقام بها كذا في الهداية فان بات في غيرها مستحلا لا يلزمه شيء عندنا جوهرة
سـد لان النبي عليه الصلاة والسلام نزل به ساعة يسيرة ودعا فيه

الابن جسر ثم افاض الامام والناس معه قبل طلوع الشمس حتى ياوتوا
منى فبيتى بجمرة العقبة فيرميها من يظن الوادى بسبع حصيات
الحذف ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة
ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر ويلحق افضل وقد حل له كل شيء الا
النساء ثم ياتي مكة من ذلك او من الغدا ومن بعد الغدا فيطوف بالبيت
طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان سعى بين الضفا والمروة عقيب طواف
الغدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعى عليه وان لم يكن قد سعى سعى في
هذا الطواف وسعى بعده على ما تقدمناه وقد حل له النساء وهذا الطواف هو
المفروض في الحج ويكره تأخيره عن هذه الايام فان اخره عنها لزمه دم عند
الحي حيفة ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من
الحج رمى الجمار الثلث يبتدىء بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر
مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمى التي تليها مثل ذلك ويقف عندها
ثم يرمى جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رمى الجمار
الثلث بعد زوال الشمس كذلك فاذا اراد ان يتجهل النذر رمى الى مكة وان اراد
ان يقيم رمى الجمار الثلث في يوم الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي في
هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عندنا في حيفة ويكره ان يقدم الا انها
نقله الى مكة ويقيم بها حتى يرمى فاذا نقر الى مكة نزل بالحصى ثم طاف

منى فبيتى بجمرة العقبة فيرميها من يظن الوادى بسبع حصيات
الحذف ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة
ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر ويلحق افضل وقد حل له كل شيء الا
النساء ثم ياتي مكة من ذلك او من الغدا ومن بعد الغدا فيطوف بالبيت
طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان سعى بين الضفا والمروة عقيب طواف
الغدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعى عليه وان لم يكن قد سعى سعى في
هذا الطواف وسعى بعده على ما تقدمناه وقد حل له النساء وهذا الطواف هو
المفروض في الحج ويكره تأخيره عن هذه الايام فان اخره عنها لزمه دم عند
الحي حيفة ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من
الحج رمى الجمار الثلث يبتدىء بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر
مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمى التي تليها مثل ذلك ويقف عندها
ثم يرمى جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رمى الجمار
الثلث بعد زوال الشمس كذلك فاذا اراد ان يتجهل النذر رمى الى مكة وان اراد
ان يقيم رمى الجمار الثلث في يوم الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي في
هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عندنا في حيفة ويكره ان يقدم الا انها
نقله الى مكة ويقيم بها حتى يرمى فاذا نقر الى مكة نزل بالحصى ثم طاف

الى منى فمكث بها الى ايام التشريق يرمى الجمر اذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
القيام ويتنصرع ويرمى ثلثة ولا يقف عندها
سـد لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اضر عليه ومن تأخر فلا اثم عليه
سـد من نذر بعد رمي الجمار الثلث في اليوم الثاني من ايام التشريق فلا اثم عليه وهو النذر الاول ومن تأخر فلا اثم عليه
سـد اقتداء بابن عباس رضى الله تعالى عنهما وهذا استحسان
القرء فلا يظفر في جوارحه في الاوقات كلها اولى وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الرمي فيه الا بعد الزوال ويكره ان يبيت ليلتي منى
الايمنى وكان عمر رضى الله عنه يؤدب على تركه المقام بها كذا في الهداية فان بات في غيرها مستحلا لا يلزمه شيء عندنا جوهرة
سـد لان النبي عليه الصلاة والسلام نزل به ساعة يسيرة ودعا فيه

له لانه ادعى الاكثر قبل الاشهر فصار كما اذا اختلف منها قبل الاشهر والاصل في المنا سله ان الاكثر له حكم الكل والاقل له حكم العدم
فاذا حصل الاكثر قبل الاشهر فكانت كلها قبل الاشهر وقد ذكرنا ان المتنتع هو الذي يتم العمرة والنج في الاشهر **جوهرة**
كذا روى عن العبادلة الثالث وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود روى
هنا عند الفقهاء وفي اصطلاح المحدثين اربعة فخرجوا عبد الله بن مسعود وادخلوا عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس
وروا عبد الله بن الزبير لان ابن مسعود تقدمت وفاته وهؤلاء عاشوا حتى اُضيف الى عليهم **ع**
بذل لان الاحرام تحريم اشياء واجباب اشياء وذلك يصح في كل زمان
مف لانها منبهة عن دخول المسجد والطواف والغسل هنا للاحرام لا للصلاة وفائدته التنظيف **جوهرة**
مف لمحدث عابشة رضي الله عنها حين حاضت بسرفي... موضع من مكة على عشرة اميال **ع**

مف فان ظهرت قبل ان تخرج من مكة لزمها طواف
الصدر فان جاوت بيوت مكة ثم طهرت فليس
عليها ان تعود والله اعلم **جوهرة**
ولانه عليه الصلوة والسلام رخص للنساء الحج
في ترك طواف الصدر
مف ذكر الكفارة بجلايك ذكر الطيب مطلقا
من غير تشديد بمضودون عضونهم شرع في بيان
هذا المجل فقال وان طيب **جوهرة**
مف لان الحنابة تتكامل بتكامل الارفاق وذلك
في العضو الكامل فيترتب عليه تكامل الموجب

مف اي شاة وانما قد نالها لان سبب البدنة لا
يكفي بخلاف دم الشكر كما في البحر

مف لان خلق بعض الناس ارتفاقا كمال لانه
معتاد فتكامل به الحنابة وتقتضيه مرقما ورويه

مف لانه انما يخلق لاجل الحنابة وهي ليست من
المحظورات فكذلك ما يكون وسيلة اليها الا ان فيه
الالة متى من التفت فوجب الصدقة ولا يخيطة
رحمة الله ان خلقه مقصود لانه لا يتوسل به الى
المقصود الا به وقد وجد الالة التفت عن عضو
كامل فيجب الدم

مف يتبين انه اذا لم تترتب الحنابة على خلق موضع
الحاجم لا يوجب الدم لانه اذا كان كونه مقصودا
انما هو للتوسل به الى الحنابة
مف لانه من المحظورات لما فيه من قضاء التفت
وازالة ما يمتنع من البدن فاذا قتلها كلها فهو
ارتفاق كامل فيلزمه الدم

مف اقامة للربع مقام الكل
لان اليد الواحدة ربع بالنسبة الى اليد الاخرى
والرجلين **ع**

مف ان اظافر كف وحدا فلهما يجب الدم
بقية وقد اقيها مقام الكل ولا يقام اكثرهما معا
كأنها لانه يؤدى الى هلايتهما **ع**
لانما قد فتنها ولا مقام الكل ثم لو اقيها اكثرها
كذلك لادى الى هلايتهما **ع**

فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمعا واشهر الحج شوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة فان قدم الاحرام بالحج عليها جازا حرامه وانعقد
حجها واذا حاضت للمرأة عند الاحرام اغتسلت واكرمت وصنعت كما
يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر وان حاضت بعد الوقوف
وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها لثراء طواف الصدر
باب الحنابات اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان قضيت عضو كاملا
فما زاد فعليه دم وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة وان لبس ثوبا
مخيطا او غطي رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه
صدقة وان خلق ربع رأسه فصاعدا فعليه دم وان خلق اقل من الربع
فعليه صدقة وان خلق موضع الحاجم فعليه دم عند باب خيفة وقال
ابو يوسف ومحمد عليه صدقة وان قص اظافر يديه ورجليه فعليه دم
وان قص يدا او رجلا فعليه دم وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة
وان قص خمسة اظافر متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة عند
ابن حنيفة والى ابو يوسف وقال محمد عليه دم وان تطيب اوجا او لبس
من عذير فهو محرم ان شاء ذبح مشاة وان شاء تصدق على ستة مساكين
بثلاثة اصويح من طعام وان شاء صيام ثلاثة ايام وان قبل او لم يسهر
فعليه دم ومن جامع في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حج

مف هذا الاصل
مف الاحرام لا
مف في وقتها
مف على
مف جناية
مف والاداء بها
مف هذا الزكرك
مف في الاحرام
مف
مف واحدة لانه
مف انما اذا روي
مف من ربع واحد
مف قد نالها ليس
مف اذا نالها
مف الجليل قد
مف الدم
مف
مف في الوضوء
مف واحد واحد
مف الجليل قد
مف الدم

مف اعتبارا بالوقت فبها من كف واحد وبما اذا خلق ربع الاربع من مواضع متفرقة فبها ان كان الحنابة من الراحة والريسة وانقلع على
هذا الوجه يتأكد ويشينه ذلك بخلاف الحق لانه معتاد على عامه واذا تقاصرت اليد به تخرج على الصدقة فيبذل كل ضرطوه سكين
مف لعل تعالى فدية من ميسرا وصدقة اوساء وكلمة او لتعير وقد سهرها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كراهه والا لاي رلت و
المعذور ثم الصوم يجزيه في أي موضع شاء لانه عساة في كرمكان وكذا لصدقة عند ما يبيت ربه اناء فيقتصر بالحرم الا ان قد
لان الافة لم تعرف قربة الا في زمان او مكان وهذا الدم لا يحصى بزمان فتعين اختصاصه بامكان ههنا
مف لان افسد الحج يتعلق بالحاج ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وهذا ليس بجاع مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالحج الا ان فيه معنى
الاستمتاع والارتفاق بالمرأة وذلك محظور الاحرام فيلزمه الدم **ع** لذلك المحرم

ولان الجراد من صيد البر فان الصيد ما لا يمكن اخذه الا بحيلة وبمقصده الاخذ
فان اهل جنين جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهمين فقال عمر رضي الله عنه ارى دواهيكم كثيرة ثمرة خير من جرادة
لان السبع صيد وليس من الفواسق لانه لا يبتدى بالاذى حتى لو ابتداه كان منها فلا يجب بقتله شيء فلهذا قال فان صال السبع الى
سد لانه لما ورد الشرع بتقدير الشاة لا يراه عليها لان المقادير لا تعرف بالرى
لان الحرم ممنوع عن التصرف لانه دفع الاذى ولهذا كان ما ذونا في دفع المتوهم من الاذى كافي الفواسق فلان يكون ما ذونا
في دفع المتوهم اولى ومع وجود الاذن من الشارح لا يجب الجزاء حلاله
ثم اذا لم يؤد الجزاء حتى اكل فعلية جزء واحد وابتداه ٥ اجزاء او اذى الجزاء ثم اكل وجبا ايضا قيمة ما اكل عند اخذ وخيفة
وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه وان اضطر الى اكل ميتة وصيد كالميتة ويترك الصيد عندها وقال ابو يوسف ياكل الصيد
ويكفر وان اضطر الى ميتة والى صيد ذبحه
الحرم ياكل الصيد ولا ياكل الميتة وان وجد
صيدا وما لم يسلح ذبح الصيد ولا ياكل
مال المسلم الى جوهرة
لان الاذن مفيد بالكفارة عند الضرورة
وفان ذكره رفع الحرمة

لان نسبة الكسرك قال في المغرب ناحية من
نواحي بغداد واليهما ينسب الخط الكسركى
وهو مما يستأثر به في المنازل وطيرانه
كالجراح انتهى لان هذه الاشياء ليست
بصيد لعدم التوحش
لان فعله حرام فلا يكون ذكوة كذبية
المجوسى ذك حيث لا يؤكل ذبيحته
لان ما رواه عن الصحابة رضي الله عنهم تذكروا
الحج الصيد في حق الحرم فقال عليه الصلوة والسلام
لا بأس به

منذ واحترزه من مثل النكاة فانها ليست
بنيات ولهذا يباح اخراجها من الحرم كجسد
وقدر يسير من تراب للشرك
لان سبب جانيته على حرامه انما قد كذا
بعض فعله شيء من محظورات لا مطلقا ليستقيم
كلها فان المفرد اذا اكله واجبا من واجبات
الجمع لزمه دم واذا تركه القارن لا يتعدده
عليه لانه ليس جناية على الاحرام
لان لفتك حرمة احرامين هذا اذا كان قبل
الوقوف بفرفرة وما بعده ففي غير الجماع دم

لان استثناء من قوله فعلية دمان اى على القارن
دمان في كل موضع يجب فيه على المفرد دم الا في
صورة واحدة وهي ان يتجاوز الى سرج الهذبة
انما قلنا المذكور
لان كونه عند المجاورة غير قارن والواجب
عليه احرام واحد وبنا خير واجب واحد
لا يجب الاجزاء واحد
لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا
جناية تفوق الدلالة فتعدد الجزاء بتعدد
الجناية على قتل الصيد

لان الضمان يدل على الجمل لاجزاء من
الجناية فيجوز ان يتخذ الجمل كرجلين قتل رجل واحد
لان بيعه حراما تعرض للصيد بتعويث الامن وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة
لان الاحصاء لغة المنع عن كل شيء وشرعا المنع عن الحج والوقوف معا والعمرة بعد الاحرام بعد شرعى
لان انما يبعث الى الحرم لان دم الاحصاء قرينة والارادة ثم تعرف قرينة الا في زمان او مكان فلا يقع قربة دون فلا يقع به التحلل
لان وحله ما كان محظوظا وفيه ابناء الماء لاهل حلق عليه ولكنه حسن
لان لانه محتاج الى التحلل عن احرامين فان بعث بهدى واحد يتحلل به عن احرام الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد
منها لان التحلل منها شرع في حالة واحدة فان لم يجب المحصر لهدى فهو محرم الى ان يجزه او يطوف ويسعى ويحلق وعن ابى يوسف اذا لم يجد
الهدى يقوم الهدى بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك ساهم عن كل نصف صاع برما جوهرة

ومن قتل جرادة تصدق بها شاة وتمره خير من جرادة ومن قتل ما لا يؤكل
لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز قيمته شاة
وان صال السبع على لحمه فقتله فلا شيء عليه وان اضطر الحرم الى اكل لحم
الصيد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس ان يذبح الحرم الشاة والبقر والبعير
والتجاج والبط الكسركى وان قتل حماما مسروبا او طيئا مستأنسا
فعليه الجزاء وان ذبح الحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل اكلها ولا بأس
ان ياكل الحرم صيدا اضطراره حلال وذبحه اذا لم يتدله الحرم عليه ولا
امر بصيده وفي صيد الحرم اذا ذبحه للحلال فعليه الجزاء وان قطع حبله
الحرم او شجرة الذي ليس بملوك ولا هو مما يشته الناس فعليه قيمته وكذا
شيء فعله القارن بما ذكرنا ان فيه على المفرد دم فعليه دمان ذم جنيته
ودم لعمرته الا ان يتجاوز المبيعات من غير احرام ثم يجزى بالعمرة والحج فيه
دم واحد واذا اشترك الحرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما الجزاء كاملا
واذا اشترك الحلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد واذا باع
الحرم صيدا او ابتاعه فالباع باطل باب الاحصاء
الحرم بعد و اوصا به حرم منعه من المضي حازه التحلل وقيل له انبعث
شاة تذبح في الحرم وواحد من يحكمها يوما بعينه يذبحها فيه ثم يحلل
وان كان قارنا بعث بدمين ولا يجوز ذبح دم الاحصاء الا في الحرم

الحناية فيجوز ان يتخذ الجمل كرجلين قتل رجل واحد
لان بيعه حراما تعرض للصيد بتعويث الامن وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة
لان الاحصاء لغة المنع عن كل شيء وشرعا المنع عن الحج والوقوف معا والعمرة بعد الاحرام بعد شرعى
لان انما يبعث الى الحرم لان دم الاحصاء قرينة والارادة ثم تعرف قرينة الا في زمان او مكان فلا يقع قربة دون فلا يقع به التحلل
لان وحله ما كان محظوظا وفيه ابناء الماء لاهل حلق عليه ولكنه حسن
لان لانه محتاج الى التحلل عن احرامين فان بعث بهدى واحد يتحلل به عن احرام الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد
منها لان التحلل منها شرع في حالة واحدة فان لم يجب المحصر لهدى فهو محرم الى ان يجزه او يطوف ويسعى ويحلق وعن ابى يوسف اذا لم يجد
الهدى يقوم الهدى بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك ساهم عن كل نصف صاع برما جوهرة

من قتل جرادة تصدق بها شاة وتمره خير من جرادة
ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز قيمته شاة
وان صال السبع على لحمه فقتله فلا شيء عليه وان اضطر الحرم الى اكل لحم
الصيد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس ان يذبح الحرم الشاة والبقر والبعير
والتجاج والبط الكسركى وان قتل حماما مسروبا او طيئا مستأنسا
فعليه الجزاء وان ذبح الحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل اكلها ولا بأس
ان ياكل الحرم صيدا اضطراره حلال وذبحه اذا لم يتدله الحرم عليه ولا
امر بصيده وفي صيد الحرم اذا ذبحه للحلال فعليه الجزاء وان قطع حبله
الحرم او شجرة الذي ليس بملوك ولا هو مما يشته الناس فعليه قيمته وكذا
شيء فعله القارن بما ذكرنا ان فيه على المفرد دم فعليه دمان ذم جنيته
ودم لعمرته الا ان يتجاوز المبيعات من غير احرام ثم يجزى بالعمرة والحج فيه
دم واحد واذا اشترك الحرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما الجزاء كاملا
واذا اشترك الحلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد واذا باع
الحرم صيدا او ابتاعه فالباع باطل باب الاحصاء
الحرم بعد و اوصا به حرم منعه من المضي حازه التحلل وقيل له انبعث
شاة تذبح في الحرم وواحد من يحكمها يوما بعينه يذبحها فيه ثم يحلل
وان كان قارنا بعث بدمين ولا يجوز ذبح دم الاحصاء الا في الحرم

مد لان سبب النجاة والستر اليق بها ودر الاحصار جابر فيخلق بجنسها ^{ان يحبس الماء الجارية وهي ماء الجنائيات فتح}

مد وانما عقب الشيخ بالعبادات واخر النكاح لان احتياجهم الناس الى البيع اعم من احتياجهم الى النكاح لانهم الصغار والكبير والذكور والانثى والبقاء بالبيع اقوى من البقاء بالنكاح لان به تقوم المعيشة التي هي قوام الاجسام وبعض المستفيين قد مر النكاح على البيع كصاحب الهداية وعنه لان النكاح عبادة به هو افضل من الاشتغال بعبادة لانه سبب التوحيد بواسطة الولد الموحدة وكل منهم مصيب في مقصده والبيع في اللغة عبارة عن تملك مال بمال آخر وكذا في الشرع كذا زيد فيه التراضي لما في التغالب من الفساد والله لا يوجب الفساد ويقال هو في الشرع عبارة عن ايجاب وقبول في مابين ليس بينهما معنى التبرع وهذا قول العراقيين كاشيخ واصحابه وفيه هو عبارة عن مبادلة مال بمال لا على وجه التبرع وهو قول الحرامانيين كصاحب الهداية واصحابه وقامته انعقاده

بالتعاطي في النفس فعند الحرام سائين يتعقد وعند العراقيين لا يتعقد واما في الحبس فيتعقد بالتعاطي اجماعا مثل شراء البقل والتخزين واشياء ذلك والصحيح قول الحرام سائين لانه العينة للشرع

وهو مبادلة مال بمال بطريق الاكتساب

وهو الاثبات سمي اول كلام احدا العاقبة

سواء كان بعت او اشتريت لانه يثبت للاخر

خيار القبول

وهو في كلام احدهما سواء كان بعت او اشتريت

مد لان انشاء والشرع قد اعتبر الاختيار انشاء في جميع العقود فيتعقد به

مد لان القيام دليل الاعراض والرجوع

مد لان في العتق ابطال حق الغير فلا يجوز

مد لان الاشارة كفاية في التعريف ومجالة الوصف

مد لان مقتضى المنازعة

مد احتراز عن التسليم لان معرفة مقدار رأس المال

شرط فيه عند ابي حنيفة رحمه الله اذ اكان مما يتعلق العقد على مقداره كقائه

مد صورهما اذا قال اشترت هذا الشيء بالذهب

ولم يبين قدره ولا وصفه وكذا لو قال بالدرهم

وبيان القدر ان يقول عشرة او خمسة وبيان

الصفة ان يقول يشارتي او مرقدي سرق الهدية

مد لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه

المبالغة مقضية الى المنازعة فيتمتع التسليم والتسلم

وكل جملة هذه صفتها تمنع ايجواز هذا هو الاجل

مد لا معناه اذا بيع بخلاف جنسه ولم يجزها قدره

لان لو بيع بجنسه وجميعها قدر لم يجز تأجيله قيد

بمعلوم لان جملة الاجل تقضي الى المنازعة فالبايع

يطلب في هذه قربة والمشتري بماها فيضد

ط قوله قدر هو شرعا التناوي في المعيار الشرعي

الموجب للمبالغة الصورية وهو الكيل والوزن

مد والمراد من الاطلاق ان يكون مطلقا عن قيد

البلد وعن قيد وصف الثمن بعد ان سمى قدره بانفاد

الاحصار ولا دم الجنائيات كتاب البيوع

والقبول اذا كانا بلفظ الماضى فاذا اوجبا حد المتعاقدين البيوع فالآخر

بالتحيز ان شاء قبل في المجلس وان شاء رده واما قاهر من المجلس قبل

القبول بطل الايجاب واذا حصل الايجاب والقبول لم يمسح ولا خيار

لواحد منهما الا من عيب او عذر رقية والاجواض المشار اليها بالاحتياح

الى معرفة مقدارها في جوار البيوع والاثمان للطلقة لا يصح الا ان تكون

معروفة القدر والصفة ويجوز البيوع ثمن حال وموجل اذا كان الاجل

معلومه من مطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد فان كانت

العقود مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدها ويجوز بيع الطعام

لموكل بمكايلة ومخارفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن محرم

لا يعرف مقداره ومن باع صبرة طعام كل فقير بذم جاز البيوع في فقير

واحد عند ابي حنيفة الا ان يسمى حكمة فقراها ومن باع قطع غنم من

شاة يذمهم فالبيع فاسد في جميعها وكذلك من باع ثوبا مذارعة كل ذراع

بذمهم ولم يسمى حكمة الذراعين ومن ابتاع صبرة على انها مائة فقير مائة

ذمهم فوجدها اقل كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته من

الثمن وان شاء فسخ البيوع وان وجدها اكثر فالزيادة للبايع ومن اشترى

ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة ذراهم او ارضا على انها مائة ذراع

بمائة درهم فبعض في حلة فقراها لا يتطاع المحالة

مد لا وهذا اذا كان الكل في الموضع سواء لان المحالة مقضية الى المنازعة الا ان ترتفع بحالة بالية ان او يكون احدها غلب وادرج في حصة يصرف

اليه بغير الجواز وهذا اذا كانت مختلفة في المالبية فان كانت سواء فيها جاز البيوع اذا تعلق الدرهم كذا قالوا وينصرف اليها قدر ربعه

من اي نوع كان لانه لا منازعة ولا اختلاف في المالبية

مد وهذا اذا بيع بخلاف جنسه لما اخرجها الجماعة غير الجارية من عبادة بن الصامت رضي الله عنه

ادرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والماء بالماء مثلا مثل سواء بسواء

بما يبد فلا اختلاف هذه الاوصاف فيعوا كيف شقتم اذا كان يدايدع

مد لان الجملة لانه متى الى المنازعة لما ان يجعل فيه تسليم في قدره لانه

قوله بخلاف السلم لان التسليم فيه متعذر لانه لا يسود رقبته فيحقق المنازعة

مد لان ما سماه وهو الفقير الواحد معلوم القدر والثمن

فيجوز البيوع اليه فيه وما ورأه جمهور القدر والثمن فلا يجوز فيه

مد لا ينصرف الى الواحد والواحدة منها متساوية فلا يصح البيع في واحد منها

مد لا يجوز ان كانا بلفظ الماضى فاذا اوجبا حد المتعاقدين البيوع فالآخر بالتحيز ان شاء قبل في المجلس وان شاء رده واما قاهر من المجلس قبل

سأ لما انخرجه البخاري عن عائشة رضي الله عنها ان ابا بكر رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم خذ باي انت وافى يا رسول الله
احدى را حلقى هاتين فقال عليه السلام بالثمن ع س
سأ كالدرهم والدينار والكيلى والوزن في لانه نولم يكن مثليا كاشياء متقا
كالحيوانات والخواهر يكون مراجهه بالقيمة وهي مجهولة لان معرفتها لا يمكن حقيقة فلا يجوز بيعه مراجهه وتولية الا اذا كان المشتري مراجهه
من يملك ذلك البدل من البايع بسبب من الاسباب ويكون الربح معلوما د س
سأ لانه لو اعتبر ما ساءه من الثمن لما بقي تولية لانه اذا قل على الثمن الاول فينقلب مراجهه بخلاف المراجهه لانه لو اعتبر فيه المسمى لا يملك التولية
يد مراجهه كما كانت فاعتبر المسمى مع البخاري في خيانة المراجهه لقنوات الرضا ولم يعتبر في خيانة التولية لثقل مراجهه فعين الخط في خيانة التولية د
سأ اي في المراجهه والتولية قد اختلفت مع حصتها من الربح في المراجهه مثلا اذا قال اشترت هذا الثوب بعشرة فباعه مراجهه بخمسة عشر
ثم ظهر ان البايع كان اشتره بثمانية يصط قد والخيانة وهو درهمان ويصط من الربح ما يقابل قد والخيانة وهو درهم واحد فياخذ الثوب

والنولية نقل ما ملكه بالعقد الاول باليمن الاول من غير زيادة ربح ولا

نَفْسِ الْمُرَاكَةِ وَالنَّوْلَةِ حَتَّى يَكُونَ الْعَوْضُ فَتَالَهُ مِثْلًا وَنَحْوَهُ وَإِنْ تَضَعُ

هو الثمن الأول - علم الثوب - ما به يبيد

و بعد من جرحه هذه الاشياء

لما بائنة أو لا قرار البائع أو تكلمه عن البين
نحرمنا عن الكذب ربي البيع

على حيانته في المراجعة فهو بالخيار عند أبي خنيفة ان شاء الله بجميع
 من لقوات الرضا ^{يعني قد بالخيار} ^{المسمى}

الْمُنِ وَأَنْ يَّشَاءِ رِذَّةُ وَإِنْ أَطْلَعَ عَلَى خِيَانَةٍ فِي التَّوَلِيَةِ اسْقَطْهَا مِنْ

ثُمَّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ بِمِطْفِئِهِمَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَمِطُ فِيهَا وَمِنْ أَسْتَرَى

شَيْئًا مَّا يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ لَمْ يَجْزِهِ بَيْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ وَيُجْزِيهِمُ الْعَقَارُ قَبْلَ

فَقَضَّ عِنْدَآيْ خَفَةَ وَأَبَى يُوسُفَ وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَخْشَى هَلَاكُ قَبْلِ قَضَاءِ

مفروضاً لكل الوزن لا بالجملة في

وَمَا يَشْتَرِي الثَّانِي إِلَّا بِالْمِثْلِ أَوْ الْمِثْلَيْنِ

من المستوي الاول يستعملون البايه وكونهم قاعاء التي تصرف البايه

في التمن قبل الهضج ما تزوجوا المشتري ان يريد البائع في التمن ويجوز
 ان يبيعوا التمن

الباب ان يزيد في البيع ويجوز ان يحكم من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع

ذَلِكَ وَمِنْ بَاعَ بِمِنْ حَالِهِمْ أَجَلًا مَعْلُومًا صَاحِبًا رَمُوحًا وَكُلِّ دِينَ

فَإِذَا أَجَلُهُ صَاحِبُهُ صَارَ مُوْخِلًا إِلَّا الْقَرْضُ فَإِنْ تَأَخَّرَ لَيْسَ لَهُ

لَا يَأْتِ الرُّوَا * الرُّوَا خَيْرٌ فِي كُلِّ مِثَالٍ أَوْ مَوْزُونٍ إِذَا بَعَثَ بِنَحْسٍ مُتَفَضِّلًا

فَالْعَلَّةُ فِيهِ الْكَامُّ مَعَ الْحَنْبِ أَوْ الْوَزْنُ مَعَ الْحَنْبِ فَإِذَا بَاعَ الْكَامُّ أَوْ الْوَزْنَ

أما العلة الموجوب للممانعة التي يلزم منه فرائها الردوا

في اذا اجلته يكون لك ان تقابل به في الحال مسكوك
 مائة ورسلة والامداء حتى يصم لفظة الاعادة ولا يملكه من لا يملك التبصر

سببي ومعاونته في الانتهاء فغلب اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة
من الدواهي بالدواهي نسنة وهو رنوا هـ فلا هذا الم يكن محمدا و

تتویر کثرة الاحتیاج الى القرض فی المعاملات القرض هو عقد مخصوص بقرعة علی دفع مال

رجه وسلم والنسائي عن أبي سعيد الخدري وصحاحه عنه عنه صلى الله عليه وسلم

سید پروردگار: محمد و سید عالم: علی

مس لا ن الفضل ربا لقوله عليه السلام الخطئة بالخطئة مثلا مثل والفضل ربا والشعير بالشعير مثلا مثل والمخ بالمخ مثلا ومثل والتمر بالتمر مثلا ومثل والذهب بالذهب مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربا والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربا وبروي مثلا بمثل بالروغ على معنى بيع التمر مثلا بمثل ومثل وبالذهب على معنى يبيعون التمرا مثلا بمثل ولو بنا بها صيرة طعام نصيرة طعام بمجازة ثم كذا بعد ذلك فكانتا متساويتين لم يجز العقد وقلا ذر فيجوز لانه قد وجدت المماثلة ولنا ان العتير نجوا لان العقد العلم بالمساواة عند العقد فاذا لم يعلم ذلك كان التساوي معدوما او موهوما فيما بنى امره على الاحتمال فلا يجوز ^{سجده}

ث في هاتين الصورتين ولو بالتساوي وذلك لأن جزء العلة وان كان لا يوجب الحكم لكنه يورث الشبهة فانزوي والشبهة في الباب ربا

ملحقة بالحقيقة لكنها ادون من الحقيقة فلا بد
من اعتبارا قطريين في الحقيقة احدا بالدين
معدوم ونوع المعدوم غير جائز فصار هذا
الشيء مرجحا لتلك الشبهة فلا يحل وفي غير الشبهة
لم تعتبر الشبهة لما قلنا ان الشبهة ادون من
الحقيقة على ان الخبر المشهور هو قول رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا اختلفت هذه
الاوصاف فنبعوا كيف شئتم اذا كان يد ابد

من لان النصافى من العرف والاقوى لا يترك
بالادف

نقله لما رواه احمد في مسنده موقوفا على
ابن مسعود رضي الله عنه في اراء السملوت
حسنا فهو عند الله حسن ع

عنه لما رواه الأئمة الستة عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم الأذهب
بالورق يروا الأهاواء ، والورق بكسر
الراء الفضة وقوله روى إلى حرام بطريق
مطلق اسم المذموم على المزمع

كلاهما لا يصح متعين فلا يشترط فيه القبض
كالشوب وهذا لان الفائدة المطلوبة انما هو
التمكين من التصرف ويترتب ذلك على التعين
بما لا خلاف الصريح لان القبض فيه ليس متعين به $\frac{1}{2}$

فلان المجانسة باقية من وجه لانها من
جزء الحظفة والمعارفيها الكيل لكن الكيل
غير مسوق بينهما وبين الحظفة لاكتناهما فيه
وكل من جابت الحظفة فلا يجوز وان كان تميلا
مكمل

لأنه يباع الموزون بمائيس بموزون لاف
لحموان لا يوزن عادة $\frac{1}{5}$

لا بد من العمل بالثلاثة المذكورة أعلاه في كل وقت من الأوقات
والتوجه إلى الله تعالى في كل وقت من الأوقات

لیہ وسلم جیدھا ووردیہا سواء ی

فقد لان عند ذلك يعبري عن الربوا اذا ما فيه من
رهن موزون وهذا لان ما فيه لو كان اكثر او
ساويا له فالخبر وبعض الدهن او الخبير
حده فضل ولو لم يعلم مقدارا فيه لا يجوز

احتمال الزبوا والشبهة فيه كالحقيقة
فيه لا يجوز لاحتمال الزبوا وكذا يجوز بدهنه و
يجوز بيع عزل القطن بالقطن منساويا لان الله
لقطن لا منساويا لان اصلهما واحد وكلاهما
لقطن يجوز كيف مكان بالاجماع

و مراده لحم الابل والبق والغنم فاما
لان الاصول مختلفة حتى لا يضم بعضها الى

١٧ لا اختلاف بيننا صليهما فجاز بيع احدهما بالآخر من

.....

يُحْسِنُهُ مِثْلًا بِمِثْلِ جَارِ الْبَيْعِ وَأَنْ تَقْضَاهُ لَمْ يَجْعَلْ وَلَا يُجَوِّزُ بَعْجَ الْجِدَّةِ
بِالْوَدَى حِمَامِيهِ الرُّبَا الْأَمْلَاءُ مِثْلًا فَإِذَا عُدَّ الوَصْفَانِ لِلْحِنْسِ وَالْمَعْدِ
وَالْمَضْمُونِ إِلَيْهِ خُلَّ التَّفَاضُلُ وَالنِّسَاءُ وَإِذَا وَجِدَ حُرْمَ التَّفَاضُلِ وَالنِّسَاءِ
وَإِذَا وَجِدَ حَدِيثَهَا وَعَدِمَ الْآخَرَ خُلَّ التَّفَاضُلُ وَحُرْمَ النِّسَاءِ وَكُلُّ شَيْءٍ
فَيُنْصَرِفُ رِسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِي كِلَا فِهْرَيْنِهِ
أَبَدًا وَأَنْ تَرَكَ النَّاسُ إِكْلَافَهُ مِثْلَ الْحَنَظَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَاللَّحْيِ وَكُلِّ مَا
نُصَّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيهِ وَزَنَا فَهُوَ مُوزُونٌ أَبَدًا مِثْلُ الذَّنْبِ وَالْقَضَةِ
وَمَا لَمْ يُنْصَرَفْ عَلَيْهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عَادَاتِ النَّاسِ وَعُقْدُ الصَّرْفِ مَا وَقَعَ
عَلَى حِنْسٍ لَا ثَمَانَ يُتَبَرَّقُ فِيهِ قُبْضُ عَوْصِيَةٍ فِي الْمَجْلِسِ وَمَا سِوَاهُ عَمَامِيهِ
الرُّبَا يُعْتَبَرُ فِيهِ السَّعِينُ وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّقَابُضُ وَلَا يُجَوِّزُ بَعْجَ الْحَنَظَةِ
بِالدَّقِيقِ وَلَا بِالسَّوْقِ وَيُجَوِّزُ بَعْجَ اللَّحْمِ بِالْجِوَانِ عَبْدَانِي حَيْفَةً وَابْنُ
وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يُجَوِّزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّحْمُ الَّذِي فِي الْجِوَانِ أَقَلَّ جَمًّا هُوَ لِعَقْوُدِ عَلَيْهِ
وَيُجَوِّزُ بَعْجَ الرَّطْبِ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِالنَّسْتِ وَلَا يُجَوِّزُ بَعْجَ الزَّبُونِ
بِالزَّيْتِ وَالتَّمَسِيمِ بِالشَّيْبِ حَتَّى يَكُونَ الزَّيْتُ وَالشَّيْبُ أَكْثَرَ جَمًّا فِي
الزَّبُونِ وَالتَّمَسِيمِ فَيَكُونُ الدَّهْنُ مِثْلَهُ وَالزَّيْتُ بِإِزْدَادٍ بِالجَمْرِ وَيُجَوِّزُ بَعْجَ
اللَّحْمَانِ الْمُخْتَلِفَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مُتَفَاعِلًا وَكَذَلِكَ الشَّانُ الْبَقَرِ
وَالغَنَمِ وَخَلِّ الدَّقِيلِ بِخَلِّ الْعَبِّ وَيُجَوِّزُ بَعْجَ الْخُبْزِ بِالْحَنَظَةِ وَالدَّقِيقِ

فقلت كل شئ
 والثاني الثاني
 الاول الاول
 وصوتان يجمع
 والثالث الثالث
 فقلت كل شئ

نجد ولاخير في ذلك نسبة الشبرج السليط والخمرة العمارة وان لم يعلم مقدار
الذين يسمونه والعنب صميم والتمر يربسه وأختلجوا في القطن يغزلوه فذكر في الذخيرة
طن ينقص الغزل وهو نظير الحطة مع الدقيق وفي غناوى قاضيان لا يجوز بيع القز
وزن كذا في النهاية وبيع الغزل بالشوب جائز على كل حال قال في الهداية والكراس

بمقر والجواميس جنس واحد وكذا المعز مع الضبان وكذا العراب مع البهائم
بعض في الزكاة فكذلك اجزاؤها

اضلا ولا يجوز نسبة لانه جمعها قدر واحد وهو الكيل والوزن كذا في النهاية جومه

لانه دين ويدون الوصف بقى مجهولا جماله تفضي الى المنازعة - ^د من حصول الانتفاع بهم حراسة او اصطفا دا ^د لكونه من المجهول فلا يشتنع بعينه بل بما يخرج عنه فلا يكون نفسه مالا متقوما والشئ انما يكون مالا لكونه متقوما به حتى لو باع كوارق فيها غسل ما فيها من الثعل يجوز بيعها لانه كذا ذكره الكرخي ^د وقال مجاهد يجوز وان انفرد اذا كان مجتمعا محرزا ولا يجوز بيع الهوام كالاحناش والحجرات والعقارات والقارة واليوم والاضيق وغيرها ^د سئل لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم يعني ان ما يملك لنا يملكهم وان ما يملكهم علينا يملكهم في العقود لقول علي بن الصلة والسلام فلم يملك المسلم قبل القبض بطل البيع وان كان بعد القبض جاز البيع سواء ضمن الثمن او لم يضمنه فان صادرت تحل قبل القبض فالمشترى بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه عندها وقال عبد العقد باطل لانه قد بطل بالاسلام فلا يصح الا بالاستيناف ولو اشترى اذ لم يملكه مسلما جاز واجبه على بيعه لانه لا يستبدله بالخدمة وكذا اذا اسلم عبدا لذي جبر على بيعه وكذا اذا اشترى مصحفا اجبر على بيعه ^{جوهرة}

سئل لانه يجب وقبول في ماله ليس فيه معنى البيع وهذا معنى البيع الا انه لا يفرد بمعاني من البيع اختصاصا باسم كالمسلم ^{جوهرة} سئل لما روينا في باب الربوا عن مسلم والنسائي وجهها الله تعالى عن ابي عبد الله الخدرى رضي الله عنه وامامه اعتبار الجودة فاستفاد من اطلاق الحديث المذكور ^د سئل لقوله عليه الصلوة والسلام الذهب بالووق روبا الا هاء وهاء ^د اي الفضة ^د سئل اي قبل قبض احدهما بان قبض احدهما ولم يقبض الآخر ^د سئل لفرات شرط الصحة وهو القبض قبل الافتراق ^د سئل حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى اشترى بها ثوبا فابيع في الثوب فاسد ^د سئل لما حران القبض شرط لبقائه على الصحة وفي جواز التصرف فيه قبل قبضه فوائده ^د سئل لان المساواة غير مشروطة فيه ولكن بشرط القبض في المجلس لما ذكرنا بخلاف بيعه بيمينه بمزاولة لما فيه من احتمال الربوا ^د سئل قوله ومن باع الخ فيه ايماء الى ان الجمع بين النقود وغيرها في البيع لا يخرج النقود عن كونها صرفا بما يقابلها ^{شرح الهداية} سئل قيد قوله بمائة لانه لو باعه بخمسين او اقل منها لم يجوز الربوا وان باعه بفضة ولم يدرونها لم يجوز ايضا لشبهة الربوا هذا اذا كان الثمن من جنس الحلية فان كان من خلافها جاز كيفما كان لجواز التقاضيل ولا خصوصية للحلية مع السيف بل المراد اذا جمع مع الصرف غيره فان التقيد لا يخرج عن كونه صرفا باقتسام غيره ^د

أمكن ضبط صفته ومعرفة مقدارها جاز التسليم فيه وبما لا يضبط صفته ^د ولا يعرف مقدارها لا يجوز التسليم فيه ويجوز بيع الكلب والقط والبيع ولا يجوز بيع الحمار والخنزير ولا يجوز بيع دود القز الا ان يكون مع القز ^د ولا الخيل الا مع الكوريات واهل الذمة في البياعات كالمسلمين الا في الحمر والخنزير خاصة فان عقدهم على الحمر كعقد المسلم على العبيد وعقدهم على الخنزير كعقد المسلم على الشاة ^{كتاب الصرف} ^د التصرف هو البيع اذا كان كل واحد من العوضين من جنس الاثمان فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يجر الامثلة وان اختلفا في الجودة والقياس ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق وان باع الذهب بفضة جاز التقاضيل ووجوب التقاضيل وان افرقا في الصرف قبل قبض العوضين واحدهما بطل العقد ولا يجوز التصرف في من الصرف قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بفضة بخازنة ومن باع سيفا محلا فبما به درهم وحليته خمسون درهما فدفن من ثمنه خمسين جاز البيع وكان القبض من حصة الفضة وان لم يبين ذلك وكذلك ان قال خذ هذه الخمسين من ثمنها فان لم يتقاضا حتى افرقا بطل العقد في الحلية والسيف ^د ان كان لا يتخلص لا يضر وان كان يتخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية ومن باع انا فضة ثم افرقا وقد قبض ^د

سئل لانه لا يجوز بيع الكلب والقط والبيع ولا يجوز بيع الحمار والخنزير ولا يجوز بيع دود القز الا ان يكون مع القز ^د ولا الخيل الا مع الكوريات واهل الذمة في البياعات كالمسلمين الا في الحمر والخنزير خاصة فان عقدهم على الحمر كعقد المسلم على العبيد وعقدهم على الخنزير كعقد المسلم على الشاة ^{كتاب الصرف} ^د التصرف هو البيع اذا كان كل واحد من العوضين من جنس الاثمان فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يجر الامثلة وان اختلفا في الجودة والقياس ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق وان باع الذهب بفضة جاز التقاضيل ووجوب التقاضيل وان افرقا في الصرف قبل قبض العوضين واحدهما بطل العقد ولا يجوز التصرف في من الصرف قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بفضة بخازنة ومن باع سيفا محلا فبما به درهم وحليته خمسون درهما فدفن من ثمنه خمسين جاز البيع وكان القبض من حصة الفضة وان لم يبين ذلك وكذلك ان قال خذ هذه الخمسين من ثمنها فان لم يتقاضا حتى افرقا بطل العقد في الحلية والسيف ^د ان كان لا يتخلص لا يضر وان كان يتخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية ومن باع انا فضة ثم افرقا وقد قبض ^د

سئل لان حصة الحلية يجب قبضها في المجلس والظاهر من حال المسلم ان لا يترك الواجب فيحصل عليه وان لم يبينه ولم ينوه ^د سئل لان معنى قول المشتري خذ هذه الخمسين خذ مجموعهما ومن الحلية بعض ثمن المجموع فيحصل عليه طلبا للموازاة ^د سئل لانها صرف وكذا السيف ان كان لا يتخلص لا يضر ولا يمكن تسليمه بدون ان يضر رولها لا يجوز افراده بالبيع كالمجذع بالسقف ^{جوهرة} سئل لانه لا يمكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لا يجوز افراده بالبيع كالمجذع في السقف ^د

سئل لانه لا يمكن افراده بالبيع وهذا اذا كانت انقصه المضرورة ازيد من الحلية فان كانت مثلها او اقلا ولا يدرى لا يجوز البيع ^{جوهرة}

[illegible]

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

من لان الفساد قوى في البعض وهو قور نصف درهم الاجرة لتحقق الربح لانه باع الفضة بالفضة متغاضلا وخذت الحبة فيسرى
الى البعض الآخر وهو الفلوس لانها ذاتها خفة
من وكذا اذا قال بدينق فلوسا او فقيرا فلوسا وقال زفولا يجوز لان الفلوس تغلوا وترخص فصيرون الثمن مجهولا ولنا ان هذه عبارة
معلومة عن مقدار معلوم من الفلوس فقد باع معلوما بمعلوم فجاز وقد بنصف درهم فلوسا لانه لو قال بدينق فلوسا او بدينق
فلوسا لا يجوز عند محمد وانما يجوز عنده فيما د من الدرهم ^{جوهرة}
من لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع النصف بنصف الاجرة بوا فلا يجوز
من لان قابله درهم بما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الاجرة فيكون نصف درهم الاجرة مثله وما وداه بازا والفلوس
من لغة الحبس وشرعا حبس شيء بحق يمكن استيفاء منه وهو مشروع لقوله من له فزهان مقبوضة ^ح

من متناسبه للبيع ظاهرة لان الغالب ان يكون بعد
من هو قول الراهن رهنه هذا المال بدينق
على وما شبهه والقبول هو قول الرهن قبلت
من اعتبارا باسائر العقود غير انه لا يتم بمجرد
ذلك وانما يتم الخ
من لان الرهن استيفاء الدين حكا والاستيفاء
حقيقة لا يكون بدون القبض فكذا الاستيفاء
من سترج الهبات
من اي حال كونه مجموعا احتراز عن رهن الثمر
على الثمر ورهن الزرع في الارض لان الرهن
لم يحنز
من اي مفرغا عن ملك الراهن وهو احتراز عن
رهن الشجرة ون الثمر ورهن الارض دون
الزرع ورهن دار فيها مشاع الراهن
من قوله ميمزا اي ميمزا عن اتصال الرهن بغيره
اتصال خلقة وهو احتراز عن المشاع كرهن
نصف العبد او الدار
من اي بمقابلة دين مضمون وهو احتراز
عن مثل العوديعة لانه ليس بمضمون اذا هلك
بلا قيد
من لانه شرع استيفاها قال الدين والاستيفاء
فيما ليس بمضمون لغو
من لما اخرجناه ابو داود في مراسيله مرسل
يسند ضعيف عن مصعب بن ثابت قال
سمعت عطاء بن جندب ان رجلا رهن رجلا
فرسا فتفق في يده فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم للرهن ذبح حقه ^ع
من ففصل لقوله وهو مضمون بالاقل من
قيمه الخ فتكون من ليا ا الاقل الذي هو القيمة
تارة والدين اخرى ^{صدر الشرح}
من قوله بالاقل من قيمته والاقل استفضل
استعمل باللام وكلمة من ليست تفضيلية بل
بيانية والمعنى بالاقل الذي هو من هذين المذكورين
ايهما كان
من لانه ليقى قيمة الرهن بذمته وهي مثله الذي
على الراهن فتبنا ^ح
من اخذنا القضا من المراد فتساويا في الضرر

وينصفه نصف الاجرة فسدا للبيع في الجميع عند ابن خنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد ما زال البيع في الفلوس وبطل فيما بقي ولو قال اعطوني
نصف درهم فلوسا وينفقا الاجرة جاز البيع وكانت الفلوس والنصف
الاجرة بدرهم ^{كتاب الرهن} الرهن يتعقد بالايجاب والقبول ويتم
بالقبض فاذا قبض الرهن ^{نورا} مفرغا ميمزا ^ع العقبة ^ع
له يقبضه فالراهن بالخيار ان شاء سده وان شاء رجع عن الرهن فاذا
سكبه اليه وقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن الا بدين مضمون وهو
مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فاذا هلك زيد للرهن وقيمه و
الدين سواء صار للرهن مستوفيا لدينه حكا وان كانت قيمة الرهن
اكثر من الدين فالفضل امانة في يده وان كانت اقل سقطت من الدين بقدرها
ورجع للرهن بالفضل ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن ثمرة على ^{وس} الخ
دون الخل ولا زرع في الارض دون الارض ولا يجوز رهن الارض والخل
دونهما ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والمضاربات ومال الشركة
ويصح الرهن برأس مال السلم وضمن القصر والمسلمة فان هلك
في مجلس العقد ثم القصر والسلم وصار للرهن مستوفيا لدينه واذا
اتفقا على وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للرهن ولا للراهن اخذ
من يده فان هلك في يده هلك من ضمان الرهن ويجوز رهن الدرهم

من لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع النصف بنصف الاجرة بوا فلا يجوز
من لان قابله درهم بما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الاجرة فيكون نصف درهم الاجرة مثله وما وداه بازا والفلوس
من لغة الحبس وشرعا حبس شيء بحق يمكن استيفاء منه وهو مشروع لقوله من له فزهان مقبوضة ^ح

من لان المضمون بقدر ما يبيع به الاستيفاء وذلك بقدر الدين
من لان موجب الرهن ثبوت يدا الاستيفاء للرهن ويد الاستيفاء في الجزاء الشايع لا يثبت لان شرط الصحة هو التميز ولم يتحقق
من لان المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقة فكان في معنى الشايع ^ع من لان الاتصال يقوم بالطرفين فصارا لاصدان المرهون اذا كان
متصلا بما ليس بمرهون لم يجوز لانه لا يمكن قبض المرهون وحده ^ع من لانه غير مضمون فالراهن ان يأخذه ولو هلك في يد الرهن قبل
الطلب هلك بلا شيء ^ع من لان المقصود ضمان المال والحياسة ثابتة في المالمية فيثبت الاستيفاء ^ع
من اشار الى ما يظهر فيه فائدة جواز الرهن بالاشياء المذكورة بالذات بقوله فان هلك الخ ^ع من وان افرقا قبل هلاك الرهن بطل لقوله
القبض حقيقة وحكا وان هلك الرهن بمقابلة السلم فيه بطل السلم بهلاكه لانه يصير مستوفيا للسلم فيه فلم يبق السلم ^ع
من لان الرهن رضى باسقاط حقه ^ع من لانه لعلق حق الراهن في المحظ عليه وعلق حق الرهن به استيفاء فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر ^ع

بل لان الدرهم والدناير متجانان جنسا في الثمن والمالية حتى يصنع احدهما الى الآخر في الزكاة
هـ وهذا عندنا في حنيفة استحسانا لان الدرهم والدناير قد اجرنا في بعض الاحكام مجرى الجبس الواحد والقياس ان لا يبيعه حكم
في العروص ولهذا لم يكن لصاحب الدين ان يأخذه جبرا ^{جوهرة}
سـ لان الحجر على نفسه انما يجوز ناه فظرا له وفي هذا الحجر نظر للغرماء لانه عساه يكتفي ماله فيقوت حتهم هـ
سـ ويبيع في الدين العروص والاشجار والعقار ويترك عليه دست من ثياب بدنه ويبيع الباقي وفي الذخيرة اذا كان له ثياب يلبسها ويمكنه
ان يجتري بدونها فانه يبيع ثيابه ويصنع الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه لان ليس ذلك للتجمل وقضا عا لدين فرض عليه وكذا
اذا كان له مسكن ويمكن ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض ثمنه في قضاء الدين ويشتري بالباقي مسكنا يبيت فيه
وقيل ما لا يبيع يحتاج اليه للحال حتى انه يبيع الحبة واللبد والصيف والنطع في الشتاء ^{جوهرة}

سـ لان البيع مستحق عليه لا يفاء دينه حتى يصير
لاجله فاذا امتنع تآب القاضي منا به هـ

سـ لان المدينون لما جبر للغرماء فعلق حقهم بما في
يده فلا يملك ابطاله بالاقرار لغيرهم مع ان الاقرار
احرم شأنا فاحتمل ان يكون كاذبا فلا يراحم لكن
ينفذ اقراره على نفسه هـ

سـ لان حاجته الاصلية مقدمة على حق الغرماء
لأن حاجته الاصلية مقدمة على حق الغرماء

سـ لان الزام ذلك دليل على ثبوته وقد رتبته
على ادائه هـ

سـ لان الاصل في الاداء العسرة والمدعى يدعي
احرا عارضا وهو القاء فلم يقبل منه هـ

سـ لان غصب شيئا واستهلكه ثم ملكه شيئا يورث
ذلك ولم يورثه فاستهلكه هـ

سـ وفي بعض الرواية ما بين اربعة اشهر الى ستة اشهر
وهذا ليس بتقدير وانما هو على حال الجبوس فمن الناس
من يضيء الجبوس القليل ومنهم من لا يضيء الاكثير

فوقف ذلك على رأى الحاكم فيه فاذا لم يبين الحاكم
ان له مالا بان قامت البينة او سأل جيرانه العاقرين
به فلم يوجد له شيء اخرجه ولا يقبل قول البينة

انه لا مال له قبل حيلسه لان البينة لا تطلع على اعيان
ولا يسهل لجوار ان يكون له مال محجوب لا يطلع
عليه فلا بد من سجنه ليضجر بذلك ^{جوهرة}

سـ لان اذا حكم بافلاسه
اي احرهم ان يتركوا ملازمته هـ

سـ لان لوجوب النظر الى مسرة
اعماله استهال اعماله والسعة والغناء

سـ لان لقوله عليه الصلوة والسلام لصاحب الحق
يد ولسان اراد باليد الملازمة وباللسان التقاض

سـ لان المراد هنا طلب حقه من احدهما والآخر الآخر
ولذا لا يبرح واحد منهم بدون اختيار المدينون

سـ لان لا استواء حقوقهم في القوة ... هـ

وَأَنَّ كَانَ دَيْنُهُ دَرَاهِمَ وَلَهُ دَنَائِيرٌ بِأَعْيَانِهَا الْقَاضِي فِي دَيْنِهِ وَقَالَ بُوَيُوسُ
وَمُحَمَّدَانَا طَلَبَ غَرْمَاءَ الْفُلْسِ الْحَجَرِ تَحْلِيهِ حَجَرُ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَمَنْعُهُ مَوْلَى
وَالصَّغِيرُ وَالْإِقْرَارُ حَتَّى لَا يَصِيرَ بِالْغَرْمَاءِ وَيَبَاعَ مَالُ الدَّانِ مَسْعَ الْفُلْسِ
مَنْ بَيْعَهُ وَهَسَمَهُ بَيْنَ غَرْمَاءِهِ بِالْحَصْرِ فَنَاقَرُ فِي حَالِ الْحَجَرِ بِأَقْرَارِهِ
ذَلِكَ بَعْدَ قَضَاءِ الدُّيُونِ وَيُنْفِقُ عَلَى الْفُلْسِ مِنْ مَالِهِ وَعَلَى زَوْجَتِهِ وَ
أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَذَوَى أَرْحَامِهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْفُلْسِ مَالٌ وَطَلَبَ
غَرْمَاءُ وَهَبَهُ وَهُوَ يَقُولُ لَا مَالَ لِي حَبْسِهِ لِحَاكِمٍ فِي كُلِّ دِينَ التَّرْمِيزُ
عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ كَيْسٌ الْبَيْعِ وَبَدَلَ الْقَرْضِ وَفِي كُلِّ دِينَ التَّرْمِيزُ
كَلِمَةً وَالْكَلَامُ وَلَمْ يَحْسِبْهُ فِيمَا سَوَى ذَلِكَ كَعَوْضِ الْخُصُوفِ وَارْتِ
لِلْخَايَرِ لَا أَنْ تَقُومَ الْبَيِّنَةُ أَنْ لَهُ مَالًا وَأَذْهَبَ أَجْزَاءُ شَهْرَيْنِ
أَوْ ثَلَاثَةِ سَأَلِ الْقَاضِي عَنْ حَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَكْشِفُ لَهُ مَالَ خَلِي سَبِيلَهُ وَلَمْ
أَذْهَبَ الْبَيِّنَةُ أَنْ لَمْ يَكُنْ يَكْشِفُ لَهُ مَالَ خَلِي سَبِيلَهُ وَلَمْ
مِنْ الْحَبْسِ لِأَزْمَتِهِ وَلَا يَمْنَعُونَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالتَّشْرِيفِ وَالتَّشْرِيفِ وَالتَّشْرِيفِ
كَيْسَهُ فَيَقْسِمُ بَيْنَهُمْ بِالْحَصْرِ وَقَالَ بُوَيُوسُ وَحِيدٌ إِذَا قَسَمَ الْحَاكِمُ حَالَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرْمَاءِهِ إِلَّا أَنْ يَقِيمُوا الْبَيِّنَةَ أَنْ يَكُنْ قَدْ حَصَلَ لَهُ مَالٌ وَلَا يَحْجُجُ
الْفَاسِقُ إِذَا كَانَ مُصِلًا إِلَى الْمَالِ وَالْفُسْقُ الْأَصْلِيُّ وَالطَّارِئُ سَوَاءٌ وَمِنْ أَمْرِ
وَعِنْدَهُ مَتَاعٌ لَوْ جُلَّ عَيْنُهُ بِنِجَاعِهِ مِنْهُ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ مِنَ الْغَرْمَاءِ فِيهِ

لان الدناير متجانان جنسا في الثمن والمالية حتى يصنع احدهما الى الآخر في الزكاة
هـ وهذا عندنا في حنيفة استحسانا لان الدرهم والدناير قد اجرنا في بعض الاحكام مجرى الجبس الواحد والقياس ان لا يبيعه حكم
في العروص ولهذا لم يكن لصاحب الدين ان يأخذه جبرا
سـ لان الحجر على نفسه انما يجوز ناه فظرا له وفي هذا الحجر نظر للغرماء لانه عساه يكتفي ماله فيقوت حتهم
سـ ويبيع في الدين العروص والاشجار والعقار ويترك عليه دست من ثياب بدنه ويبيع الباقي وفي الذخيرة اذا كان له ثياب يلبسها ويمكنه
ان يجتري بدونها فانه يبيع ثيابه ويصنع الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه لان ليس ذلك للتجمل وقضا عا لدين فرض عليه وكذا
اذا كان له مسكن ويمكن ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض ثمنه في قضاء الدين ويشتري بالباقي مسكنا يبيت فيه
وقيل ما لا يبيع يحتاج اليه للحال حتى انه يبيع الحبة واللبد والصيف والنطع في الشتاء

لان الدناير متجانان جنسا في الثمن والمالية حتى يصنع احدهما الى الآخر في الزكاة
هـ وهذا عندنا في حنيفة استحسانا لان الدرهم والدناير قد اجرنا في بعض الاحكام مجرى الجبس الواحد والقياس ان لا يبيعه حكم
في العروص ولهذا لم يكن لصاحب الدين ان يأخذه جبرا
سـ لان الحجر على نفسه انما يجوز ناه فظرا له وفي هذا الحجر نظر للغرماء لانه عساه يكتفي ماله فيقوت حتهم
سـ ويبيع في الدين العروص والاشجار والعقار ويترك عليه دست من ثياب بدنه ويبيع الباقي وفي الذخيرة اذا كان له ثياب يلبسها ويمكنه
ان يجتري بدونها فانه يبيع ثيابه ويصنع الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه لان ليس ذلك للتجمل وقضا عا لدين فرض عليه وكذا
اذا كان له مسكن ويمكن ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض ثمنه في قضاء الدين ويشتري بالباقي مسكنا يبيت فيه
وقيل ما لا يبيع يحتاج اليه للحال حتى انه يبيع الحبة واللبد والصيف والنطع في الشتاء

سـ لان القضاء بالا فلاس عندهما يبيع فنثبت العسرة وعند الامام لا يتحقق القضاء بالا فلاس
سـ لان بينة اليسار تنجح على بينة الاعساد لانها اكثر اثباتا اذا اصل العسرة

سـ لان الحجر شرع لدفع الاسراف والتبذير والمفروض انه مصلح لئلا
سـ فقبضه من لبايع بعد الشراء باذنه والمتاع قائم بيده لانه ان افلس قبل قبضه او بعده بغير اذن بايعه كان للبايع استرداده وحبس
البيع بمقابلة الثمن هـ

سـ لان الافلاس يوجب العجز عن تسليم المدين وهو غير مستحق بالتصدق فلا يثبت حق الضمخ باعتباره وانما المستحق وصف الذمة اعمى
الدين وقبض المدين يتحقق بينهما مبادلة هـ

سلك الاقرار في اللغة مشتق من قرأ الشيء اذا ثبت وفي الشرح عبارة عن اخباره عن كائن سابق واظهاره لما وجب بالمعاملة السابقة لا ايجاب
وتمليك مبتدا ومن اقر بغيره بمال كاذب والمقر له يعلم انه كاذب لا يحل له ديانته الا اذا سلمه بطيب نفسه فانه يحل قال في شاهان اذا اقر بما
في يد زيد انه لعروص الاقرار في حق المقر حتى لو ملكه يوما من الدهر فهو من تسليمه الى المقر له وهذا يدل على ان من حكم الاقرار انه اخبار عن
شيء سابق لا انه تمليك مبتدا وكذا من اقر بغيره عبيد في يد غيره يصح الاقرار في حق نفسه حتى لو اشتره بحكم بغيره ومن شرط الاقرار
الربها والطوع حتى لا يصح اقرار المكره ومن شرطه ايضا العقل والبلوغ واما الحرية فشرط في بعض الاشياء دون بعض جوهرة
لأن جهالة المقر لا يمنع صحة الاقرار لان الحق قد يلزمه مجهولا بان اتلف مالا لا يدرك قيمته
لأن التجهيل من جهته فصار ككتمان اذا اعتق احد عبده

لأنه اخبر عن الواجب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب كجبة من الخنطة فلا يقبل قوله بل يحل على الرجوع فيجبر على البيان

لأنه هو المنكر وكذا اذا قال لفلان على حق
ويشترط لصحة الاقرار تصديق المقر له حتى لو كذب
في الاقرار فان عاد بعد ان تصديق المقر له لم يصح الاقرار
جديد وان رجح المقر في حال اكاره مع رجوعه ولو
قال سرق من هذا عشرة دراهم لا يل سرق من
هذا عشرة دراهم قال ابو حنيفة اصبه للاول
عشرة واقطعه للثاني لأنه قول لا يل رجوع ويؤثر
مقبول في المحذور مقبول في المال فضمن للاول
ولا يقطع ثم استدرك على نفسه الاقرار بالسرق
لثاني وذلك مقبول فيقطع جوهرة
لأن تكرار الزيادة والقول للمكر

لأنه عند الامام رحمه الله لان العشرة اقصى ما
ينتهي اليه اسم الجمع يقال عشرة دراهم ثم يقال
احد عشرة دراهم فيكون هو الاكثر من حيث
اللفظ فيصرف اليه

لأنه لا ذكر عدد من مبهمين ليس بينهما حرف
العطف واقل ذلك من العشرة احد عشرة
والاكثر تسعة عشر الا ان الاقل يلزمه من غير
بيان والزيادة تنوقف على البيان

لأنه لا فصل بينهما بحرف العطف واقل ذلك
من العدد العشرة احد وعشرون واكثره
تسعة وتسعون فالأقل يلزمه من غير بيان
والزيادة تنقف على بيانه
لأن هذه المواضع محل للعين لا للدين اذ الذين
محل للدين والعين محتمل ان يكون مضبوطة وامانة
والامانة ادناها فيجعل عليها

لأنه في الماء في الاول والثاني كناية عن المذكور
في الدعوى فكانه قال اقرن الالف التي لك على
حتى لو لم يذكر حرف الكناية لا يكون اقرار لعدم
انصرافه الى المذكور والتأجيل انما يكون في حق
واجب والقضاء يتلوا الوجوب

لأنه اخذ بالوزن الواجب لك على وانما انت
الضهير مع ان الالف من العدد اعتبارا الدرهم

لأنه اقر بحق على نفسه وادعى لنفسه حقا
فيه فيصدق في الاقرار بلا جعة دون الدعوى

كتاب الاقرار اذا اقر الخالي بالغ العاقل بحق لزمه اقراره مجهولا

كان ما اقر به او معلوما ويقال له بين المجهول فان قال لفلان على شيء
لزمه ان يبين ما له فيه والقول فيه قوله مع بيانه ان ادعى المقر اكثر
من ذلك واذا قال له على ما لم يرجع في بيانه اليه ويقبل قوله في القليل
والكثير فان قال له على ما لم يحط به لم يصدق في اقل من مائة درهم ولذا قال
لهم اكثر لم يصدق في اقل من عشرة دراهم وان قال درهم فبني ثلثة

الا ان يبين اكثر منها وان قال له على كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من
احد عشرة درهما وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل من واحد وعشرين
درهما وان قال له على وقبل فعدا فدين وان قال عندى ومعى فهو
اقرار بامانة في يده وان قال له رجل لي عليك الف فقال اني فيها آف
اتقدها او اخلها بها او قد قضيتكم فيها اقرار ومن اقر بدين موحل
انما يخرج بيقونها

فصدق المقر له في الدين وكذب في التأجيل لزمه الدين جالا ويستخلف
المقر له في الاجل ومن اقر واستثنى متصلا باقراره صح الاستثناء ولزمه
الباقي سواء استثنى الاقل والاكثر فان استثنى جميع لزمه الاقرار
وبطل الاستثناء وان قال له على مائة درهم لا دينارا ولا قفيرة خطية
لزمه مائة درهم الا قيمة الدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

هذا هو الوجه في صحة الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

هذا هو الوجه في صحة الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه لا يثبت الاقرار بالدينار والقفيرة وان قال له على مائة درهم
فاليامنة كلها درهم وان قال له على مائة وثوب لزمه ثوب واحد

لأنه إذا رجوع لان مطلق العقد يقتضي وصف السلامة عن العيب والزياة عيب ودعوى العيب رجوع عن بعض موجهة
صد وصار كما إذا قال بعته ميبا وقال المشتري سليما فالقول للمشتري وقالان قال موصولا لا يصدف
قال في التجميع واستند قوله المذكورون قبله عبد العتيق لميناقي
لأن إطلاق الاسم على جميع الأجزاء ولهذا يدخل الفص في بيعه من غير تسمية
لأن اسم الخاتم يشمل الكل وكذا لو استثنى الفص فقال الخاتم له والفص لي كان الجميع للمقر له
است اتفاقا ثم ان جاءت به في مدة يعلم ان كان قائما وقت الاقرار لزمه فان جاءت به ميتا فالمال للموصي والمورث لانه اقرار في حقيقة
لحمها وانما يستقل الى الجنين بعد الولادة ولم يستقل ولو جاءت بولدين حين فالمال بينهما وان بين سببا مستحيلا بان قال باعني
او اقرضني فالأقرار باطل اتفاقا ايضا عبد العتيق

لأن وجهه هناك كسائر كالباع والشراء والاقراء
والهبة من وجهه جواز كالأدب والوصية مع
ان المجد على الجواز متعذرا لاجمع بينهما غير مشهور
وليس احدهما بان يستبرسبيا الى من الآخر فتعين
الفساد ابن قنبر قرار الجدل المذكور
لأن له وجهين صحيحا وهو الوصية به من جهة
غيره فيجوز عليه أبو حنيفة في جارية
او شاة تملكها وان اقرضته بان هذا الجدل يكره
لأن حق غرماء الصحة تعلق بمال المريض مرض
الموت فاول مرضه لان عجز عن مال آخر فالأقرار
فيه صادف حق غرماء الصحة فكان صحيحا
ومد فوجاهه

لأن الاقرار في ذاته صحيح وانما رد في حق
غرماء الصحة فاذ لم يبق حقهم ظهرت صحته

لأنه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه
قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث
فانه جائز وان احاط ذلك بماله ع

لأنه لما اخرجته الدار فطبخ بسند ضعيف مرسل
عنه صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث
ولا اقرار له بالدين ع

لأنه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه
قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث
فانه جائز وان احاط ذلك بماله ع

لأنه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه
قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث
فانه جائز وان احاط ذلك بماله ع

لأنه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه
قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث
فانه جائز وان احاط ذلك بماله ع

لأنه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه
قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث
فانه جائز وان احاط ذلك بماله ع

ولو قال له على ألف من ثمن متاع وهي زئوف وقال المقر له جاد لزمه
لجاء في قول أبي حنيفة ومن أقر لغيره بخاتم فله الحلفة والفص وإن
أقر له بسيف فله النضل والجنن ولما نزل وإن أقر بحلقة فله الخنجان
والكنوة وإن قال لم يزل فلانة على ألف فإن قال أوصي به لفلان أو
مات أبوه فوفيه فالأقرار صحيح وإن أسهم الأقرار لم يصح عند أبي
وإذا أقر بخل جارية أو بخل شاة لم يزل صحيح الأقرار ولزمه وإذا أقر
الرجل في مرضه بدين عليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه
بأسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالأسباب مقدر على
غيره فإذا قضيت وقضيت شيء كان فيما أقر به في حال المرض وإن لم يكن
عليه ديون في صحته جازا قراره وكان المقر له أولى من الورثة وأقرار
المريض لوارثه باطل لأن يصدقه فيه ببقية الورثة ومن أقر لاجنبي
في مرضه ثم قال هو ابني ثبت نسبه وبطل أقراره له ولو أقر لاجنبي
ثم تزوجها لم يبطل أقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه فلا ناسم أقر
لها بدين ومات فلها الأقل من الدين ومن ميراثها منه ومن أقر بغير
يولد مثله لثله وليس له نسب معروف أنه ابنه وصدقه الغلام ثبت
نسبه منه وإن كان مريضا ويشار له الورثة في الميراث ويجوز أقرار
الرجل بالوالدين والتولد والزوجة والمولى ويقبل أقرار المرأة

هذا الحديث يدل على أن المقر له إذا أقر بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله
هذا الحديث يدل على أن المقر له إذا أقر بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله
هذا الحديث يدل على أن المقر له إذا أقر بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله

لأنه لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه
قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث
فانه جائز وان احاط ذلك بماله ع

مد وفي الجند ما لشركة من ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وكل واحد منهن على وجهين مفاوضة وعنان
 مد ليحقق المساواة من جميع الوجوه فكما فاق شرط من شرائط المفاوضة يجعل عنا ان اسكن نصيبا تصرفها بقدر الامكان
 مد لا تضام المساواة لان امر البالغ يملك التصرف والكفالة والمملوك لا يملك واحدا منهما الا باذن المولى والصبي لا يملك
 الكفالة ولا يملك التصرف الا باذن المولى
 مد لانه لا يشاوي في التصرف فان الذي لو اشترى برأس المال نحو را وغنا ذير مع ولو اشترى اهما مسلم لا يصح
 مد بان يكون كل منهما وكفلا للاخر ليحقق المقصود وهو الشركة في المشتري لانه لا يقدر ان يدخل في ملك صاحبه
 الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه
 مد بان يكون كل منهما كفلا للاخر ليحقق المساواة بينهما

مد لان مقتضى العقد المساواة وكل واحد
 منها قائم مقام صاحبه في التصرف فكان
 شراء احدهما كشرايهما الا ما استثناء في
 الكتاب
 مد وكذا طعام نفسه فكسونه لان عنا لا بد
 منه فصار مستثنى من المفاوضة وللبيع
 ان يطالب ايهما شاء بشئ ذلك لان كل واحد
 منهما كفيل عن صاحبه فيطلب ايهما شاء
 المشتري بالمساواة وصاحبه بالكفالة وللكفيل
 ان يرجع على المشتري بحصته مما ادى لانه
 قضاء دينه عليه من مال مشترك بينهما
 جوهده
 مد لان المساواة فيما يصل رأس مال الشركة
 ابتداء وبقاء شرط في المفاوضة وقداوات
 بقاء لعدم مشاركة الاخر له في الارث او
 الحصة لانه انما يشترك فيما يحصل بسبب التعاون
 او ما يشبهها وليست المساواة شرطا في
 العنان فان قلت عنا
 مد هي ما سوي القدرين
 مد لان ثمن ما يشترى في ذمته اذهي لا يشين
 فكان ربح ما ضمن ولا تصح المفاوضة والعنان
 يكون مالهما عروضا لان الشركة تزويج الح
 ربح ما لم يضمن لانه لا بد من بيعها فاذا باع
 احدهما عروضا بالف وتحمسا ثم ومقتضى
 العقد الشركة في الكل فيما يأخذه صاحب
 عليه الصلوة والسلام من ربحه
 مد
 مد يعني ما يشترى كل واحد منهما برأس المال
 لا يتعلق الشراء برأس المال بعينه وانما يتعلق
 بملكه دينا
 مد لانهما ترويح رواج الاثمان فالحقت بهما
 مد
 مد ليس العروض مشتركا بينهما او لا شركة
 ملك حتى لا يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف
 في نصيب الاخر

فاما شركة المفاوضة فهي ان يشترك الرجلان في مالهما
 وقصر فيما وود بينهما فيجوز بين الحرين المسلمين العاقلين البالغين
 ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم
 الكافر وتنفذ على الوكالة والكفالة وما يشترى كل واحد منهما
 يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوته وما يلزم كل واحد منهما
 من الدين بدلا عما يبيع فيه الاشتراك فالأخر ضامن له فان ورد
 احدهما ما لا يصح فيه الشركة او هب له ووصل اليه بطلمت
 للمفاوضة وصارت الشركة عنانا ولا ينفذ الشركة الا بالدرهم و
 الذائير والفلوس النافقة ولا يجوز ما سوي ذلك الا ان يتعامل
 الناس بها كالتبر والبقرة فصح الشركة بينهما واذا اراد الشركة بالعملة
 باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الاخر ثم عقدا الشركة واما
 شركة العنان فتعقد على الوكالة دون الكفالة ويصح الثنا طرف
 للمال وصرح ان يساوي في المال وينفاد في الربح ويجوز ان ينفذها
 كل واحد منهما ببعض ماله دون بعض ولا ينفذ الا بالدينار والمفاوضة
 فصح به ويجوز ان يشتركا ومن جهة احدهما ذائير ومن جهة الاخر
 درهم وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طوالت بتمنه دون
 الاخر ثم يرجع على شريكه بحصته منه واذا هلك مال الشركة

مد لان كل واحد
 منهما كفيل عن صاحبه
 مد بان يكون كل منهما
 كفلا للاخر ليحقق
 المقصود وهو الشركة
 في المشتري لانه لا
 يقدر ان يدخل في ملك
 صاحبه الا بالوكالة
 منه لعدم ولايته
 عليه
 مد بان يكون كل
 منهما كفلا للاخر
 ليحقق المساواة
 بينهما
 مد لان مقتضى
 العقد المساواة
 وكل واحد منها
 قائم مقام صاحبه
 في التصرف فكان
 شراء احدهما
 كشرايهما الا ما
 استثناء في الكتاب
 مد وكذا طعام
 نفسه فكسونه لان
 عنا لا بد منه
 فصار مستثنى من
 المفاوضة وللبيع
 ان يطالب ايهما
 شاء بشئ ذلك لان
 كل واحد منهما
 كفيل عن صاحبه
 فيطلب ايهما
 شاء المشتري
 بالمساواة وصاحبه
 بالكفالة وللكفيل
 ان يرجع على
 المشتري بحصته
 مما ادى لانه
 قضاء دينه
 عليه من مال
 مشترك بينهما
 جوهده
 مد لان المساواة
 فيما يصل رأس
 مال الشركة
 ابتداء وبقاء
 شرط في
 المفاوضة
 وقداوات بقاء
 لعدم مشاركة
 الاخر له في
 الارث او الحصة
 لانه انما
 يشترك فيما
 يحصل بسبب
 التعاون او ما
 يشبهها وليست
 المساواة
 شرطا في
 العنان فان
 قلت عنا
 مد هي ما سوي
 القدرين
 مد لان ثمن ما
 يشترى في
 ذمته اذهي لا
 يشين فكان
 ربح ما ضمن
 ولا تصح
 المفاوضة
 والعنان
 يكون مالهما
 عروضا لان
 الشركة تزويج
 الح ربح ما لم
 يضمن لانه
 لا بد من بيعها
 فاذا باع
 احدهما
 عروضا بالف
 وتحمسا ثم
 ومقتضى
 العقد الشركة
 في الكل فيما
 يأخذه صاحب
 عليه الصلوة
 والسلام من
 ربحه
 مد
 مد يعني ما
 يشترى كل
 واحد منهما
 برأس المال
 لا يتعلق
 الشراء برأس
 المال بعينه
 وانما يتعلق
 بملكه دينا
 مد لانهما
 ترويح رواج
 الاثمان
 فالحقت بهما
 مد
 مد ليس
 العروض
 مشتركا
 بينهما او لا
 شركة ملك
 حتى لا يجوز
 لكل واحد
 منهما ان يتصرف
 في نصيب
 الاخر

مد ان شاء مفاوضة وان شاء عنا فانما فيصير العروض رأس مال شركة المفاوضة والعنان ويجوز لكل واحد منهما جند ان يشترى
 في نصيب الاخر وهذه جملة لمن اذاد الشركة مفاوضة وعنانا بالعروض
 مد لانها ثبتت في المفاوضة منروية المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا يبيح عنه
 مد لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الربح عليهما شرطا والوجبة على قدر المالين
 مد لانها وان كانا جنسين فقد اجرى عليهما التماثل حكم الجنس الواحد
 مد بخلاف ما لو كانا كفلا فانه للبايع حينئذ ان يطالب بين الكفيل والكفول به ان شاء
 مد لان هذه الشركة يقتضي الوكالة دون الكفالة والمباشر هو الاصل في الحقوق فتوجه المطالبة اليه دون صاحبه
 مد لانه وكل من جهته في حصته فاذا نقد من مال نفسه رجع عليه

مل لا يقوم مقام الوكيل فيشترط ان يكون من اهل العبارة حتى لو كان صبيلا لا يعقل او مجنونا كان التوكيل باطلا
مل لان التوكيل ماله للتصرف والوكيل من اهل العبارة ^{هذه}

لأن المتولي مالك لنفسه والموكل من أهل العبارة
 شأن هو المولى والذون أي من الصبي المحبوس والعبد المحبوس هو المولى والذون

لأنه لا يجمع منها التزام العهدة لفصولها في العصبى وحق مفيد العبد في

لأنه لما قصد رجوعها إلى العاقد رجعت إلى أقرب الناس إلى هذا التصرف وهو الموكل
حقاً فهو وقد زال ولا تلزم الصبر بعد البلوغ لأن الله حذر رجوع الصبي إلى ما

لانه لما قصد رجوعها الى العاقد رجعت الى اقرب الناس الى هذا التصرف وهو الموكل الا ان المحقوق تلزم المجد بعدا المتعلق لا ت
المانع حق الموكل وقد نال ولا تلزم الصبي بعد البلوغ لان المانع حقه وحق الصبي لا يمتثل بالبلوغ

تعلق بالموكل دون الوكيل جوهره
 عت فان الوكيل بالبيع يقول بعت هذا منك ولا يقول بعت هذا منك من قبل فلان

لأن الوكيل في هذا المصرب هو العاقب حقيقة

العقد ويقتضيه وإذا وكل المالك أو المأذون مثلاً ما حاز وأزاد كله

عن اضافة العقد الى موكله وحيث كان كذلك
كان اسلافه في ذلك وقت كان له

صَبِيحًا مَجْزُورًا يَعْجَلُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ أَوْ صَبَاً مَجْزُورًا جَازِئًا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا

فان ذلك كله من حقوق العقد فستخلق
بالوكل

ما ذكر من قوله فيسلم الخ
 الحق وسعلق بغير كتمان والعقود التي يعقدها الوكلاء على غير بين كل عقد
 كما لو اشتري شيئا وديناه لم يرد في المصلحة

مك اي لا يستغنى عن الإنصاف الى موكله
نصفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والإجارة فحقه ذلك الحق تشعروا

سبحان من لا يلهي عنه شيء
والله اعلم بالصواب

بالوكل دون اللوكل فيسلم البيع ويمنع الثمن ويطالب الثمن اذا اشترى

حكاية خبره فلا يلزم عليه شيء حتى لو اضاف
انكاح الى نفسه بان قال تزوجت نفسي لولا كل

ويعيش البيع ويصامم بالعب وكل عقد يضيغ الي موكله كالتكاج و

سند یعنی اذا وكل رجلا ببيع شئ فباعه ثم ان
الحكم والصلح من دم المرد فان حقوقه تتعلو بانوكادون الوكا فلا سلطان
اي حبيب ما اشترا لا انا في العقد اليه

لو كان طلب من المشتري الثمن له متعه
باسم الموكل

من قبل الزوج
من قبل الزوج

ما قلنا ان انه سفير
الوكيل ولا يطاق

ولا يزوج بالمرء ولا يزوج وكيل المرأة تسليمها واذا طالب الموكل المشتري

لأن نفس المؤمن الضعيف من ضعف
الذي لا يملكه إلا الله تعالى

بالتمن قلبه ان يمنعه ايام فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه

ثانياً ومن كل رجل أشراً شئاً فلا يذم من شئ من حسنة وصفته أو

تأيت وكن رجلا سيرا في بني فلان من سمية جلسته وصفيه في
 نوكا ليدفعه الى الموت وفيه الشك في ان النوكا ايضا

وَالْمُؤَلَّفَاتِ بِصَدَقَتِهِمْ وَأُولَئِكَ يُنْفِقْنَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ يَرْجِعُونَ
أَمْثَلُ الْعَمَلِ وَإِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ فَاعْبُدْهُ وَاسْتَعِينْ بِهِ حِينَ تَقُومُ لِلصَّلَاةِ فَاسْلُكُوا سُبُلَ الْحَقِّ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَصْبَحَ نُجْلًا مَعْلُومًا

وَأَذِ ابْتَدَى الْوَجْهَ وَفِيهِ السَّيِّئُ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ بِالْعَيْبِ

مادام السبع في يدي وان سلكه الى الموكل لم تزدك الا بائنة وجهك والذبح

سأدعوكم إلى ما يلي من الموعظة في يومه الأبدية ويجوز التوكيد

بَعْدَ الصَّرْفِ وَالسِّمِّ فَإِنْ فَارَقَ الْوَكِيلَ مَآجِهَ قَبْلِ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ

والمراد بالجنس هنا ما يشتمل اصنافا وانواعا
بصرف لا ما اصطغر عليه احد النقط

ولا يعتبر معارضة الموكل وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقصر

المُبِيعَ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِرِجَالِ الْوُكُلِ فَإِنْ هَلَكَ الْمُسَقُودُ مِنْهُ فَاجْزِئْهُمَا

[illegible]

من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان يجسه حتى يستوفي الثمن

للسلم لان ذلك لا يجوز فان الوكيل

طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لنفسه وهذا لا يجوز ^{هذه} حد من البايع في الصرف والمسلم اليه في السلم

ای یا طبل واذا بطل التوکل کان الوجیل عاملاً لنفسه فیجب الطعام فی ذمته ورأس المال جملته له

هذا لا يثبت بما قد استحق بالعقد فضا لما قد وهو الكل هـ

من الموكل بالشراء المذكور... أي حقوق البيع... هو الموكل... أي كونه الموقوف ما تؤول إلى الموكل... هو الموكل... أي كونه الموقوف ما تؤول إلى الموكل... هو الموكل... أي كونه الموقوف ما تؤول إلى الموكل...

لوجود الإذن دلالة لأن الحقوقي لما كانت الخرافة وقد علمت الموكل يكون راضيا بدفعه إلى
بإزاء الشئ من الموكل

فإنه لا بد من الوكيل بمقتضى البائع ^{فإنه} فليبدأ بمسح المبيع حتى يستوفي الثمن من المشتري وكذا الوكيل

وَأَمَّا الْوَكِيلُ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَدُهُ كَيْدُ الْمُوَكَّلِ فَإِذَا لَمْ يَخْبِتْ بِعَصَا الْمُوَكَّلِ قَابِضًا بِيَدِهِ ٥

بذ وصحتها بالاجماع وصحت مع جملة المال لبناتها على التوسع فانها تنبغ ابتداء فيقول فيها جملة المال بعد ان كان ديناً صحيحاً
 من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع او ضمان المبيع ان تحقه آفة ^{بجوهه} دامام
 لان الكفالة ضمن الذمة الى الذمة في المطالبة وكذلك يقتضى قيام الاول لا البراءة عنه ولذا ان يطالبها جميعاً لان مقتضاها ان
 يضمن انا كان الشرط سبباً وملازمه له مثل ان يكون شرطاً لوجوب الحق كقوله ما يابعت فلاناً او دابته او ما شئت لك عليه
 فانما من به اما ان كان شرطاً ليس له فخلق بذلك لم يضمن كقوله ان دخلت الدار فانا منها من لك مالك على فلان لم يضمن الشرط واما
 قال فلان من الكفيل حالاً وان تكفل الي ارجل ان كان اجملاً معينا بعارفه التجارة جاز ولا فلا وان تكفل الى اخصاء او الدباس والقطن
 جاز وان قال الى ان تمطر السماء فالكفالة جائزة والتأجيل باطل ويجب المال حالاً ^{بجوهه}
 بك والاصل فيه قوله تعالى وان جاء به حمل بعير وانا به زعيم ^{هـ}

لان الثابت بالبيينة كالثابت معاينة
 فيحقق ما عليه فيضم الضمان به ^{هـ}
 اي الكفيل من ايضاً الكفالة
 لان منكر الزيادة والقول قول المنكر
 بيمينه ^{اي الكفيل} اي الكفيل
 لا لانه لا قرار على الغير ولا ولاية له عليه
 ويصدق في حق نفسه لولا يته عليها ^{هـ}
 لان لا إطلاق نارويته ^{هـ}
 اي الكفيل
 لان مقتضى دينه بامره ^{هـ}
 اي اذا ادى ما ضمنه واذا ادى خلافه
 بما ضمن لا بما ادى حتى لو كفل بالحياد وادى
 ان يوقف ويخبر من له الدراهم يرجع على
 الكفيل عنه بالحياد ولو كفل بالزبوف وادى
 الحياد يرجع عليه بالزبوف لان رجوع الكفيل
 على الكفالة فانما يرجع بما يدخل تحت الكفالة
 بخلاف المأمور باداء الدين فانه يرجع بما ادى
 اذ لا يجب عليه شيء حتى يملكه بالاداء بل كان
 مقرضاً فيرجع بما ادى ^{هـ}
 لان الموجب للطالبة وهو التملك ولا يملك
 قبل الاداء ويملكه بعده فيرجع ^{هـ}
 ملك لان براءة الاميل موجب براءته لانه
 ليس عليه دين في الصحيح وانما عليه المطالبة
 فيستحيل بقاءها بلا دين ^{هـ}
 ملكا مثل اذا جاء غدا فانت برئ من الكفالة
 بالمال فامره لا يبرأ عنها اذ شرطه باطل و
 كفالة جائزة لان في البراءة معنى للتفليس و
 التملك لا تقبل التملك بشرط كونه قاراً ^{هـ}
 لان لعدم امكان ايجابها على من تكفل
 لعدم جريان النيابة في العقود بخلاف الكفالة
 بنفس من عليه المند والقصاص حيث يجوز ^{هـ}

او عاك عليه او بما يتركك في هذا البيع والمكفول له بالخيار ان شاء
 طالب النبي عليه الاصل وان شاء طالب كفيله ويجوز تعليق الكفالة
 بالشرط مثل ان يقول ما يابعت فلاناً فعلي او ما ذاب لك عليه فعلي
 او ما غصصك فعلي واذا قال تكفلت بمالك عليه فقامت البيينة بالقبض
 عليه ختمه الكفيل فان لم تقم البيينة فالقول قول الكفيل مع يمينه في ضمان
 ما يعترف به فان اعترف بالمكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق في كفيله
 ويجوز الكفالة باهر المكفول عنه وبغير اهره فان كفل باهره رجع بما
 يؤدى عليه وان كفل بغير اهره لم يرجع بما يؤدى به وليس للكفيل ان
 يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يؤدى حقه فان لو زعم بالمال كان له ان
 يلزمه المكفول عنه حتى يتكفله واذا ابرأ الطالب المكفول عنه او
 استوفى منه برئ الكفيل وان ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ولا يجوز
 تعليق البراءة من الكفالة بشرط كل حق لا يمكن استيفاؤه من الكفيل
 لا يصح الكفالة به كالحذود والقصاص واذا تكفل المشتري بالثمن
 جاز وان تكفل عن البايح بالمبيع لم يصح ومن استأجر دابة للمحل فان
 كانت بعينها لم يصح الكفالة بالمثل وان كانت بغير عينها جازت
 الكفالة ولا يصح الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد
 الا في مسئلة واحدة وهي ان يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما علي

بجوهه
 اي الكفيل
 لان مقتضى دينه بامره
 اي اذا ادى ما ضمنه واذا ادى خلافه
 بما ضمن لا بما ادى حتى لو كفل بالحياد وادى
 ان يوقف ويخبر من له الدراهم يرجع على
 الكفيل عنه بالحياد ولو كفل بالزبوف وادى
 الحياد يرجع عليه بالزبوف لان رجوع الكفيل
 على الكفالة فانما يرجع بما يدخل تحت الكفالة
 بخلاف المأمور باداء الدين فانه يرجع بما ادى
 اذ لا يجب عليه شيء حتى يملكه بالاداء بل كان
 مقرضاً فيرجع بما ادى
 لان الموجب للطالبة وهو التملك ولا يملك
 قبل الاداء ويملكه بعده فيرجع
 ملك لان براءة الاميل موجب براءته لانه
 ليس عليه دين في الصحيح وانما عليه المطالبة
 فيستحيل بقاءها بلا دين
 ملكا مثل اذا جاء غدا فانت برئ من الكفالة
 بالمال فامره لا يبرأ عنها اذ شرطه باطل و
 كفالة جائزة لان في البراءة معنى للتفليس و
 التملك لا تقبل التملك بشرط كونه قاراً
 لان لعدم امكان ايجابها على من تكفل
 لعدم جريان النيابة في العقود بخلاف الكفالة
 بنفس من عليه المند والقصاص حيث يجوز

لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به مضموناً على الاميل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا بدفعه او دفع بدله ليحقق
 معنى لضم فجب على الكفيل والمبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه وانما هو مضمون بالثمن الا يرى انه لو هلك لا يجب عليه
 شيء بل يتضح البيع ^{دامام}
 لان الكفيل عن تسليم المحل على دابة معينة لانها ملك الغير ولو حمل دابة اخرى لا يستحق الاجر ^{هـ}
 لان فيه معنى التملك وهو تملك المطالبة منه بفقرمها جميعاً والموجود شرطه فلا يتوقف على ما وراء المجلس ^{هـ}
 لان استثناء من قوله الا بقبول المكفول له في مجلس العقد اي يصح الكفالة بدون قبول المكفول له هنا ^{هـ}

مد لان هذه وصية منه لو رثته بان يقضوا دينه ولهذا يصح وان لم يسم المريض الدين وعثر ما كنه لان الجهالة لا تمنع صحة الوصية ولهذا قالوا لا تصح الا اذا ترك مالا **درد**

مد لان الاداء الى النصف قد تعارض فيه جهة الامالة ووجه الكفالة والايقاع عن الاصاله اولى لما فيه من اسقاط الدين والمطالبة جميعا بخلاف الكفالة فانه لا دين على التكفل

مد يعني انما كان على رجل الف درهم مثلا فتكفل عنه اثنان منها بمجمعه على الافراد ثم تكفل كل منهما عن صاحبه بما لزمه بالكفالة اذ الكفالة بالتكفل جائزة **دأمة** مد يعني اذا تكفل كل واحد منهما بجميع المال وهو الف على الافراد ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه بجميع المال ايضا وما اذا تكفلا له بالف معا وتكفل كل واحد منهما عن الآخر مثل مسئلة المداينة فما اذا احدهما لا يرجع على صاحبه بنصفه حتى يزيد ما اداه على النصف فاذا اراد رجوع عليه بجميع الزيادة بجوهره

مد اذا تكفل كفالة فلا رجوعان لكن ان تكفلت اثنين على الاخرى بالمطالبة ثم يرجعان على الاصيل **دأمة**

مد لما مر من ان شرط صحة الكفالة للمال ان يكون ديننا صحيحا وهو لا يستقط الا بالاداء او البراء والمكاتب لو عجز سقط دينه **دأمة**

مد لا تكفل بدين ساقط في حق احكام الدنيا بالضرورة اذ لم يترك مالا ولا كفيل به والكفالة بالساقط لا تجوز وجواز التبرع بمحمول على ان الدين باق في حق المدين **دأمة**

مد لان الدين لما كان ثابتا في حياة لا يستقط الا بالاداء او بالبراء ولم يوجد شيء منها فبق عليه وكذا يطالب به في الآخرة حتى من تبرع بقضائه يجوز **دأمة**

مد وهو نقل الدين من ذمة المجل الى ذمة المجلل ويقال للمدينون مجلد وللدائن محال ومحال له ومن يقبل الحوالة محال عليه ومحال عليه **دأمة**

مد ومن الاعيان لان الحوالة نقل حكمي والدين وصف حكمي ينبت في الذمة فجاز للدين ان يقبل ذلك النقل اما العين كالثوب فحتى فلا يقبل النقل الحكمي بل يحتاج الى النقل المحسني **دأمة**

مد لان ذوي المرات قد يستكفون عن تحمل ما عليهم من الدين **دأمة**

مد لان الدين حقه والذمم مشقاة ولا يبدل من رضاه لاختلاف الناس في الايقاع **دأمة**

مد وهو من يقبل الحوالة لان فيها الزام الدين ولا الزام بدون التزامه **دأمة**

مد لان الاحكام الشرعية تنبئ على وفق المعاني فمعنى الحوالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق الا بعرض ذمة الاصيل **دأمة**

مد لان برأسته مقبولة بسلامة حقه له فيرجع عليه عند عدم السلامة **دأمة**

من الدين فيكفل به مع غيبة الغرماء **دأمة** جاز واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل بها من غير الآخر فما ادى احدهما لم يرجع به على شريكه حتى يريد ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة واذا تكفل اثنان عن رجل بالف على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فما ادى احدهما يرجع بنصفه على شريكه فليلا كان او كثيرا ولا يجوز الكفالة بمالك الكتابة تحركت كل به او عبدا واما مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل رجل عنه للغرماء لم تصح الكفالة عندي خيفة وقالوا تصح **دأمة**

كتاب الحوالة **دأمة** الحوالة جائزة بالدينون وتصح برضى المجل والمجلل على المحال عليه واذا امتثل الحوالة برئ المجل من الدين ولم يرجع المحال على المحال لان ان يؤول التوحي عند اى خيفة احد الاخرين اما ان يجحد الحوالة ويحلف ولا يثبت عليه او يموت مقلبا وقال ابو يوسف **دأمة** على ذلك المحال عليه ولا يثبت له الحوالة ولا يثبت له الحوالة في الجحد **دأمة** محمد هذان وصحة ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه بحال حياته ولا طالب المحال عليه المجل مثل مال الحوالة فقال المجل اخلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب المجل الحوالة بما اخل به فقال انما اخلتك لتقضيه لي وقال المحال بل اخلتني بدين لي عليك فالقول قول المجل ويكره الشافعي وهو قرض استفاد **دأمة**

فيه المقرض امن خطير الطريق **دأمة** كتاب الصلح **دأمة** الصلح على ثلاثة اشهر **دأمة**

مد لان العجز عن الوصول يتحقق بكل واحد منهما وهو التوحي في الحقيقة **دأمة** مد يعني رجل حال رجلا على آخر بالف فدفعه المحال عليه الى المحال ثم طلب الدافع الالف من المجل فقال المجل اخلت بالف كان لي عليك والمحال عليه اكرهه فالقول له لا المجل **درد** مد اذا التمس عليه انكره الدين لان اقراره بالحوالة وقبوله لا يكون اقرا ولا دليلا على ان عليه له **دأمة** مد اذا التمس عليه انكره الدين لان اقراره بالحوالة وقبوله لا يكون اقرا ولا دليلا على ان عليه له **دأمة** مد يعني اذا قال المجل المحال اعطني ما قبضته من فلان فاني اخلتك لتقضيه لي وكنت وكلي في قبضه فقال المحال اخلتني بدين لي عليك فالقول للمجل لان المجل انكر الدين اذا اقراره بالحوالة واقدا به عليها لا يكون اقرا بالدين لان الحوالة تستعمل في الوكالة بمحمول نقل التصرف بل يسمع طلب المجل كطلب الموكل من الموكل ما قبضه **دأمة** مد وانما كرهت لورود النهي عن قرض جرحنا **دأمة** مد هو لغة اسم بمعنى المصاحمة وهي خلاف الخصامة واسمه من الصلاح بمعنى استقامة الحال وشرعا عقد يرفع النزاع **درد**

١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥

قلت لان النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح العوض ابتداء فكان ابقاء الا انه يخير لانه ما اسقط حقه في الرجوع
الا ليس له كل العوض ولم يسلم له فله ان يردده ^{انما عايد}
قلت اي ان كان قائما لان المانع عن الرجوع قد زال ولم يرجع بقيته ان كان هالكا وان وهب دارا فعوضه عن نصفها رجع في
النصف الذي لم يعوض لان المانع يخص النصف ^{هذه}
قلت قال قاضيان وهب ثوبا لرجل ثم احتسبه منه فاستهلك ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة
لا يكون الا بقضاء او رجاء ^{هه}
قلت بالرجوع لولايته على العامة ولولايتها على نفسها كالرد بالعيب بعد القبض اذ في حصول المقصود وعدمه خطأ لان من الجائر
ان يكون المراد الثواب والعيب وعلى هذا لا يرجع لمحصل المرام ومن الجائر ان يكون المراد العوض وعلى هذا يرجع فلا بد من الالتزام والقضاء

ثم رجع ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم الحاكم واذا تلف العين
فاستحققت فسخ فسخ الموهوب له لم يرجع على الواهب شيئا واذا
وهب بشرط العوض اعتبر القاض في العوضين واذا تفاصيا فعند
وصار في حكم البيع رد بالعيب وخيار الرؤية وبقي فيه الشفعة و
العمري جارية للعمري حال حياته ولورثته بعده والرقبي باطله عند
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف جارية ومن وهب جارية لانها
صحت الهبة وبطل الاستثناء والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض
ولا يجوز في مشاع يحمل القسمة واذا تصدق على فقيرين بشي جان
ولا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر ان يتصدق بماله
نصدق بجدس ما يجب فيه الزكاة ومن نذر ان يصدق بملكه
لزمه ان يصدق بالجميع ويقال له امسك منه مقدار ما تنفق
على نفسك فوعيا لك الى ان مكتسبا لا فاذا اكتسبت مالا تصدق
بمثل ما امتسكت ^{كتاب الوقف} لا يزول ملك الواقف عن الوقف
عند ابي حنيفة الا ان يحكم به الحاكم او يعاقب بموته فيقول اذا مت
فتصدقت ذاري على كذا وقال ابو يوسف يزول ملكك بمجرد القول
وقال محمد لا يزول الملك حتى يجعل للوقف وليا ويملكه اليه واذا
استحق الوقف على اختلاف خرج عن ملك الواقف ولم يدخل
في سبب الزاوية

قلت واذا تلف الموهوب في يد الموهوب له
فاستحق فسخ فسخ فسخ الموهوب له لا يرجع
على الواهب اذ لم يعوضه لان الموهوب له يعمل
لمنعقة نفسه بخلاف الودع فانه يرجع على
الودع بما ضمن لانه لم يقبضه لنفسه فوفق
منه ولا منافاة بين الحكمين اعني بين الهبة و
البيع بان الاول تملك عين بلا عوض والثاني
تمليك عين بعوض فيكتفي بجمع بينهما لان الهبة
من حكمها لا يخبر بالملك الى القبض ومن حكم البيع
اللزوم وقد ينقلب الهبة البيع بالتعويض
قلت وانعمرتي جعلت لدار له مدة عمره مع شرط
ان المعمر اذا مات ترد على الواهب وهذا
الشرط باطل كما جاء به الحديث نقل صدر
انه عليه السلام اجاز العمري وابطل شرط
المعمر بالكسر ^{قاف}
قلت لما اخرجته مسلم وابوداود وغيرها
عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من امر رجل عمرى له و
لحقه فقد قطع قوله حقه فيها وهي ثمان
ونعقته ^ح
قلت وانما من قبلك فهو لك وانما من قبل
فلي ^{هه} لانه يحتل الاعارة ويحتل الهبة ^{هه}
قلت لانه تعاقب بالحق فاذا سلمها اليه على هذا
تكون عارية له اخذها متى شاء ^{هه}
قلت لان قوله ذاري لك تملك وقوله رقبتي
شرط فاسد فيطل كالعمري ^{هه}
اي كيطلان الشرط في العمري
قلت لانه انما يعمل في الحمل الذي حمل فيه العقد
وهية الحمل لا يجوز فلا يجوز استثناءه ^{هه}
قلت بينا في الهبة ان البيوع تمام القبض
استروا ^{هه}
قلت لان المقصود في الصدقة هو الله تعالى
وهو واحد فلا شوب بخلاف الهبة لانه محار
لدا كالتفدين والسواهم واموال التجارة بلغة النفا
اولا لان المعبر هو جسد مالا الزكاة ولا يجب
الصدقة بالاموال التي لا يجب في جنسها وانزكاة كالعقار والرقق واثاث المنازل وشباب اليد وغير ذلك اكل الدين على الهبة
قلت استخسانا والقياس يلزمه ان يصدق بجميع لان اسم المال يتناول القليل والكثير ^{هه} فلا داعي من نقل المال لان المال مقيد
بإيجاب الشارع ولا تخصيص في لغة الملك فبقى على العموم ^{هه} قلت قالوا ان كان دمه قانا بمسك قوت سنة لان القوت لم يجهد في كونه وان
كان تاجلا بمسك قوت شهر لان التجارة ينفق في بعض الاحيان فقد رثه وان كان محترقا بمسك قوت يومه ^{هه} قلت لانه لو نقد في الكلام اول
الا حرا حجاج الى السؤال اول الموت جوعا وهو ضرر فاحش ^{هه} قلت هو حسن العين على ملك الواقف والنفق في المأكل فخر خلافا لها فانه عند
حسن العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه الى الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العبد فيلزم ولا يبرأ ^{هه} قلت
قلت لانه يحتاج الى النفق في الغلة دائما ولا تصدق عنه الا بالبقاء على ملكه ^{هه} قلت صح ولا يبرأ من الثلث لان الوصية بالمعدوم
جائزة وان لم يخرج منه جاز بعد الثلث ان لم يجر الورثة ^{هه} قلت ملك الله يذول ملكه بمجرد قوله وقفت ذاري هذه مثلا ولا يحتاج الى القضاء ولا
الى التسليم لانه اسقط للملك كالا عتاق ^{هه} قلت لان تملك من الله فصار بمنزلة متحقق فاما ان يشترط في منن التسليم الى العبد كالصدقات ^{هه}

قلت لان النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح العوض ابتداء فكان ابقاء الا انه يخير لانه ما اسقط حقه في الرجوع
الا ليس له كل العوض ولم يسلم له فله ان يردده ^{انما عايد}
قلت اي ان كان قائما لان المانع عن الرجوع قد زال ولم يرجع بقيته ان كان هالكا وان وهب دارا فعوضه عن نصفها رجع في
النصف الذي لم يعوض لان المانع يخص النصف ^{هذه}
قلت قال قاضيان وهب ثوبا لرجل ثم احتسبه منه فاستهلك ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة
لا يكون الا بقضاء او رجاء ^{هه}
قلت بالرجوع لولايته على العامة ولولايتها على نفسها كالرد بالعيب بعد القبض اذ في حصول المقصود وعدمه خطأ لان من الجائر
ان يكون المراد الثواب والعيب وعلى هذا لا يرجع لمحصل المرام ومن الجائر ان يكون المراد العوض وعلى هذا يرجع فلا بد من الالتزام والقضاء

وفي ظاهر الرواية عرفها سنة قبله كان او كثيرا وفي رواية حسن بن زياد ان كانت دانقا ونحوه يعرف يوما وان كانت درهما او درهمين يعرفها لثلاثة ايام وان كانت ثلاثة ونحوها عرفها سبعة ايام او عشرة ايام وان كانت عشرة ونحوها عرفها شهرا وان كانت مائة عرفها سنة **مشكلات**

قوله تصديق لانه لما عجز عن ابطال عين النقطة الى صاحبها جاز له ان يوصل عوضها وهو الثواب على اعتبار اجازته قد اما اذا جاء صاحبها واقاما لبيته سلمها اليه ايصالا للحق الى مستحقه وذلك واجب واما اذا لم يجز ويتصدق بها ليصل خلفها اليه وهو الثواب على اعتبار اجازته التصديق بها وان شاء امسكها رجاء الظفر بها **جوهرة** فان منعه لم يرجع بها على المسكين لانه بالتمتع ملكها فظهر انه تصديق بملك نفسه فله ثوابها وان ضمن المتصدق عليه لم يرجع به ايضا على المتصدق لان الصدقة عقد تبرع فاذا ضمنها الذي تبرع عليه لم يرجع به على المتبرع **جوهرة**

نظرا لان للقاضي ولاية في مال الغائب

نظرا له **داماد** فط شيئا وان كانت مائة واكثرها عرفها تسعة اشهر لان فيه ابقاء العين على ملكه من غير قط الزمان الدين عليه وكذا يفعل بالبعد لا يبق **قوله** فله ثوابها وقصيرا جازته الا للاحقة بمنزلة الاذن السابق **قوله** لانه نصيبنا فطر من الجاهلين وفي قولنا جعل النفقة ديننا على صاحبها المارة الى انه انما يرجع على المالك اذا شرطنا لقاضي الرجوع على المالك وهو الاصح كافي في الهداية **قوله** اي في الرجوع اليه

لان بقائها الى الان كان بنفقة فصار كأنه استقنا للملك منه **قوله**

لانها لقطعة وفي التصديق بعد مدة التعريف ابقاء ملك المالك من وجهه اي من حيث ان يحصل الثواب **قوله**

يعني لقطعة المهر يكون مملوكا اذا لم يوجد صاحبها كقطعة الحمل وقال الشافعي لا يملك بل يجب تعريف لقطعة المهر الى ان يجي صاحبها

متدا فادفعها بيينة وجاء آخر فاقام بيينة انها له ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع وفي الحاشية هذا اذا دفعها بغير قضاء القاضي وان دفعها بلا يضمن **قوله**

بل لان المأمور به هو التصديق والصدقة لا تكون على غنى **صيان**

لان مال فقير فلا يباح له الانتفاع به الا برضاه والا باحة للفقير لانه محل للصدقة بالاجماع **جوهرة**

ملكه في حاجه نفسه لانه محل لها ولان مهرها الى فقير آخر كان للثواب وهو مثله وفيه نظر الجاهلين **قوله** اي في انصرف الى نفسه

مصرف الثواب للمالك ونظر الانتفاع بالمتنظ حد قوله والله اعلم ليس في كثير من الشيخ **قوله**

عرفها اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا فان جاء صاحبها

اي تاحي عليها حيث وجد ما **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

والا تصديق بها فان جاء صاحبها فهو بالخيار ان شاء انضى الصدقة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

وان شاء ضمن المتنظ ويجوز الانتفاع في الشاة والبقرة والبغير **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

فان اتفق المتنظ عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع وان اتفق **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

بامره كان ذلك ديننا على مالكها واذا دفع ذلك الى الحاكم نظر فيه **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

فان كان للهيمة منفعة اجرها وانفق عليها من اجرها وان لم يكن **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

لها منفعة وخاف ان تستغرق النفقة قيمتها باعها واخره بحفظ **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

تمتها وان كان الاصل الانفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة ديننا **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

على ما لكتها فاذا حضر ما لكتها فلم ينطق ان يمنعه منها حتى يأخذ **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

النفقة ولقطعة الليل والمهر سواء واذا حضر الرجل فادعى ان للقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

له لم تدفع اليه حتى قيم البينة فان اعطى غلامها حل للمتنظ ان **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء ولا يصدق بالقطعة على غني **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

وان كان المتنظ غنيا لم يجز له ان يتنفع بها وان كان فقيرا فلا بأس **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

ان يتنفعها ويجوز ان يتصدق بها اذا كان غنيا على بيه وابنه و **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

زوجته اذا كانوا فقرا والله اعلم **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

للولود فرج وذكر فهو خشي فان كان يبول من الذكر فهو غلام وان كان **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

يبول من الفرج فهو انثى وان كان يبول عنهما والبول يسبق من احدهما **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة **قوله** اي لقطعة

على حسب

رأى المتنظ

عنه

على غنى

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

فقط

سبب لان السبق من احد الموضوعين يدل على انه هو الاصل وانه عدل الى المري الآخر لصلته او عارض
سبب لان الاول يقل ويكثر لاجل شيق المنهج وسعته فلا دلالة لقلته ولا لكثرة
سبب لانها علامة قوة ذلك العضو ولان الاكثر حكم الكل في كثير من الاحكام
سبب لان كثرته تدل على انه هو المري في الاصل لان الاكثر حكم الكل في كثير من الاحكام

لا علم لنا بذلك وهو مشكل ينتظر به الى ان يبلغ
سبب لان هذا من علامات النساء واما خروج المني فلا اعتبار به لانه يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في شرحه وصورة
المحل بان يتسم بخرقة فيها مني فان قيل ظهورا لندين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللبن قيل لان اللبن قد ينزل ولا يندى
او يظهره ندى بحيث لا يتميز من ندى الرجل
فاذا نزل اللبن وقع التمييز

سبب اي غير محكوم عليه بكونه ذكرا وانثى عند
الامام وقال لاعلم لي به وهنا من جملة ما
توقف فيه من كمال ورعه

سبب لاحتمال انه امرأة فلا يتخلل الرجال كيلا
تفسد صلواتهم ولا النساء لاحتمال انه
رجل فيفسد صلواته

سبب لانه يباح لمملوكته النظر اليه لانه اذا كان
قائمة الرجل نظرا اليه وان كان امرأة فالمرأة
تنتظر الى المرأة وهذا اذا كان الخنثى يشتهي
اما اذا كان لا يشتهي جاز للرجال والنساء
ان يختصوه

سبب لانه لا باحة نظر لمملوكته الى عورته رجلا
كان او امرأة

سبب لان ذلك ثابت بيقين والزيادة مشكوك
فيها فلا يصح بالشك

سبب اي غير كونه انثى بظهور احدى علامات
الذكور بلا تعارض مع معتبر ذكر الخطاين وفي نظر
والترجيح في هذا المقام ما قاله صاحب المحرر فاعرف
محرره حسن شوقي

سبب يعني لان اثنين ان نصيب الانثى اكثر
من نصيب الذكر فيعطى حيثما نصيب ذكر وذلك
في مسائل منها اذا ماتت المرأة عن زوج وابوين
وولد خنثى فالمال بينهما على اثني عشر للزوج
ثلاثة وللابوين اربعة وللخنثى خمسة اذ لو كان
انثى لكان له ستة وكانت تقول المسئلة الى
ثلاثة عشر ومنها اذا ماتت عن زوج وولاد
وخنثى لاب وام من ستة للزوج ثلاثة وللخ
للام سهم والباقي للخنثى وهو سهمان ولو كانت
انثى لكان لها ثلاثة ومنها اذا ماتت عن زوج وابوين
لاب وام وخنثى لاب من اثنين للزوج النصف
والاخوة النصف ولا شيء للخنثى ولا لاجماع لان
الخنثى متى ورث في حال دون حال ليرث بالثقة

نسب الى الاستحقاق فان كانا في السابق سواء فلا يعتبر بالكثرة عند
ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ينسب الى اكثرهما واذا بلغ الخنثى
وخرجت له حجة او وصل الى النساء فهو رجل وان ظهر له ندى
كندى المرأة او نزل له لبن في ثديه او احض او جلا او امكن اليه
اليه من الفرج فهو امرأة فان لم يظهر له احد هذه العلامات
فهو خنثى مشكوك واذا وقف خلف الامام قام بين صفات الرجال و
النساء ويتبع له امة تختص ان كان له مال فان لم يكن له مال
ابتاع له الامام من بيت المال فاذا اختصته باعها وردها اليها
بيت المال واذا مات ابوه وخلف ابنا وخنثى فالمال بينهما عند
ابن حنيفة على ثلاثة اسهم لابن سمان وللخنثى سهم وهو انثى
عنده في الميراث الا ان يثبت غير ذلك وقال ابو يوسف ومحمد
للخنثى نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى وهو قول الشعبي
اختلفا في قياس قوله وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة اسهم
للذين اربعة وللخنثى ثلاثة وقال محمد المال بينهما على اثني عشرهما
للذين سبعة وللخنثى خمسة
ولم يعرف له موضع ولا يعلم اني هو ام ميت نصبا لقاضي
من يخط مال به وهو عليه ويستوفي حقوه ويتفق على زوجه

سبب لان السبق من احد الموضوعين يدل على انه هو الاصل وانه عدل الى المري الآخر لصلته او عارض
سبب لان الاول يقل ويكثر لاجل شيق المنهج وسعته فلا دلالة لقلته ولا لكثرة
سبب لانها علامة قوة ذلك العضو ولان الاكثر حكم الكل في كثير من الاحكام
سبب لان كثرته تدل على انه هو المري في الاصل لان الاكثر حكم الكل في كثير من الاحكام

سبب لان الخنثى يستحق النصف ان كان
ذكرا وانثى وان كان انثى
والنصف وانثى خمسة
من ستة فله نصف ذلك وهو اثنا
ونصف من ستة ووقع اكثر بالنصف
فضربت الستة في اثنين صار اثني عشر
ميران

سبب وذلك ان الذين عند الانفراد كل الميراث
ولم يثبت نصبه فكان نصف الكل اثنين
ونصف النصف واحد والجميع ثلاثة
اربع فالمنهج اربعة نقول الى سبعة
ويجوز للخنثى ثلاثة وللذين اربعة والجميع
يكون سبعة وامام

هكذا
١٢
٥
٧
١٢

سك وذلك لانه مستاجر للعامل ببعض ما يخرج من الارض وذلك جائز فاما البقر فليس بمستأجرة لانه يستعمل ان يستاجر الرجل بقر نفسه وانما قيل على ملكه فصار كمن استأجر خيلا ليخط ثوبا بابرته ^{فانه البقرة} فلهذا لا يمكن جعل البقر مستأجرا للاختلاف المنفعة له لانه لو قدر اجارة للارض فاشترط البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذ لا يمكن جعل البقر مستأجرا للاختلاف المنفعة لان الارض فلا نبات والبقر للثقل ولوقد اجارة للعامل فاشترط البذر عليه مفسد لانه ليس يتبعها ^{فانه} من نصيب المنافع معلومة كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة ^{دا حاد} وهي الاثمار العظام والسواقي اثمار الصغار صورته ان يقول رب الارض للزارع هذه المزروعات التي في ارضي على الاثمار العظام والاثمار الصغار هي اوهى لك والباقي بيننا اثلاثا او ارباعا لا يجوز ^{مشكلات} لاحتمال ان لا يخرج الا من ذلك الموضع ^ك

ك لان استحقاقه بالشركة في الخارج ولا وجود له في الخارج ^{دس} مع ثلاثة ثماء ملكه فلا يستحق الاخر لان شميته فسدت ^س فلا لرب الارض استوفى منفعته بعقد فاسد ^س فلا لاستوفى منافعه بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها ^{فانه} فلا لاستوفى المنافع بعقد فاسد فيجب عليه اجر مثلها كاملا ^س اي يعطى المزارع صاحب الارض اجر مثل الارض في حق نصيبه من الزرع رعايته ^{لها} لباين ^س

سك لانه استوفى منافع الارض بعقد فاسد فيجب ردها وقد تعدر ولا مثل لها فيجب و ذ قيمتها ^س باقية على الارض ولا يردى هو يخرج ام لا ^س سلك لانه لا يمكنه المضي الا بغير نية وهو سلكه تبذر فصار كما اذا استأجر اجيرا لهدم داره ^س به الى لم يجب على ذلك ^س اي ظهر له فيه راي عدم الهدم ^س

سك لان المنافع صارت ملكا للورثة والعقد السابق لم يوجد منهم فينقض ^س سلك صورته رجل دفع الى آخر ارضا مزارعة الى ستة اشهر مثلا فزرعها وانقضت المدة ويحتاج الى وقت اذ راء الزرع بشهرين فيقسم لاجر بينهما على ما شرطوا فاما الذي ليس من قبله الارض يدفع الى صاحب الارض ^س جامع المضمرات

سك صورته ان يزرع على ستة اشهر مثلا فانقضت الايام والزرع لم يدره بعد لم يجبر المزارع على الحصاد لانه انما راء بالزرع لانه يقصد عليه سائر الزرع ولو تركه الى ان يدره يكون انما راء الزرع لا يشترط يجب اجرة مثل نصيبه من الارض ^س من كان لكalog فيها خصال فاجر مثل

ثمن الارض ان كان اثلاثا فاجر مثل ثلث الارض ^{مشكلات} بعد العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وغيره ^س

خذ لانه شرط يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما فنفسد ^س

سك ^س ان شرط على العامل يسمح للناس وهو الاصح وعليه الفتوى ^س

سك ^س هو دفع الشجر الى ماله بغيره من ثمن ^س دس

لواحد والعمل لواحد جاز وان كانت الارض والبقر لواحد ^{اي المزارعة} ابدرو العمل لاخر ففي باطلة ولا تنص المزارعة الا على مدة معلومة ^{اي المزارعة} ومن شرائطها ان يكون الخارج متساويا بينهما فان شرط لاحدهما ^{اي المزارعة} فجزا متساوية فهي باطلة وكذلك ان شرط ما على الماذنات ^{اي المزارعة} والسواقي واذا صحت المزارعة فالخارج بينهما على الشرط فان لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة ^{اي المزارعة}

فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فالعامل اجر مثله ^{اي المزارعة} لا يزداد على مقدار ما شرط له من الخارج وقال محمد له ^{اي المزارعة} اجر مثله بالعاما بلع وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب ^{اي المزارعة} الارض اجر مثلها واذا اعتقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر ^{اي المزارعة} من العمل لم يجز عليه وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجروا كما ^{اي المزارعة} على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت ^{اي المزارعة} مدة المزارعة والزرع لم يدره كان على المزارع اجر مثل نصيبه من ^{اي المزارعة} الارض الى ان يستفيد والثمن على الزرع عليها على مقدار حقها ^{اي المزارعة} واجرة الحصاد والرفاع والذكاب والتذرية عليها بالحصر فان ^{اي المزارعة}

شرطاه في المزارعة على العامل فسدت ^{اي المزارعة} كتاب المساقاة قال ^{اي المزارعة} ابو حنيفة المساقاة مجزئة من الثمرة باطلة وقال ابو يوسف ومحمد ^{اي المزارعة}

سك ^{اي المزارعة} ان كان لكalog فيها خصال فاجر مثل ثمن الارض ان كان اثلاثا فاجر مثل ثلث الارض ^{مشكلات} بعد العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وغيره ^س

سك ^{اي المزارعة} ان كان لكalog فيها خصال فاجر مثل ثمن الارض ان كان اثلاثا فاجر مثل ثلث الارض ^{مشكلات} بعد العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وغيره ^س

هذا ملك الشري يعني يجرى للمولى ان يجمع بين المملوكتين الاختين وطناً ^{قدية} لانه لا تحرم البيع والشراء ملكاً
لما اخرج ابو داود والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا ابنتها
ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اختها وهذا حديث مشهور يجوز الزيادة على الكتاب بمثله ^ع
لانه لا يجمع بينهما يفتى الى قطعة الرحم اذا المعادة معتادة بين الصغائر ^{ورد}
من صورته رجل تزوج امرأة وتزوجها الاول بنتا من غيرها وهذا عندنا خلافاً لغيره ^{مشكولات}
لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع فلو كانت تلك المرأة ذمراً لتزوجت البنت ^ب
هذا لما روي من ينظر الى فوج امرأة لم يصل له امها ولا ابنتها ^{رأى}
هذا فانه النكاح الاول قائم لبقاء بعض احكامه كالنفقة والمهر من المخرج ^ب

هذا يعني لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من
وجوب المهر بل يجمع تزويجهما منزها عن وطئها
حراماً ^د
هذا فائدة اذا تزوج المولى امته ثم فلا يقع
الطلاق لان الشري اقوى من النكاح ^ب
يكرهون فسخه وان لم يطلق واما بعد الاصل في تزويج
الجماع ^ب
هذا لانه لو جمع كان المملوك الحضي مائلاً لها
وبينها منافاة وهذا باطل بالجماع ^{فأما}
هذا لان النكاح ما شرع الا مشراً ثمره شريعة
بين المتناكحين والمملوكية تنافي لما كية فيمنع
وقوع الثمرة على الشريعة ^{هـ}
هذا لقوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا
الكتاب اعالعاً نفق ^ب

هذا لما اخرج ابو داود وابن ابي شيبة
موقوفاً على رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم الى مجوسهم يهرض عليهم الاسلام
فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضربت جلودهم
الجزية غير ناكح نسائهم ولا اكل ذبايحهم ^ع
هذا والوثنيات من تعقد كون الصنم الهماً
سبحان الله عما يشركون ^د
هذا واختلف في تفسيرها فمن قال هم قوم
من النصارى يقرؤون ويعظمون الكواكب
كعظيم المسلمين الكعبة فلا خلاف في صحة
النكاح ومن قال هم قوم يعبدونها كهيأة
الوثان فلا خلاف في عدم صحته ^ب

هذا اعلان نكاح الصابئة يجمع عند ابي حنيفة لا
عندهما فقيل هذا الخلاف بناء على تفسير الصابئين
فابو حنيفة زعم ان الصابئة من اهل الكتاب فان
كان كذلك يجوز نكاح الصابئة وهما زعماء
من عبدة الكواكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك
لا يجل نكاحها ^{مدار الشريعة}
هذا اعلم ان امرأة العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها
فقدت ابي حنيفة وابو يوسف يعقد وفي رواية
عن ابي يوسف لا يعقد الا بولي وعند محمد يعقد موقفاً على اجازة الولي ^{مدار الشريعة}
هذا لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا نكاح الا بولي ^{اقطع}
فمنه لما اخرج الامم الستة من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا تنكح الا بولي حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذا نكحت ^ع
هذا لقلة حياتها بالمراسمة فلا يكتفى بسكوته ولو ضللت امرأته والنهضة يكون رضا ولو قلت الهدية او خدمت الزوج او اكلت من طعامه
لا يكون رضا ^{كذا في النصف}
اول النهار ومن البكوة وهي اول النهار ^ب
لا يكتفى بالاستنطاق ^ب
هذا اي في حكم الامكار غير كونه بكراً لان الناس يعرفونها بكراً فيعتونها بالنطق فتقع عنه كيدا تشل عليها ^ب

ولا يجمع بين اختين بنكاح ولا بملك يمين وطناً ولا يجمع بين المرأة وبين
عمتها وخالتها ولا ابنة اختها ولا ابنة اختها ولا يجمع بين امرأتين
لو كانت كل واحدة منهما رجلاً لم يجز له ان يتزوج بالايخرى ولا بأس
ان يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل ومن زنى بامرأة
حرمت عليه أمها وابنتها واذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً لم يجز
له ان يتزوج باختها حتى تنقض عدها ولا يجوز ان يتزوج المولى
امته ولا المرأة عتدها ويجوز تزويج الكاينات ولا يجوز تزويج
المجوسيات ولا الوثنيات ويجوز تزويج الصابئات اذا كانوا بؤناً
بنين ويقرؤون بكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم ^ب
من احكمهم ويجوز للمحرر والمحرمة ان يتزوجا في حال الاحرام ويعقد
نكاح امرأة البالغة العاقلة برضاها وان لم يعقد عليها ولي عند
ابي حنيفة بكر كانت او ثيباً وقال ابو يوسف ومحمد لا يعقد الا بولي
ولا يجوز للمولى اجازة البكر البالغة على النكاح واذا استأذنها
فسكتت او ضحكك او نكت ذلك اذن منها وان ابت لم يتزوجها
واذا استأذنت الثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا زالت نكاحها
بوشة او حنيفة او حراً ففيه في حكم الابكار وان زالت برضا
فهي كذلك عند ابي حنيفة واذا قال الزوج نكحت النكاح فسكتت
اعانته زالت بكارتها برضا ^ب

هذا يعني لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر بل يجمع تزويجهما منزها عن وطئها حراماً هذا فائدة اذا تزوج المولى امته ثم فلا يقع الطلاق لان الشري اقوى من النكاح يكرهون فسخه وان لم يطلق واما بعد الاصل في تزويج الجماع هذا لانه لو جمع كان المملوك الحضي مائلاً لها وبينها منافاة وهذا باطل بالجماع هذا لان النكاح ما شرع الا مشراً ثمره شريعة بين المتناكحين والمملوكية تنافي لما كية فيمنع وقوع الثمرة على الشريعة هذا لقوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب اعالعاً نفق هذا لما اخرج ابو داود وابن ابي شيبة موقوفاً على رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم الى مجوسهم يهرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضربت جلودهم الجزية غير ناكح نسائهم ولا اكل ذبايحهم هذا والوثنيات من تعقد كون الصنم الهماً سبحان الله عما يشركون هذا واختلف في تفسيرها فمن قال هم قوم من النصارى يقرؤون ويعظمون الكواكب كعظيم المسلمين الكعبة فلا خلاف في صحة النكاح ومن قال هم قوم يعبدونها كهيأة الوثان فلا خلاف في عدم صحته هذا اعلان نكاح الصابئة يجمع عند ابي حنيفة لا عندهما فقيل هذا الخلاف بناء على تفسير الصابئين فابو حنيفة زعم ان الصابئة من اهل الكتاب فان كان كذلك يجوز نكاح الصابئة وهما زعماء من عبدة الكواكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك لا يجل نكاحها هذا اعلم ان امرأة العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها فقدت ابي حنيفة وابو يوسف يعقد وفي رواية عن ابي يوسف لا يعقد الا بولي وعند محمد يعقد موقفاً على اجازة الولي هذا لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا نكاح الا بولي اقطع منه لما اخرج الامم الستة من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الا بولي حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذا نكحت ع هذا لقلة حياتها بالمراسمة فلا يكتفى بسكوته ولو ضللت امرأته والنهضة يكون رضا ولو قلت الهدية او خدمت الزوج او اكلت من طعامه لا يكون رضا كذا في النصف اول النهار ومن البكوة وهي اول النهار لا يكتفى بالاستنطاق هذا اي في حكم الامكار غير كونه بكراً لان الناس يعرفونها بكراً فيعتونها بالنطق فتقع عنه كيدا تشل عليها ب

هذا يعني لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر بل يجمع تزويجهما منزها عن وطئها حراماً هذا فائدة اذا تزوج المولى امته ثم فلا يقع الطلاق لان الشري اقوى من النكاح يكرهون فسخه وان لم يطلق واما بعد الاصل في تزويج الجماع هذا لانه لو جمع كان المملوك الحضي مائلاً لها وبينها منافاة وهذا باطل بالجماع هذا لان النكاح ما شرع الا مشراً ثمره شريعة بين المتناكحين والمملوكية تنافي لما كية فيمنع وقوع الثمرة على الشريعة هذا لقوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب اعالعاً نفق هذا لما اخرج ابو داود وابن ابي شيبة موقوفاً على رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم الى مجوسهم يهرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضربت جلودهم الجزية غير ناكح نسائهم ولا اكل ذبايحهم هذا والوثنيات من تعقد كون الصنم الهماً سبحان الله عما يشركون هذا واختلف في تفسيرها فمن قال هم قوم من النصارى يقرؤون ويعظمون الكواكب كعظيم المسلمين الكعبة فلا خلاف في صحة النكاح ومن قال هم قوم يعبدونها كهيأة الوثان فلا خلاف في عدم صحته هذا اعلان نكاح الصابئة يجمع عند ابي حنيفة لا عندهما فقيل هذا الخلاف بناء على تفسير الصابئين فابو حنيفة زعم ان الصابئة من اهل الكتاب فان كان كذلك يجوز نكاح الصابئة وهما زعماء من عبدة الكواكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك لا يجل نكاحها هذا اعلم ان امرأة العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها فقدت ابي حنيفة وابو يوسف يعقد وفي رواية عن ابي يوسف لا يعقد الا بولي وعند محمد يعقد موقفاً على اجازة الولي هذا لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا نكاح الا بولي اقطع منه لما اخرج الامم الستة من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الا بولي حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذا نكحت ع هذا لقلة حياتها بالمراسمة فلا يكتفى بسكوته ولو ضللت امرأته والنهضة يكون رضا ولو قلت الهدية او خدمت الزوج او اكلت من طعامه لا يكون رضا كذا في النصف اول النهار ومن البكوة وهي اول النهار لا يكتفى بالاستنطاق هذا اي في حكم الامكار غير كونه بكراً لان الناس يعرفونها بكراً فيعتونها بالنطق فتقع عنه كيدا تشل عليها ب

سك و فرق الامرين بين الالباء بان الردة منافية للنكاح لما فاتها العصمة والطلاق يستدعي قيام النكاح فتعد رجوعها طلاقا اربعه
 لان الردة منافية للنكاح لكونها منافية للعصمة والطلاق رافع فتعد رافع فتعد طلاقا بخلاف الالباء لانه يغتور الامت
 بالمعروف فيجب التبرج باحسان

سك وقال زفر يجلد النكاح لان ردة احدهما منافية وفي ردتها ردة احدهما وزيادة واما اذا اسلم احدهما بعد الارتداد دون
 الآخر فان النكاح يبطل لا صرارا الاخر على الردة وهي منافية مثل ابتلائها ولو ان حريبا تزوج حريبة ثم اسلم احدهما في دار الحرب
 فالفرقة لا تقع بنحو الاسلام ما لم تحض المرأة تلك حين ان كانت ممن تحضها او ثلاثة اشهر ان لم تكن تحض فان اسلم الباقي منهما
 في هذه المدة فهما على النكاح ولا قد وقعا الفرقة عند مضى المدة ثم ان المرأة ان كانت هي المسلمة فهي كالهاجرة لاعتد عليها
 عند اي حقة بعد ذلك وعندهما عليها العدة
 وان كان المسلم هو الزوج فلا عدة عليها اجماعا

سك لما روى الانبي حقة وهم قبيلة من العرب
 ارتدوا في زمان ابي بكر رضي الله عنه ثم اسلموا
 فلم يأمرهم بتجديد النكاح

بينهما بغير طلاق فان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها كالم
 المهر وان كان لم يدخل بها فلها نصف المهر وان كانت للمرأة هي المرتدة
 قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت الردة بعد الدخول فلها المهر وان
 او تدا معا واسما معا فلها على نكاحها ولا يجوز ان يتزوج المرتد
 مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة وكذلك المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر
 ولا مرتد واذا كان احدا الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك
 ان اسلم احدهما وله ولد صغير صار وله مسلما باسلامه وان كان له
 الابوين كتابيا والآخر مجوسيا فالولد كابي واذا تزوج الكافر بغير
 شهود او في عدة الكافر وذلك في دينهم جائز ثم اسما او افعليه و
 اذا تزوج المجوسي امه او ابنته ثم اسما فرق بينهما وان كان للرجل
 امرأتان حرتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكون كاتنا او ثنتين
 او احدهما بكر او الاخرى ثيبا وان كانت احدهما حرة والاخرى
 امه فلهما الثلثان من القسم وللأمة الثلث ولا حق لمن في القسم
 حالة السفرة ويسافر الزوج من شاء منهن والاولى ان يقع بينهما
 فيسافر من خرجت فرغتها واذا رخصت احد الزوجات بترك
 فليها الصداق حبة اجاز ولها ان ترجع في ذلك كتاب الرضا
 قليل الرضا وكثيره سواء اذا حصل في مدة الرضا فعلق به الرجوع

سك لما روى الانبي حقة وهم قبيلة من العرب
 ارتدوا في زمان ابي بكر رضي الله عنه ثم اسلموا
 فلم يأمرهم بتجديد النكاح

سك فان قلت كيف يصح هذا التعيم ولا وجود
 للنكاح المسلمة مع كافر قلنا هذا لم يول على حالة
 البقاء بان اسلمت المرأة فجاءت بولد قبل
 عرض الاسلام على الزوج داماد
 عند لانها مجبوبة لتأمل وخدمة الزوج
 تتغلها

سك والفرق بين المثلثين ظاهرا لان الاولى
 باء كاتا كافرين فاسلم او اسلمت ثم جاءت
 بولد قبل العرض على الآخر والتفريق او بعده
 في مدة يثبت النسب في مثلها وعلى الثاني
 كان بينهما ولد صغير قبل اسلام احدهما
 فانه باسلام احدهما يصير الولد مسلما

سك لما قلنا ان في ذلك نظر للولد والاسلام
 بطل ولا يصح عليه
 سكالان فيه نوع نظر لانه اقرب الى الاسلام
 في الاحكام كمثل من كتمته وذبحته

سك قد به لانهم لو لم يدينوا جواز لم يقر
 عليه في الاسلام
 سكالهم المحلية فيستوي فيه الابتداء والمبا
 فكلما لا يجوز ابتداء في الاسلام لا يجوز
 بقاء فيه داماد
 سكالهم النكاح بغير شهود قبل اسلام
 سكالهم لان العمة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لانهم
 غير محاطين بالفرع ولا حقا للزوج لانه
 لا بعدد ما داماد

سك وهو يفتح القاف بيوت الزوج بالنسوة
 بين النساء لا بما معه لانها تبتنى على النشاط
 وهي نظير الحية فلا يقد رعى اعتبارا لساواة
 فيها

سك لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من كانت له امرأتان وما الى احدهما في القسم جاء يوم القيمة وشقته ملأ كل
 سكالان له ان لا يستحب واحدة منهن فكان له ان يسافر بواحدة منهن
 سكالان لا طلاق الصق والاحياء
 سكالان لا يها سقطت حقا لا يجب بها بعد فلا يسقط فان الاسقاط انما يكون في القاتم فيكون الرجوع امتناعا بمنزلة المعارية حيث يرجع
 المعبر فيها متى شاء لما قلنا
 سكالان بسخ الراء وكسرهما مزارع من ثدي آدمية في وقت مخصوص
 سكالان يريد به ان لم يستغن الصبي بالطعام وان استغن بالطعام ثم ارضعت بعده في المدة لم يكن رضاعا عنده خلافا لهما
 وان اكل رغيضا ولم يستغن به عن الرضا ثم ارضع بعده فهو رضا بالاجماع

عند فان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان يدخلها من غير ان يقع الثلث فحيثه ان يطلقها واحده ثم يدخلها بعد انقضاء العدة ثم يتزوجها فان دخلها بعد ذلك لا يقع شيء لا يخلو اليمن ^{داماد}

بأنه لا بد من بقاء النكاح وهي تدعى عليه زواله بالبحث في شرط يجوز أن يطلع عليه غيرها فلا يقبل قولها إلا ببينة **جوه**

لأنها في حق نفسها امينة وفي حق غيرها شاهدة وشهادة الفرد مردودة ق

فَإِذَا كَذَّبَهَا الزَّوْجُ فِي قَوْلِهَا وَإِذَا صَدَّقَهَا طَلَعَتْ فَلَانَهُ أَيْضًا دَامَادَ

ث لان المتظور اليه في حقها شرعا الاخبارية لانها امينة وفي حق صهرتها منبهة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ابن عايددين
متاذا تمت ثلثة ايام حكما بالطلاق من حين ما حانت حتى لو لم تكن مدخلا بها فتزوجت بزواج آخر بعد الرؤية قبل تمام ثلثة
ايام كان النكاح صحيحا سرح و

ملا لانه بالامتناد عرف انه من الرحم فكانت
حيضنا من الابتداء ههنا

له لان الحين هي الكاملة منها وكما لها بانتهاءها وذلك بالطهر ولا يكون الطلاق بدعي الا ينع بعد ما ظهرت بخلاف قوله اذا حضرت كما في المسئلة الاولى هـ

ك لما اخرجته الترمذى بسند ضعيف عن عثمان
رضي الله عنها طلاق الامة وعدتها حيضتان

في الأصل في هذا أن الطلاق والعدة عندنا
معتبران بالنساء ونحو الشفعة الطلاق بالرجال
والعدة بالنساء وتفسيره حرة تحت عبد ظلومها
ثلث عدتها وعنده ثنتان واجمعوا أن عدتها
ثلث حينئذ وأمة تحت حرة ظلومها ثنتان عندنا
وعنده ثلث واجمعوا أن عدتها حينئذ وأما
إذا كانت الأمة تحت عبد فظلومها ثنتان
وعندها حينئذ بالاجماع واجمعوا أن عدد
المتكوفة معتبر بالرجال فإن كان الرجل حراً
يملك أربعمائة من النخلة والأشياء وإن كان عبداً
يملك اثنتين حزينين كانتا أو متبينين

سند لاند قوله انت طالق ثلاثا ايقاع لمصدر
محذوف تقديره طلاقا ثلاثا فيقمن جملة وتسير
قوله انت طالق ايقاعا على حدة وور

بل لان التلغظ به اولا هو الموقع اولا فيسبق
بالوقوف فيا نت منه فصلا وفيها الثاني
وهي اجنبية فلم يقع افطم

تد لان القليلة صفة للثانية لانها
بحرف الكسرة فاقضى ايضا في الماضي وابق
الاول في الحال غير ان الايقاع في الماضي ايقاع
في الحال ايضا فخرتان فقطعان ههنا

^{ای فقرہ بعد سے واحد}

تک لانه انشاء و طلاق سابقه بآخر فبانت
بالاول فلا یبقی محلاً لغیره

داماد

في ملك انخلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد في غير ملك انخلت

بأنه كان الكاح قائماً أو كان في العدة لوجود الحلية ^{الحال الشرطي} المبرز ولم يقع شيء وإذا اختلف في وجود الشرط فالقوله قول الزوج

أما لو تزوجها ثانياً لأن المحل غير قابل لأى تزوج والزوجة هى فى أصله لوفى شقها
فهو إلا أن يقضى المرأة بالثقة فإن كان الشك لا يطمح إلا من جهة

أي في وجود الشرط لأنها مدعية على وجود الشرط

فَالْهَوَىٰ يَهْدِي إِلَىٰ غَسَقٍ مُّسْكَنٍ
وَالزُّجَّاجِ لَا مَرَاتَةَ

فَلَا حِصْبَ لَهَا وَادَاخِلْهَا إِذَا حِصْبَ قَالَتْ عَلَاقِي وَفَالِهَ قَعَالَتْ
لَا نَهَا أَمِينَةً فِي حَقِّ نَفْسِهَا إِذَا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ جَنَّتْهَا

فَدَحِضَتْ طَلِفَتِ هِيَ وَلَمْ يَطْلُقْ فَلَاةٌ وَادْفَالَهَا إِذَا حَضَتْ فَاسْتِ
 الزَّوْجِ الْمَرْءِ

طالق فرائد البيم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلاثة ايام فاذا تمت ثلثه
لاختلاف اقطاعه وكونها فلا يكون حضا

ایام حکیمان بوقوع الطلاق من جین حاضت و اذا قیل لها اذا حضت

حَيْضَةً فَإِنَّ طَلْقًا لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا وَطَلَقُ الْإِمَةِ

تَطْلِيقَتَانِ حَرَّكَانِ زَوْجَاهَا وَعَبْدًا وَطَلَّاقُ الْحَرَّةِ ثَلَاثُ حَرَّكَاتٍ زَوْجُهَا

أَوْعَدًا وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدَّخُولِهَا ثَلَاثًا وَقَعْنَ عَلَيْهَا

فان فوق الطلاق، بانك الاول، ولم يقع الذنب، واذا قال لها انت

طالوت بن كلاب - أوقفه علي ابن أبي طالب - قالوا له أنت طالعنا

لَا يَخْلُقُ إِلَّا مَا يَشَاءُ وَيَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ

وَأَحَدٌ قَبْلَ وَاحِدٍ وَوَقَعَتْ وَاحِدَةٌ وَأَنْ قَالَ هَا وَاحِدَةٌ قَبْلَهَا وَاحِدَةٌ

وَقَعَتْ يَسْتَانِ وَأَنْ قَالَ وَاحِدٌ بَعْدَهَا وَاحِدَةً وَقَعَتْ وَاحِدَةً وَأَنْ

وبعيد الغلة
 مع يمينه
 فقلت
 ان شئت وبت
 فوقع الرادوي
 وقال جازف
 ع
 لان العبد
 خذوا حبة
 عليها فساد
 الثاني وهو
 اجنبية
 اي لا يدرى
 الغير المختار
 ع
 لان حكمه مع
 للقران
 وضع الطلاق
 فما لم يحرك بها
 فثبت ان في كل
 در الحمار

مثلا والاصل ان المفظوظ به اولا ان كان موقعا اولا وقت واحدة وان كان المفظوظ به اولا موقعا اخر وقت ثنتا فانما ثبت هنا فقول انت طالع واحنة قبل واحنة المفظوظ به اولا موقع اولافيقع الاول وتصادفها الثانية وهي اجنبية وكذا واحدة بعدها واحدة المفظوظ به اولا موقع اولافيقع الاول لا غير لانه اوقع واحدة واخبر ان بعد هذا اخرى وقد بانث بهنـه بحـره

نقد لانه البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الواحدة في الحال وايقاع الاخرى ففقرنا **هذه**

بل ان لا يقع الطلاق ولا يكون ايلاء ولا ظهارا لانه نوى حقيقة كلامه لان المرأة كانت حلالا له فقوله انت على حرام خبر ليس بمطابق للواقع فيكون كذا ^{عنه}
بل كان كما نوى لانه من الفاظ الكتابات يقع على الادنى مع احتمال الكل واذا نوى ثنتين كانت واحدة باينة عندنا لان العطف لا يثبت العدد خلافا لغيره الا اذا كانت المرأة امة فحينئذ يقع الثنتان لان ذلك جنس مطلقا ^{غاية البيان على الهداية}
بل لانه اطلق المحرم وفي الظهار نزع حرمة والمطلق يصح المقيّد ^{هنا}
بل واما اذ لم يرد شيئا فاما يكون مبيّنا لان الحرمة الثابتة باليمين اذ في المحرمات لان في الايلاء يجعل الموطى قبل الكفارة وفي الظهار تثبت في الحال وادنى من حرمة الطلاق ايضا لانه اذا اريد به الطلاق يقع باينة من يلا للحل وليس كذلك الا يلاء فانه ليس بمزيل لهذا الموطى فلما كانت حرمة اليمين هي الادنى قصيت لان الادنى متيقن ^{غاية البيان}

بل لانه يصح الطلاق حتى صار من الكتابات والواقع بالكتابات بانها لان ذكر المال اخفى عن النسبة ^{هنا} ^{عنه}
بل لانه لا يصح الحلال بين لقوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما حل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ^{عنه}

بل لما رواه عبد الرزاق عن ابراهيم الغنوي انه قال المانع نطقه باينة و ابراهيم قدامه العمامة رضاه عنه وزاحجه في الفتوى فيمن نطقه ^{عنه}
بل يقال فشرعت للمرأة على نزعها في فاشرة اذا استعصت عليه واغتصته وعن الزجاجة الشوز يكون من الزوجين وهو كراهة قلت واحد منهما صاحبه ^{عنه}

بل لقوله عليه السلام في امرأة ثابت ابن قيس ابن شماس اما الزيادة فلا وقد كان الشوز منها ^{هنا}
بل لان مقتضى الآية اعني قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افادت به شيئا يجوز حكما اي جواز اخذ الزيادة في القنن والاياحة اي باينة الزيادة والاياحة مشو الكراهة وقد تكرر العمل في حق الاياحة لمعارض وهو قوله صلى الله عليه وسلم اما الزيادة فلا يفتى بمعمولا في الباقي وهو الجواز ^{عنه}
قلت وهو مطلق على لعن درهم فقالت المرأة قلت وقع الطلاق ^{عنه}

بل لان بذل المال انما كان لتسليم لها نفسها وذلك بالبينونة ^{عنه}
بل والفرق بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة المخلع في الاحكام الا ان بذل المخلع اذا بطل الطلاق باينة وعوض الطلاق اذا بطل طبع رجعا كثيرا في المصلحة كما سيبين المصنف رحمه الله تعالى ^{هنا}
بل لانها ما سمت مالا مشقوما حتى نصبر غارة له ولانه لا وجه الى ايجاب المسمى للاسلام ولا الى ايجاب غيره لعدم الالتزام ^{هنا}

واذا قال لامرأته انت على حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال وان قال اردت الطلاق فهي طليقة باينة ^{ان غير متأكدة الطلاق}
الا ان ينوي الثلث وان قال اردت الظهار فهو ظهار وان قال اردت التحريم او لم ارد به شيئا فهو مبيّن يصير بموليا ^{اي بطلت الزوج}
اذا التثاق الزوجان وخافا ان لا يقيما حدود الله فلا بأس ان تقتديا نفسيهما منه بما لم يخلعها به فاذا فعل ذلك وقع بالمخلع طليقة باينة ^{اي بالمال}
وايضا لو كان الشوز من قبله كرهنا له ان يأخذ منها عوضا وان كان الشوز من قبلها كره له ان يأخذ منها أكثر مما اعطاها فان فعل ذلك جاز في القضا وان طلقها على ما لم فقيمت وقع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق باينا واذا بطل العوض في المخلع مثل ان يخالع المرأة المسئلة على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة باينة وان بطل العوض في الطلاق كان حقيقا وما جاز ان يكون مهرًا جاز ان يكون بدلا في المخلع فان قالت له خالعني على ما في يدي فخالعها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها وان قالت خالعني على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه مهرها وان قالت خالعني على ما في يدي من دراهم ولم يكن في يدها شيء فاعليها ثلثة دراهم وان قالت طلقني ثلاثا

فان قيل في قوله انت على حرام خبر ليس بمطابق للواقع فيكون كذا
بل كان كما نوى لانه من الفاظ الكتابات يقع على الادنى مع احتمال الكل
بل لانه اطلق المحرم وفي الظهار نزع حرمة والمطلق يصح المقيّد
بل واما اذ لم يرد شيئا فاما يكون مبيّنا لان الحرمة الثابتة باليمين اذ في المحرمات لان في الايلاء يجعل الموطى قبل الكفارة وفي الظهار تثبت في الحال وادنى من حرمة الطلاق ايضا لانه اذا اريد به الطلاق يقع باينة من يلا للحل وليس كذلك الا يلاء فانه ليس بمزيل لهذا الموطى فلما كانت حرمة اليمين هي الادنى قصيت لان الادنى متيقن
بل لانه يصح الطلاق حتى صار من الكتابات والواقع بالكتابات بانها لان ذكر المال اخفى عن النسبة
بل لانه لا يصح الحلال بين لقوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما حل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم
بل لما رواه عبد الرزاق عن ابراهيم الغنوي انه قال المانع نطقه باينة و ابراهيم قدامه العمامة رضاه عنه وزاحجه في الفتوى فيمن نطقه
بل يقال فشرعت للمرأة على نزعها في فاشرة اذا استعصت عليه واغتصته وعن الزجاجة الشوز يكون من الزوجين وهو كراهة قلت واحد منهما صاحبه
بل لقوله عليه السلام في امرأة ثابت ابن قيس ابن شماس اما الزيادة فلا وقد كان الشوز منها
بل لان مقتضى الآية اعني قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افادت به شيئا يجوز حكما اي جواز اخذ الزيادة في القنن والاياحة اي باينة الزيادة والاياحة مشو الكراهة وقد تكرر العمل في حق الاياحة لمعارض وهو قوله صلى الله عليه وسلم اما الزيادة فلا يفتى بمعمولا في الباقي وهو الجواز
قلت وهو مطلق على لعن درهم فقالت المرأة قلت وقع الطلاق
بل لان بذل المال انما كان لتسليم لها نفسها وذلك بالبينونة
بل والفرق بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة المخلع في الاحكام الا ان بذل المخلع اذا بطل الطلاق باينة وعوض الطلاق اذا بطل طبع رجعا كثيرا في المصلحة كما سيبين المصنف رحمه الله تعالى
بل لانها ما سمت مالا مشقوما حتى نصبر غارة له ولانه لا وجه الى ايجاب المسمى للاسلام ولا الى ايجاب غيره لعدم الالتزام

بل فوقع الطلاق في الوجهين للتعليل بالقول وافترافهما في الحكم لانه لما بطل العوض كان العاملي في الاول لعن المخلع وهو كتابية وفي الثاني الصريح وهو بعقب الرجعة ^{هنا}
بل كما اذا طلق المسلم امرأته المدخول بها على خمر او خنزير وقع الطلاق لوجود تشريط وهو قولها بجمعة ^{هنا}
بل وهذا الاصل لا ينافي في العكس حتى جاز ما لا يصلح مهرًا كالأقل من العشرة ^{هنا}
بل وانما لم يذكر عكسه حيث لم يقل وما لا يجوز ان يكون مهرًا لا يجوز ان يكون بدلا في المخلع لان من الاشياء ما لا يصلح للمهر ويصلح لبدل المهر كدرهم الى تسعة دراهم ^{عنه}
بل لانها سمت مالا لم يكن الزوج راغيا بزوان ملكه الا بعوض وذلك لا يصلح ان يكون مهرًا لان المصنع غير متقوم عند الخرج فتعين ايجاب ما اخذته منه دفعا لضرر المغرور بجمعة ^{هنا}
بل وكلمة من ههنا للصلة وهذا التبعيض لان الكلام يخل بدونه ^{هنا}

لأنها لما طلبت الثالث بالف فقد طلبت كل واحدة بثلاث الآلف وهذا لأن حرف الباء تعجب الاعراض والعوض ينقسم على المعوض
لأن كلمة على للشرط والمشروط لا يوزع على أجزاء الشرط بخلاف الباء لأنها للعوض وإذا لم يجب المال كان مبتدأ فوقع قبله الرجعة
طوط هذا إذا لم يكن طلقها قبل ذلك ثنتين فإن كان فطلقها واحدة لزمتها الآلف
لأنه لم يرض بالبينونة إلا لسلامة الآلف كلها بخلاف قولها له طلقني ثلث بالف لأنها لما رضيت بالبينونة بالف كان
يبعضها أولى أن ترضى ^{درد}
لأنه لم يرض بالبينونة إلا ليسلم له جميع الآلف فلو وقعت واحدة بثلاث الآلف لكان ضررا له بخلاف المسئلة الأولى
لأنه وقال محمد لا يسقط فيها إلا ما سباه لأن هذه معاوضة وفي المعاومات يعتد بالشرط لا غيره
لأنه كالمهر والنفقة الماضية أما نفقة العدة فلا يسقط إلا بالذكر كذا في الذخيرة والمهر يسقط من غير ذكره ^{صدر الشرية}

لأن احتراز عن دين واجب نسب آخر كمن
ما استتره من الزوج

لأن الخلع ينبت عن الفصل ومنه خلع
النخل وخلع العمل وهو مطلق كالبراءة فيعمل
باطلاقها في النكاح وأحكامه وحقوقه
لأنه هو تشبيه ما يتضاف إليه الطلاق من النكوة
بما يحرم النظر إليه من عضو محرمة نسباً أو
رضناً ^{درد}

لأن لقوله عليه السلام الذي واقع في ظهاره
قبل الكفارة لا تغربها فتعلم ما أنزل الله تعالى
ونوكان بشئ آخر وأجبا لنبيه عليه السلام
لأنه فإن العود عند أبي حنيفة هو العزم على الوطئ
بعد الظهار والتغفوا على الكفارة إنما يجب
بالظهار والعود جميعاً ولا يجب بأحدهما وإن
بانت منه بثلاث وتزوجها بعد زوج آخر سبق
مظاهرها وبني حرمة الظهار إلى الكفارة فإذا كفر
حل له ولا تنقص من عدد الطلاق شيئاً ^{مشكك}

لأنه يعني أن الكفارة إنما يجب عليه إذا قصد بها
بعد الظهار فإن رضى أن تكون محرمة عليه و
لم يعزم على وطئها لا يجب عليه جوهرة

لأنه اعلم على استباحة وطئها لأن مراد المشايخ
من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة
وطئها لا العزم على نفس وطئها لأنهم قالوا المراد
في الآية ثم يعودون لنقص ما قالوا ورفقه و
هو إنما يكون باستباحتها بعد طهر بها كونه
عند المحرمه لأنفس وطئها ^ح

من النساء يقع الفزقة بعشرة أشياء غير طلاق
الرذة واللعان وقبلة امرأة الابن بشهوة وقبلة
امرأة الأب بشهوة والقبلة بشهوة لابنة امرأة
وأرضعت المرأة الكلب الصغيرة والقبلة بشهوة
لام امرأة والقبلة بشهوة اخت امرأة
لأنه لأن الظهار ليس إلا تشبيه المحلة بالمحترمة

وهذا المعنى يتحقق في عضو لا يجوز النظر إليه
كانت على كافي فانه تشبيه بالنظر وزيادة محاسبات وعلم انه لا بد في التشبه به من كون الجزء من النظر إليه والافلا يصح وان كان يعبر به عن الك
كراعي أو وجهها بخلاف الزوجية المشبه فانه يكون ذكر الجزء الذي يعبر به عن الكل منها وان لم يعبر بالنظر إليه كراعي وجهك ^{ابن عابد}
مك احتراز عن تشبيهها باخت امرأة حيث لا يكون مظاهرها لأن حرمتها موقفة بكون امرأة في عصمتها وكذا حده ^{درد}
سعد لأنه ثبت الحكم في الشايخ ثم يتعدى إلى الكل لأن الجزء الشايخ في حكم الكل لتلازمها وجوداً وعدماً
معد بيان الكتابات الظهار وأشار إلى أن صريحه لا بد فيه من ذكر العضو
لأنه لانه تشبيه جميعاً وفيه تشبيه بالمعصية لكنه ليس بصريح فيفتقر إلى النية ^{درد} وفوق الطلاق ^{درد}

بالب فطلقها واحدة فعليها ثلث الآلف وإن قالت طلقني ثلاثاً
على ألف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ولو قال
الزوج طلق نفسك ثلاثاً بالف أو على ألف فطلقت نفسها واحدة
لم يقع عليها شيء والمباراة كالخلع والبراءة يسقطان
كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح عند
أبي حنيفة ^{درد} كتاب الظهار إذا قال الزوج لأمرأته أنت
على كظهر أمي فقد حرمت عليه لأجل له وطئها ولا تسهها ولا
تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره فإن وظأها قبل أن يكفر استغفر الله
تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى ولا يعاودها حتى يكفر
والعود الذي يجب به الكفارة أن يعزم على وطئها وإذا قال
أنت على كبطن أمي أو كفخذها أو كفرجها فهو مظاهر وكذلك
أن شتمها بمن لا يصل له النظر إليها على التأنيد من محاربه مثل أخيه
أو عمته أو أمه من الرضاغة وكذلك أن قال رأسك على كظهر أمي
أو فرجك أو وجهك أو رقبك أو يصفك أو ثلثك وإن قال أنت
على مثل أمي رجع إلى نية فان قال أردت الكرامة فهو كما قال
وإن قال أردت الظهار فهو ظهار وإن قال أردت الطلاق
فهو طلاق ^{درد} وإن لم يكن له نية فليس بشئ ولا يكون الظهار

لأنه لا يجوز من لا يصل له النظر إليه من أعضاء محرمة عليه رجوعاً أو يجلبه
مك احتراز عن تشبيهها باخت امرأة حيث لا يكون مظاهرها لأن حرمتها موقفة بكون امرأة في عصمتها وكذا حده ^{درد}
سعد لأنه ثبت الحكم في الشايخ ثم يتعدى إلى الكل لأن الجزء الشايخ في حكم الكل لتلازمها وجوداً وعدماً
معد بيان الكتابات الظهار وأشار إلى أن صريحه لا بد فيه من ذكر العضو
لأنه لانه تشبيه جميعاً وفيه تشبيه بالمعصية لكنه ليس بصريح فيفتقر إلى النية ^{درد} وفوق الطلاق ^{درد}

قد لا يقطع التتابع بالفطر وهو عذر يمكن الاحتراز عنه لانه قد يجد شهرين لا عذر فيهما ^{درد}
د لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا بملكه ^{هـ}
نكح لما اخرج ابو داود عن حولة بنت ثعلبة رضي الله عنها قالت ظأ هرمني زوجي اونس بن الصامت فحنت رسول
الله صلى الله عليه وسلم اشكو اليه وهو يجا ذلني فيه ويقول اتقي فاما هو ابن عمك فما برحت حتى انزل الله قد سمع الله قولنا
تجاد لك في زوجه الاية فقال عليه السلام يعتق زوجته قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت انه شيخ كبير لا يستطيع
ان يصوم قال يطعم مسكين مسكنا قالت ليس عنده شئ يتصدق به قال فاني اعينه بعرق من تمر قال يا رسول الله وانما اعينه
بعرق آخر قال احسنت فاعطى بها مسكين مسكنا وارجمي الى ابن عمك قال والعرق ستون صاعا وقال سلمة بن صخر
العرق ستون صاعا لكل مسكين نصف صاع من بر ^ح

في خلال الشهرين لئلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم
استأذن من القرابة في خلال الاطعام ^ا فاذا انزلنا ناسيا بغير عذر او نكاح
عند اى حنيفة ومحمد وان افطر يوما منها بعد راي او بغير عذر استأنف
وان ظاهرا لعبد لم يجزه في الكفارة الا الصوم فان اعتق المولى
اي من العبد الظاهر عبد
عنه او اطعم لم يجزه واذا لم يستطع المظاهر الضياع اطعم ستين
مسكنا كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير
التمر ثمانية اصباع ^ب او صاعا من مسكنا ^ج
او قيمته ذلك فان عداهم وعشاهم تجاوز قليلا اكلوا او كثيرا فاد
اعطى مسكنا واحدا ستين يوما اجزاه وان اعطاه في يوم
واحد لم يجزه الا عن يومه وان قريبا التي ظاهرها في خلال
الاطعام لم يستأنف ومن وجب عليه كفارة فظاهرا فاعتق
اي لا اطعام لان التصدق في الاطعام ان يكون قبل المساء
رقتين لا ينوي عن اخيهما بيعتهما جاز عنهما وكذلك ان صام
اربعة اشهر او اطعم مائة موعشرين مسكنا وان اعتق رقبة
واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ايتيها شاء
كتاب اللعان ^د اذا قذف الرجل امرأته بالزنا اوها من اهل
الشهادة والمرأة ممن يجد قاذفها او تفي نسب ولها وطالبته
بوجوب القذف فعليه اللعان فان امتنع منه حبسه لحاكم
حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحرق وان لاعن وجب عليها اللعان
فان امتنع حبسها لحاكم حتى تلاعن او تصدقه واذا كان الزوج

قد اعطى كلا قدر قيمة الفطرة مطعما
فلا اشكال في عطفه كما قيل وعن المشافعي
لا يجوز دفع القيمة وانما يدفع القيمة لانه لا بد
ان يكون من غير المنصوص عليه ولو دفع منه
عن منصوص آخر بطريق القيمة لم يجز الا ان
يلغى المدخوع الكمية المقطرة شرعا فلو دفع نصف
صاع تمر يبلغ نصف صاع بل لا يجوز كما في الخ
واما

د اعطى الستين العشاء وهو الطعام
قبل نصف النهار والعشاء وهو الطعام بعد
نصف النهار اي طعاما تغداء والعشاء وفي
كفة النور او اشارة الى انه لا يجوز الغداء بدون
العشاء ولا العكس فالمتعين كلتان ^د

د وقال المشافعي رحمه الله لا يجزه الا التملك
اعتبارا بالزكوة وصدقة الفطر وهذا لان
التملك اذ دفع الحاجة فلا يتوب منه الا باحة
ولنا ان المنصوص عليه هو الاطعام وهو حقيقة
في التملك من الطعام وفي الاباحة ذلك كما في
التملك اما الواجب في الزكوة الايتاء وفي
حدقة النظر وهما للتملك حقيقة ^{هـ}

د لان التفريق واجب بالنهي وان اعطى
مسكنا واحدا في يوم واحد قدر الشهرين
بدفعات قيل يجوز وعدمه ^و

د لان الجنس في الظاهرين متحد فلا يجب
التعيين لان النية انما عبرت لتعيين بعض
الاجناس عن بعض لا اختلاف الاعراض
باعتبار الاجناس فلا يحتاج اليها في الجنس
الواحد لان الاعراض لا تختلف باعتبارها

د لان نية التعيين في الجنس المتحد لغو وفي
المتنوع مفيد فاذا التفت بقى مطلق النية
فله ان يعين ايها شاء كما لو طلقه في الابداء

د قوله عن ايتيها شاء اي صح عن واحد
بتعيينه وله وطوبى التي كثر عنها واما الاخرى ^ح

في خلال الشهرين لئلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم
استأذن من القرابة في خلال الاطعام
عند اى حنيفة ومحمد وان افطر يوما منها بعد راي او بغير عذر استأنف
وان ظاهرا لعبد لم يجزه في الكفارة الا الصوم فان اعتق المولى
عنه او اطعم لم يجزه واذا لم يستطع المظاهر الضياع اطعم ستين
مسكنا كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير
او قيمته ذلك فان عداهم وعشاهم تجاوز قليلا اكلوا او كثيرا فاد
اعطى مسكنا واحدا ستين يوما اجزاه وان اعطاه في يوم
واحد لم يجزه الا عن يومه وان قريبا التي ظاهرها في خلال
الاطعام لم يستأنف ومن وجب عليه كفارة فظاهرا فاعتق
او لا اطعام لان التصدق في الاطعام ان يكون قبل المساء
رقتين لا ينوي عن اخيهما بيعتهما جاز عنهما وكذلك ان صام
اربعة اشهر او اطعم مائة موعشرين مسكنا وان اعتق رقبة
واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ايتيها شاء
كتاب اللعان اذا قذف الرجل امرأته بالزنا اوها من اهل
الشهادة والمرأة ممن يجد قاذفها او تفي نسب ولها وطالبته
بوجوب القذف فعليه اللعان فان امتنع منه حبسه لحاكم
حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحرق وان لاعن وجب عليها اللعان
فان امتنع حبسها لحاكم حتى تلاعن او تصدقه واذا كان الزوج

متد هو شهادت متكررات بالانيمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها اذا تلاعن سقط عنه حد القذف
وعنها حد الزنا لان الاستشهاد مهلك كالحمد بن اسد ^د ^{هـ} وسببه قذف الرجل نوحته قذا فابوجب الحد في الاجنبية وكذلك
شهادت باللعن واليمين واحدة اهل الشهادة وشرط قيام النكاح وحكم حرمة الطوطع بعده ^و
ملك اي بان يكونا حربا مسلمين عاقلين بالغين غير محذرين في قذف وعادة ذكر في الغاية يطل هذا بلعان الاعمي فانه ليس من اهل الاداء
لشهادة فغلط لان الاعمي اهل للشهادة الا انها لا يقبل لانه لا يميز بين الشهود له والشهود عليه ولهذا ينقض النكاح بجنونه ^ح
نكح حتى ان المرأة اذا كانت لا يجد قاذفها بان تزوجت بنكاح فاسد ودخل بها وكان لها ولها وليس له اب معروف لا يجزى اللعان ^د
نكح وحدا القذف في محرما من جملة وفي العبد نصفها كما سيجي في باب ^{هـ} فلا فانه حقه فلا بد من طلبها كسما رجع عنها ولانه من شرط
اللعان واذا لم تكرر عقوبة ليس لها المطالبة لقوات شرطه وهو العفو ^{درد}

١٣٠
 بل والتقدير أي تقدير مودة النبي بعد العلم بيوم أو سبعة أيام رواه ابن عزي حيفة وقال المدة النفس
 لا لأنه ثبت شبه بوجود الاعتراف منه دلالة وهو السكوت وقول التهئة فلا ينتفي بعد ذلك ^ي
 أي مدة النفس وتماها ^{أي النفس}

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ملك لانها توارث ما خلق من ماء واحد وكان
 اعتراضها باحداها اعتراضا بالآخرى فحصل
 كأن اقتر بولد ثم فناء فلا يصح فنيه بعد الاقتر
^{محمدة}
 فلا انما لم يجب الحد لان وجود الرجوع بعد التنفذ
 فانه اقربا لفضة الاول ثم قد فناء بالنفي من بعده

ملكه هي ترقب اي انتظار وقته يلزم المرأة
 معلومة بزوال متعلق بيلزم ملك النكاح
 متأكد صفة ملك بالموت والذبح ولو حكا
 اذاد به الحيلة الصعبة أو زوال فراش معتبر
 احتراز عن فراشامة موطوءة غير مسئولية
 اذ لا عدة لها بخلاف ام ولد مات مولاه او
 اعتقها وبوطى عطف على بزوال بشبهة النكاح
 ٣٣٣

عنه وهو ان يكون بينهما اقل من ستة اشهر

فان الحيض معترف ببراءة الرحم وهو الموقر
لان برائتها انما تظهر بالحيض لا بالطهر لما ان كل
طهر ممتد فيجب تعان فلا يحصل التعرف بانها
حاصل او حائل

نشد او بلغت بالنسب اى وصلت الى خمسة عشر سنة على المفتى به ولم تحض فانها لو ماتت ثم ارتفع حيضها فادعيتها بالحيض الى ان تبلغ حد الاياس دأداد

لك لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواحاً الاية

فلم يدخلها ولا يخرجها ولم يخل بها واذاسمى لها
مهر فقلها كمال المهر لقوله عليه السلام الموت
بمنزلة الدخول وان لم يرسم لها مهر قلها مهر
مشاهي في قولنا صحابا ولها الميراث وعند اهل
الحديث اذا مات احد الزوجين قبل الدخول
قلها المتعة مشككت

نقد مطلقاً ای نقد الحاصل سواء كانت حرة او
امة او متوفى عنها زوجها محمد

منع ولا تكرار لما فيها اعنى قوله وان كان
 حاملا على لان الاولى في المرأة المطلقة وهذا
 مثلا ونفسه في ذلك فقدر اربعة اشهر وعشر فيها
 تزلوا قبل تمام اربعة اشهر وعشر لا ينقضى قدر
 منع صوره لو طلق المصنف امرأته في مرضه في
 في هذه المدة الاحيضة واحدة لا يحل لها التزويج
 منع لان النكاح يقع في حق الارث فلا ينقض
 منع قوله ابعدا لاجلين اعاد العدة بين تلك حيض
 وبه نأخذ وقد كوفي بجميع المصنف اذا طلقت ولم

ولم ينف البضاخي الحمل واذا نفي الرجل ولد امرأته عقيب الولادة او
في الحال التي قبل التمسك وتضاعف الى الولادة صفة نفسه ولا يحسن

بِهِ وَأَزْفَاهُ بَعِيدٌ ذَلِكَ لِأَعْنِ وَثَبَ النَّسَبُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ

وَمُحَمَّدٌ بَصَحَ فِي مَدَّةِ النَّفَاسِ وَأَزَادَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ
فَتَنَا الْأَوَّلَ وَأَعْتَدَ فِي الثَّانِي نَسْلَهُمَا وَاحِدًا لِرَوْحٍ وَأَنْعَزَ

بِالْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي ثَبَتَ نَسَبُهُمَا وَلَا عَنْ كِتَابِ الْعِدَّةِ

اذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً او رجعيّاً او وقع في القرعة منه
 كالمرد والمتركة ^{او ما لم يدخل بها}
 بعد طلاقه ووجهة من تخلف فعدتها ثلثة اقراء والاقر والخضر

وان كانت لا تحض من صفر او كبر في ثلثه اشهر وان كانت

حاملًا فعدت بها أن تضع حملها وإن كانت أمه فعدت بها حيضًا وإن
كانت لا تحيض فعدت بها شهر ونصف وإذا مات الرجل عن امرأة

الحجرة فعدتها اربعة اشهر وعشرون كانت امة فعدتها اشهر اربع

وخمسة أيام وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها واذا ودرت
 وإن كان الطلاق فرا من ارثها ومات وهي في العنة ^{تعد} لقوله تعالى وإن الا
 المطلقة المهر فعدتها أربع لاجل ان ^{تعد} اعتقت الأمة في حد

من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحائض وان أعقب
أي طلاق رجعي

وهي مَبْتُوَةٌ مُتَوَفَّاءٌ عَنْهَا زَوْجُهَا لَمْ تَنْتَقِلْ عَدَّتْهَا وَأَنْ كَانَتْ تَأْتِي
فَأَنَّ الشَّيْءَ بِشَيْءٍ ذَاتِ الْأَمْرِ تَنْقِصُ مَا مَضَى مِنْ عَدَّتِهَا وَأَنَّ

في المرأة المتوفى عنها زوجها لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة

الحق في المدة يعني أربعة أشهر وعشر نهاراً
أربعة أشهر وعشر من يوم المولود حتى في العدة بعد شهر من الطلاق ثم تمت
نهارها السنة وهذا عند أبي حنيفة وأما عند مالك والشافعي والحنابلة

في حق العلة أو في الأدلة مما يجتاز فيها فيجب بعد الاجلين داماد
 بعة أشهر وعشر داماد وكذا والآية التي لا تخص من بكر وكفى النوادر
 في حق العلة أو في الأدلة مما يجتاز فيها فيجب بعد الاجلين داماد

لست تقبل شهادة الرجلين ولا يفسقان بالنظر الى العورة اما لكونه قد استغنى عن غير قصد نظر ولا تعمد او للعورة كفاي
لحمل شهادة الزنا ^{داماد}

لست وفي شرح الجمع وغيره وامام شهادة القابلة فلا بد منه لتعيين الولد اتفاقا لاحتمال ان يكون الولد غير هذا المعين وانما الخلاف
في ثبوت نفس الولادة بقول المعتدة فعنده ثبت اذا تأكد بمؤيد من ظهور رجل او اعتراف وعندها يثبت شهادة القابلة ^د
بعد اي في ولادة المعتلة مطلقا اعني من غير ان يكون أمجل ظاهرا بها ومن غير اعتراف الزوج بالأمجل وكذلك في حال كون الأمجل
ظاهرا بها واعتراف الزوج به ^م

لست قبلا عن ان يقاه اي بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة نفي الولد اي قال ليس مني ^{صهد والفرقة}
انني نفي الزوج الولد لانه قد فذف منكوحته بالزنا ^{فويشقة}

لست لقول عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها الولد لا يبق في البطن أكثر من سنتين
ولو يظل مغزول اي بقدر دخل مغزول وفي رواية ولو يظل مغزول مغزول اي بقدر ودان
فلكة مغزول وغلل المغزول مثل لقلته لان ظله
حال الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال ^د

لست لقوله تعالى وحمله وفضاله ثلثون شهرا
ثم قال وفضاله في عامين فبقي الحمل ستة اشهر ^{هذه الآية}

لست عندنا في حنفية اي اذا كان ذلك في دينهم
لانها انما يجب نحو الله تعالى وحق الزوج وهي
غير مخاطبة بحقوق الله تعالى كالصلاة والصوم
والزواج قد استقطبته لعدم اعتقاد حنفيتها
كاف في الجوهرة ^د

لست ليلابسي ماؤة زرع غيره الا ان يكون
هو الزاني ^د

لست هي اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سالت
محمدا عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة
والسكنى كذا في الخلاصة ^د

لست ذلك بالكاتب والسنة والاجماع ^د

لست لقوله عليه السلام لعند امرأة الى سفیان
خذ مني ما ن زوجك ما يكفيك وولدك
بالمعروف ^{هذه الآية}

لست لان فوات الاحتباس منها واذا عادت
جاء الاحتباس ^{هذه الآية}

لست لان النفقة مقابلة باحتباسها والاحتباس
له يكونها منتفعا بها قيد بالنفقة لان المهر
يجب بمجرد العقد وان كانت لا يستمتع بها ^د

الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هنالك
جل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب من غير شهادة
وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجمع بشهادة امرأة واحدة
واذا تزوج امرأة فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من ذيوم تزوجها
لم يثبت نسبها وان جاءت به ليستة اشهر فصاعدا ثبت نسبها
ان اعترف به الزوج او سكنت وان حملت بالولادة ثبت بشهادة امرأة
واحدة تشهد بالولادة واكثر مكة للحلستان واقلة ستة اشهر
واذا طلق الذمى الذمى فلا عكة عليها وان تزوجت الحامل
من الزنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها والله اعلم
في كتاب النفقات النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة
كانت او كافرة اذا سكنت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها
وسكنائها يعتبر ذلك بحالها جميعا موسرا كان الزوج او مقسرا
فان امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة
وان نكرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها وان كانت صغيرة
لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سكنت نفسها اليه وان كان الزوج
صغيرا لا يقدر على الوطء والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله و
اذا طلق الرجل امرأة فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعا كان

عدت الامام
لغيره من الفقهاء
في هذا الباب
اعادوا كانت
عدلة ابن
لانه من غير
فكان في قول
الاجماع
بمعنى قوله
في هذا الباب

لست اما الزوجي فلان النكاح بعده قائم لاسيما عندنا اذ يجعل له الوطء واما البائن فلان النفقة جزاء والاحتباس
كما ذكر والاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة نصيانة الولد فبقيا النفقة ولهذا
كان لها السكنى بالاجماع ^د

مد لان النفقة تجب في ماله شيئا فشيئا ولا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها في مال الورثة ^د
مد لانها صارت حاسبة نفسها بغير حق فصارت كما اذا كانت ناشرة ^{هـ}
مد لانها صارت محبوسة في حق شرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس ومالم يخرج من بيته فلها النفقة ^د
مد لان الفرقة ثبتت بالطلاق ولا عمل فيها للردة والتكزين الا ان المدة تحبس حتى تتوب ولا نفقة للحبوسة والمكة لا تجب فيها النفقة
مد اي لان نفقة لها ايضا فان النفقة جزاء الاحتباس في بيته وقد فات ^د دور... فلها نفقة المحضر حينئذ لا السفر ولا الكراء ^د
مد ولم يكن زوجها معها ^د لان زوجها لو كان معها في السفر يسقط نفقتها اتفاقا ^{هـ}
مد استخسانا لان الاحتباس قائم فانه يستأجر بها وبمسها ويحفظ البيت والمال بما هو لها من قاشبه المحض ^{ميدان}

مد لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها ^د
^د اي المرأة ^د اي الاتفاق ^د اي الكفاية ^د اي الزوج

مد عندنا حنفية ومحمد وعندنا ابو يوسف فعليه نفقة ^د بقاد من ^د صدر الشرع ^د لانها تحتاج الى حد من المصالح الداخلة الى الآخر ^د
مد لانها تعتبر به فانها لا تات من علمتها عنها ومنها ^د
مد العاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع ^د
مد بناء على ان البيت مسكنه فله المنع من ^د
الدخول فيه ^د صدر الشرع

مد وفي شرح المختار اذا كان نفع الميسر معسر ^د
مد ولها ابن ميسر من غيره او اخ ميسر مؤمر الابن ^د
مد والاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا ^د
مد ليس ويحبس كل منها اذا امتنع فبين هذا ان ^د
مد الادانة لنفقتها يجب على من يجب عليه نفقتها ^د
مد لولا الزوج ^د حجة

مد اعماشترعا الطعام شبة على ان يقضى ^د
المن من مال الزوج ^د عتاة

مد لان في التزويق ابطال حقه من كل وجه ^د
مد وفي الاستدانة فخير طهرتها مع ابقاء حقه ^د
مد فكان اولى لكونه اقل ضررا ^د
مد طلق لان النفقة تصير ديناً بقرض القاضي ^د
مد حتى يشترط في الزمان الثاني ^د عتاة

مد قوله استدعى عليه فان قيل لا فائدة في الادانة ^د
مد لها بالاستدانة لها بعد فرض القاضي النفقة لها ^د
مد لانها صارت ديناً بقرضه قلنا لم يكن احالة القرض ^د
مد على الزوج قوما اذا كانت الاستدانة بغير امر ^د
مد القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج ^د
مد ^د

مد اي اذا كان المالك من جنس حريم اي دراهم ^د
مد او دنانير او دنانير او طعام او كسوة من جنس ^د
مد حتمها بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لانه ^د
مد يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق ^د
مد ^د

او ايتها ولا نفقة للشوق عنها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل المراء ^د
مد بكارة ^د فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها وان ^د
مد مكنت ابن زوجها من نفسها ان كان بعد الطلاق فلها النفقة وان كان ^د
مد قبل الطلاق فلا نفقة لها واذا احتسب المرأة في دين او عصبها رجل ^د
مد كرها فذهب بها او حجب مع محرمة فلا نفقة لها وان مرضت في منزل ^د
مد الزوج فلها النفقة وتقرض على الزوج نفقة خادما لها اذا كان مؤسرا ^د
مد ولا تقرض لكثر من خاديم واحد وعليه ان يسكنها في دار مقردة ليس فيها ^د
مد احد من اهله الا ان يتخار ذلك وان كان له ولد من غيرها فليس له ^د
مد ان يسكنه معها والزوج ان يبيع والديها وولدها من غيره واحلها ^د
مد الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها اي وقت اختاروا ^د
مد ومن غير نفقة امراته لم يفرق بينهما ويقال لها استدعى عليه واذا ^د
مد غالب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي ^د
مد في ذلك المال نفقة زوجة الغائب واولاده الصغار والديها وبأخذ ^د
مد منها كفايتها ولا يقضى نفقة في مال الغائب الا لولده واذا قضى ^د
مد القاضي لها نفقة الا عسار ثم اكسر فخاصته تجزم لها نفقة الميسر ^د
مد واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ^د
مد ان يكون القاضي فرض لها النفقة او صالح الزوج على مقدارها ^د

مد لان النفقة تجب في ماله شيئا فشيئا ولا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها في مال الورثة ^د
مد لانها صارت حاسبة نفسها بغير حق فصارت كما اذا كانت ناشرة ^{هـ}
مد لانها صارت محبوسة في حق شرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس ومالم يخرج من بيته فلها النفقة ^د
مد لان الفرقة ثبتت بالطلاق ولا عمل فيها للردة والتكزين الا ان المدة تحبس حتى تتوب ولا نفقة للحبوسة والمكة لا تجب فيها النفقة
مد اي لان نفقة لها ايضا فان النفقة جزاء الاحتباس في بيته وقد فات ^د دور... فلها نفقة المحضر حينئذ لا السفر ولا الكراء ^د
مد ولم يكن زوجها معها ^د لان زوجها لو كان معها في السفر يسقط نفقتها اتفاقا ^{هـ}
مد استخسانا لان الاحتباس قائم فانه يستأجر بها وبمسها ويحفظ البيت والمال بما هو لها من قاشبه المحض ^{ميدان}

مد اي بالنفقة نظرا للغائب لاحتمال ان يحضر ويقوم بيته على ملاققتها او اعطاها نفقتها ^د
مد يعني زوجة الغائب واولاده الصغار والديه واما غيرهم من المكارم والاخوات والامهات فلا يقضى ^د
مد بنفقتهم فيه ^د عتاة
مد لان نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضي ولهذا كان لهم اخذها بانفسهم وقضاء القاضي احالة لهم ^د
مد لان النفقة تختلف باختلاف اليسار والعسار فاذا تبدل حاله لها المطالبة بتمام حقتها ^د
مد ولذا وذلك فيما زادت على الشهر واما فيما دونه فلا تسقط ^د داماد
مد عند الموت سواء كانت النفقة قائمة او مستهلكة اما اذا كانت هالكة فلا يأخذ ^د
مد ولا تقرض لها على نفسه قد را معلوما ولم ينفق عليها حتى مضت مدة ^د

لأنها مصلة وليست بعوض فلا تأيد إلا بالقضاء كالحمة فإنها لا توجب الملك إلا بموتيه وهو القبض والصلح كالقبض لأن ولايته على نفسه أقوى من ولاية القاضي بخلاف المهر فإنه عوض عن الملك ^{دلت}
لأن فيها معنى المصلة والصلوات تسقط بالموت قبل القبض ^{دلت}
لأنها مصلة وقد اقبل بها القبض ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لأنها حكمة ^{دلت}
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولو كانت هائلة من غيرها استهلكها لا يسترد اتفاقا ^{دلت}
لأن وقت الموت سواء كانت النفقة قائمة أو مستهلكة أما إذا كانت هائلة فلا يأخذ ^{دلت}
أبي حنيفة عن النفقة ^{دلت}
لأنها استجلب عوضا عما شغفه عليه بالاحتباس وقد بطل الاستحقاق بالموت فيبطل العوض بقدره ^{هذه}

لأنه لو جرد سببه وقد ظهر وجوبه في حال الموت فعلق برقبته إلا أن يقدره المولى أو يموت العبد ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
رحم الله فإن بيع ثم اجتمع عليه النفقة مرة أخرى ^{دلت}
بيع وليس في شيء من ديون العبد ما يباع فيه ^{دلت}
مرة أخرى إلا النفقة وهذا لأن النفقة يجزئ وجودها بمقتضى الزمان فذلك في حكم دين مآو ^{دلت}
ولا كذلك سائر الديون ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}

فبعضى لها بنفقة ما مضى وإذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ^{دلت}
ومضت شهور سقطت النفقة وإن استأنفها نفقة سنة ثم مات ^{دلت}
لم يسترجع منها شيء وقال محمد بن الحسن ^{دلت}
للزوج وإذا تزوج العبد حرة فنفقتها دين عليه شيئا وإذا تزوج ^{دلت}
الرجل أمة فبواها مولاها معه من نفقة نفقة وأن لم يبوها ^{دلت}
فلا نفقة لها ونفقة الأولاد الصغار على الأب لا يشارك فيها أحد ^{دلت}
كما لا يشارك في نفقة الزوجة أحد فان كان الصغير رضيعا فليس ^{دلت}
على أمه أن ترضعه ويستأجر له الأب من ترضعه عندها فان ^{دلت}
استأجرها وهي زوجته أو معتقة ترضع ولها المهر وإذا انفقت ^{دلت}
عدها فاستأجرها على أرضاء جاز فان قال الأب لا أستأجرها ^{دلت}
وجاء بغيرها فرضيت الأم بمثل أجره الأجنبية كانت الأم أحق ^{دلت}
به وإن التمس زيادة لم يجز الزوج عليها ونفقة الصغير وإن ^{دلت}
على أبيه وإن خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وإن جاء ^{دلت}
في دينه ^{دلت}
أحق بالولد فان لم تكن الأم فأم الأم أولى من أم الأب فان لم تكن ^{دلت}
فأم الأب أولى من الإخوات فان لم تكن جدة فالإخوات أولى ^{دلت}
من العمات والخالات وتقدم الاخت من الأب والأم ثم الاخت من الأم ^{دلت}

لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}

لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}
لأنه لو باع فيها قال لشرا لا بمئة الشخص ^{دلت}

لأن نفقتها بمقابلة الاحتباسا ثابت بالعدو وقد صح العقد بين المسلم والكافرة فوجب النفقة ^{دلت}
لأن هذه الولاية مستفادة من قبل الأمهات فكانت التي هي من قبلها أولى ^{دلت}
لأنها أم ولها قرابة الولادة وهي أشق ففكانت أولى ^{دلت}
لأنهن بنات الأبيوين ولذا قد من في الميراث ^{دلت}
بعد معناه أن ذات قرابتين ترجح على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة عناية ^{دلت}
لأنها إذا اجتمعت الاخت لابوين والاخت لأم وأب تقدم عليهما في الحضنة ^{دلت}

مد وقدم الحالة لاب وام على الحالة لام شتم هي على الحالة لاب بحسنة
مد معناه ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام يعني ان الحالة لاب وام اولى من الحالة لام والحالة لاب وام ذات قرابتين والحالة
لام ذات قرابة واحدة
يعني ان العمة لاب وام اولى من العمة لام اولى من العمة لاب
لأن الاجنبي ينظر اليه شذرا اي ينظر لبعض ويعطيه تذرا اي قليلا
فيتمه الاخ لاب وام على الاخ لاب ويقدم ابنته على ابن اخ الاب
لأنه قد استغنى عن مقدر سبع سنين وعليه الفتوى أو شح اي شح سنين اجبر الاب او الوصي او الولي
على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه بحسنة

لانه حينئذ يحتاج الى التأديب والفضل
باداب الرجال واخلا فقههم والاب اقدر على ذلك
داماد
لأن التزويج عند من تضمنها فرع استخدام
وغيرها لا يقدر على استخدامها ولان المقصود
هو التعليم وهو يحصل بالاستخدام وغيرها
لا يملكه ولذا لا يوجرها للخدمة فلا يحصل
المقصود بخلاف الامر والجمدة فقد رتبها عليه
شرعا
مد قوله والامة الخ وذلك بان زوجها مولاهما
ثم ولدتا ثم عتقتا فكانتا احق بالولد من مولاهما
لأن الخصومة ههنا انما تكون مع المولى لان الزوج
لاحق في الولد اذ الولد يتبع الام في الملك وماله
المملوك احق به من غيره كذا في الكافي

مد بان كان زوجها مسلما لان الشفقة لا تختلف
باعتلاف الدين
اي من حيث ان ياتى الكفر
مد في نكته يؤخذ عنها جارية كانت او غلاما
لاستعماله او لغيره بانها تشارك في الكفر في ذنبه
مد اذا خيف عليه ان يعقل الادب بان ياتى الكفر
فالخذ منها اولى نظرا له بحسنة
مد ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اي
استغناء ولده من الحضانة لئلا يبطل حق
الامر في الحضانة بحسنة

مد لانه التزويج عادة لان من تزوج في
بلد يقصد المقام به غالبا
مد اما الابوان فقلوه نكاحا وصاحبهما في الدنيا
معهروا نزلت في الابوين الكافرين وليس من المعروف
ان يعسى في نعم الله تعالى ويتركها بموتها زوجا
واما الاجداد والجدات فلا تنهم من الاباء والامهات
ولهذا يقوم احد مقام الاب عند عدمه
مد يعني به اذا كان ذميا لان الاب والابن اذا كانا
احدهما حربيا والاخر مسلما لايجب النفقة واختلاف
الذهب فيما بين اهل القبلة لا اعتبار له بل
الكل مسلمين في جميع الاحكام

مد اما وجوب نفقة الزوجة لانها واجبة لها بالعقد لا احتيا سها لئلا له مقصود وهذا لا يتعلق بالتمتع والملة واما وجوب نفقة
غيرها من الابوين فلان الجارية ثابتة وجزء المهر في معنى نفسه فكما لا يمتنع نفقة نفسه بغيره لا يمتنع نفقة جزئه
مد يعني لو كان للاب الفقير بنتان موسران يجنب نفقته عليهما نصفين ولو كان له ابن وبنت يجنب نفقته عليهما الثلثا اما لو كانت ابنته
وبنت يجنب نفقته على البنت لانه لا يمتنع نفقة بنته على ابنته لانه لا يمتنع نفقة بنته على ابنته لانه لا يمتنع نفقة بنته على ابنته
واما ولادها والاعمام والعلمات والاخوان والحالات فلا نفقة لذي رحم غيرهم مثل اولادهم
مد اعلم ان هذه الاوصاف انما يستمر في غير الابوين لان في نفقتهما يعتبر الفقر فقط في ظاهر الرواية حتى لو كانا فقيرين قارين على الكسب
يجبر الابن على تلقاها ترجيحاً لهما على سائر الجاهل بحسنة
مد لان ميراثهما على هذا المقدار وهذه رواية الحنفية وفي ظاهر الرواية النفقة كلها
على الاب لان في مؤنة رضاع ولده لا يشاركه احد كذا في النفقة وفي المحيط بحسنة

ثم الاخت من الاب ثم الحالات اولى من العات وينزلن كما ينزلن الاخوات
لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد
ثم العات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الا
الجمدة اذا كان زوجها الجدة وان لم تكن للصبي امرأة من اهله واخصم
الام او الاب
الانه قائم مقام ابنته فينظر له
في الرجال فالام به اقربهم نصيبا والام والجمدة احق بالغلام حتى
اي في الصبي
اي بالصبى كذا في الميراث لان الولاية لا تقرب
ياكل وحده ويشترك فيه ويلبس وحده ويستبي وحده وبالجملة
لان الام اقدر على تأديبها باداب النساء بحسنة
حتى يخلص ومن سوى الام والجمدة احق بالجمارية حتى تبلغ حداً قسيتها
والامة اذا اعتقها مولاهما وام الولد اذا اعتقت في الولد كالحرة وليس
للامة وام الولد قبل العتق حق في الولد والذمة احق بولدها المسلم
مد في حقها من الحضانة بالاشتمال بخدمة المولى
مد ما لم يعقل الاديان ويخاف ان ياتى الكفر واذا ردت المطلقة ان يخرج
مد لا تقرب ولا يزوجها من مطالعة ولده
مد بولدها من المصير فليس لها ذلك الا ان تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج
مد تزوجها فيه وعلى الرجل ان يفيق على ابويه واجداديه وجداته اذا كانوا
مد يعني اذا كانا موسرين
مد فقرأ وأن خالفوه في دينه ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة
والابوين والاجداد والجدات والولد وولدا الولد ولا يشارك الولد في
نفقة ابويه احد والنفقة لكل ذي رحم محرماً اذا كان صغيراً فقيراً او
كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكر ارمياً او اعمى فقيراً ويجب ذلك
على مقدار الميراث ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الرضيع على ابويه
مد يعني ان كانا
مد ليطلان اهلية الارث ولا بد من اعتبارها

مد اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ولا تجب نفقتهم مع اختلاف
مد يعني ان كانا
مد ليطلان اهلية الارث ولا بد من اعتبارها
مد كذا اما وجوب نفقة الزوجة لانها واجبة لها بالعقد لا احتيا سها لئلا له مقصود وهذا لا يتعلق بالتمتع والملة واما وجوب نفقة
غيرها من الابوين فلان الجارية ثابتة وجزء المهر في معنى نفسه فكما لا يمتنع نفقة نفسه بغيره لا يمتنع نفقة جزئه
مد يعني لو كان للاب الفقير بنتان موسران يجنب نفقته عليهما نصفين ولو كان له ابن وبنت يجنب نفقته عليهما الثلثا اما لو كانت ابنته
وبنت يجنب نفقته على البنت لانه لا يمتنع نفقة بنته على ابنته لانه لا يمتنع نفقة بنته على ابنته لانه لا يمتنع نفقة بنته على ابنته
واما ولادها والاعمام والعلمات والاخوان والحالات فلا نفقة لذي رحم غيرهم مثل اولادهم
مد اعلم ان هذه الاوصاف انما يستمر في غير الابوين لان في نفقتهما يعتبر الفقر فقط في ظاهر الرواية حتى لو كانا فقيرين قارين على الكسب
يجبر الابن على تلقاها ترجيحاً لهما على سائر الجاهل بحسنة
مد لان ميراثهما على هذا المقدار وهذه رواية الحنفية وفي ظاهر الرواية النفقة كلها
على الاب لان في مؤنة رضاع ولده لا يشاركه احد كذا في النفقة وفي المحيط بحسنة

مد في حقها من الحضانة بالاشتمال بخدمة المولى
مد ما لم يعقل الاديان ويخاف ان ياتى الكفر واذا ردت المطلقة ان يخرج
مد لا تقرب ولا يزوجها من مطالعة ولده
مد بولدها من المصير فليس لها ذلك الا ان تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج
مد تزوجها فيه وعلى الرجل ان يفيق على ابويه واجداديه وجداته اذا كانوا
مد يعني اذا كانا موسرين
مد فقرأ وأن خالفوه في دينه ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة
والابوين والاجداد والجدات والولد وولدا الولد ولا يشارك الولد في
نفقة ابويه احد والنفقة لكل ذي رحم محرماً اذا كان صغيراً فقيراً او
كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكر ارمياً او اعمى فقيراً ويجب ذلك
على مقدار الميراث ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الرضيع على ابويه
مد يعني ان كانا
مد ليطلان اهلية الارث ولا بد من اعتبارها

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وان قال لعبد انت مثل الحر لم يعق وان قال ما انت الا خرعتك ولما
ملك الرجل ذارحم ^{سوى} ميسره عتق ولما اعنت المولى فغن عتق ذلك
البعث وسعى في بقية قيمته لمولاه عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف
لا تخش من ابى البعير عند العبد فله ان يعفنه
ومحمد يعق كله واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه
عتق فان كان المبتق مؤسرا فشرى بالبخار ان شاء واعتق وان شاء
لان الاعتاق منه عند الامام نصيبه مملوك له
ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد وان كان المبتق
مفسرا فالشريك بالبخار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد
وقال ابو يوسف ومحمد ليس له الا الضمان مع اليسار والسعي
الا عسار واذا اشترى رجلا من اثنين احدهما عتق نصيبا لاب ولا ضمنا
عليه وكذلك اذا ورثا وقال الشريك بالبخار ان شاء اعتق نصيبه وان
شاء استسعى واذا شهد كل واحد من الشريكين على الآخر بالحرية عتق
كله وسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه مؤسرين كانا او مفسرين
عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان كانا مؤسرين فالسعي
عليه وان كانا مفسرين سعى لهما وان كان احدهما مؤسرا والاخر مفسرا
سعى للموسر ولم ينعكس للمفسر ومن اعتق عبده لوجه الله تعالى وللشيطان
او للصنم عتق وعتق لذكره والسكران واقع واذا اصاب في العتق
الى صلي او شرط صح كما يصح في الطلاق واذا خرج عبد من دار الحرب

نقد لان في زعمهما ان الواجب هو السعاية دون الضمان للعسرة فلم يكن ابراء للعبد من السعاية فيسعى لهما ^{على العسر} كما
نقد لان الموبى يدعى السعاية دون الضمان وهى له والمعسر لما ادعى الضمان على صاحبه فقد تبرأ عن السعاية ولا يشترط الضمان لان تكاثر السعاية
كما مر في هذه الصيغة بقوله ليس له الا الضمان مع اليسار الخ ^{هو العسر هنا}
نقد لان الاعتاق هو الركن المؤثر في ازالة الرق وصفة القرية لا تأثر لها في ذلك ^{داماد}
نقد لان الاعتاق ^{هو العبد هنا} مصداق الى محله ^{هو العبد هنا}

قد لقوله عليه السلام في عبيد الطائف حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله هداه

قد لان العتق لم يقع عليها قصدا ولا وجه لا يبقاه عليها تبعا لانها متبوعة بحكمة

قد قوله على ما يعنى صحيح معلوم الجائز والقدر ^ح هذه شروط لصحة التسمية لانها العتق في هذه المسئلة لان نفاذه موقوف على القبول وان لم تقع التسمية وفسادها موجب لقيمة العبد ^{ابن عابدين} قد لا ينفك معاوضة المال ولو بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العويض كما في البيع فاذا قبلها انحرل ان العتق على المال ^{قد} لان الاداء لا يحصل الا بالكسب والكسب بالتجارة فكان اذ قاله دلاله ^{قد} حيث يقع العقد بمقتضى المتعاقدين بعت واشترت ^{قد}

قد قوله اجبر الحاكم ومعنى الاجبار فيه وفي سائر الحقوق انه ينزل قابضا بالجملة ^{قد} برفع المانع سواء قبض او لم يقبض وليس المراد بالاجبار ما هو المفهوم منه عند الناس من الاكراه بالضرب او الحبس ^{قد} قد لان الولد تابع للام في الملك والرقق وصوره الرقيق بلا ملك كالكنانة في دار الحرب واما صورة الملك بلارق في ظاهره كالحبوان والشياب ^{ابن}

قد لان هذه الالفاظ صريح في التدبير فانه اثبات العتق عن دبر هداه

قد وكذا لو قال انت حرم مع موقى اوقى موقى او عند موقى او اوصيتك برقتك او بعتك لان هذه تفيد تعليق العتق بالموت فثبتت وجود الشرط ^{قد}

قد لان عتقه من الثالث فيعتق ثلثه ويسمى في ثلثيه ^{قد}

قد لما اخرجته الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما للتدبير لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حرم من الثالث ^{قد}

قد لقول ابن عمر رضي الله عنهما التدبير لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حرم من الثالث ^{قد}

قد يعنى يستغرق التدبير لان الدين لو كان اقل من قيمته فانه يسمى في قدر الدين و الزيادة على الدين ثلثها وصية ^{قد}

الينا مسلما عتق واذا عتق جارية حاملا عتق حملها وان عتق الحمل خاصة عتق ولم تعق الام واذا عتق عبدا على مال فقبل العبد عتق ولزمه المال ولو قال ان ادبت الى الف افانت حر صريح وضار ما ذونا فان احضر المال اجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد ^{قد} وولدا لامة من مولاها حر وولدها من زوجها مملوك لستدها ^{قد} وولدا لحر من العبد حر ^{باب التدبير} اذ قال المولى لم يملكه اذ امت فانت حر اوانت مدبر او قد تبرك ^{قد} فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته وللمولى ان يستخذه ويؤجره ^{قد} وان كانت امة وطها وله ان يزوجهها فاذا مات المولى عتق المدة ^{قد} من ثلث ماله ان خرج من الثلث وان لم يكن له مال غيره سعى في ثلثي قيمته وان كان على المولى دين سعى في جميع قيمته لغرمائه وولدا لامة مدبر فان علق التدبير عتقه على صفة مثل ان يقول ان ميت من مرضى هذا او سقرى هذا او من مرضى كذا فليس مدبر ويجوز بيعه فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما عتق المدبر ^{باب الاستيلاء} اذ اولدت لامة من مولاها فقد صارت ام ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها وله وطها واستخداها واجارها وتزوجها ولا يثبت نسب ولدها الا ان يعترف به المولى فان جاءت بعد ذلك بولد ثبت ^{قد}

قد لان الموت على هذا الوجه ليس بتطحي فلم ينعقد السبب في الحال واما الموت المطلق فكان قطعاً فالملوك يكون مدبراً مطلقاً ^{قد} قد لان ثبت حكم التدبير في آخر جزء من اجزاء حيواته لتحقق تلك الصفة فيه فلهاذا يعتبر من الثلث المدبر هنا ^{قد}

قد مولفة طلب الولد مطلقا وشرعا طلب المولى الولد من امته ^{قد}

قد لقوله صلى الله عليه وسلم اعنتها ولدها الضمير راجع الى المارية القطبية ام ابراهيم رضي الله عنهما ^{قد} قد لان وطى الامة يقتضيه قضاء الشهوة دون الولد فلا بد من الدعوى بخلاف العقد لان الولد يتعين مقصودا منه فلا حاجة الى الدعوى ^{قد}

قد لان الموت على هذا الوجه ليس بتطحي فلم ينعقد السبب في الحال واما الموت المطلق فكان قطعاً فالملوك يكون مدبراً مطلقاً ^{قد} قد لان ثبت حكم التدبير في آخر جزء من اجزاء حيواته لتحقق تلك الصفة فيه فلهاذا يعتبر من الثلث المدبر هنا ^{قد}

له اذ بدعوة الاول يتعين الولد مفصودا منها فصارت فراشا كالمكرحة

له بمحمد قوله بلا لعان لان الفراش ضعيف

له لان حق الحرية يسرى الى الولد كالتدبير الا يرى ان ولدا تحرة حر وولدا لثقة رقيق ههنا

له لما روي انه عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد من غير ذلك وان لا يبعن في دين

له لانه الحاجة الى الولد اصلية فقدم على حق الورثة والدين كالتكفين بخلاف التدبير لانه وصية بما هو من ذواتها ما يحج

له لان نسب الولد ثابت منه فثبت امومية الولد لانها تتبعه

له هذا اذا لم يكن الابن وطئا اما اذا وطئها لا يثبت هذه الاحكام

له لان الاب يملك ما في الابن عند الحاجة

له لثبوت الملك مستندا لما قبل العلوق

له ضرورة صحة الاستيلاء واذا صح الاستيلاء

له في ملكه لا يلزمه عقربا

له العقر في الحر امر مقرر والمثل وفي الامه

له ان كانت بكرا عشر فتمت وان كانت ثيبا

له نصف عشر فتمت

له لعلوق الولد حر لامل اذ النسب يثبت

له مستندا الى وقت العلوق والضمان يجب

له في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملك الاب

له ملا لظهور ولايته حينئذ وكذا الاب ورقه

له بمنزلة موه لانه قاطع للولاية هذا اذا جادت

له به بعدموت الاب لستة اشهر اما اذا جادت

له به لاقل من ستة اشهر لا يثبت من الجدة

له كذا في الكفاية

له مثلا لانه ثبت النسب في نصيبه لصادقه

له ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزى

له لما ان سببه لا يتجزى وهو العلوق اذ الولد

له الولد الواحد لا يتعلق من مائتين

له مثلا لان الاستيلاء لا يتجزى عندهما وعنده

له يصير نصيبه ام ولد له ثم يملك نصيبه صاحبه

له بالضمان وهو ذكره بقوله وعليه الخ

له بعد والعقر مقرر المثل المرأة الحرة اذا وطئ

له بشبهة وعشر فتمت الامه لو كانت بكرا ونصف

له عشر فتمت لو كانت ثيبا وهو ما ذكر الكرخي

له مثلا لانه وطئ جارية مشتركة اذ ملكه يثبت

له بعد الوطئ حكما للاستيلاء فينصبه الملك

له في نصيب صاحبه

له مثلا لاستوائهما في سبب الاستحقاق فيستويان

له فيه

له مثلا لصحة دعوى كل واحد منهما في نصيبه في

له الولد فيصير نصيبه منها ام ولد تبعا لولدها

له ههنا

نسبه بغير اقرار وان نفاه انفق بقوله وان زفها فجاءت بولد فهو
في حكم امه واذا مات المولى عتقت من جميع المال ولا تلزمها السعاية
للغرماء ان كان على المولى دين واذا وطئ الرجل امه غيره يتكاح
فولدت منه ثم ملكها صارت ام ولد له واذا وطئ الاب جارية
ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه وصارت ام ولد له وعليه
قيمته وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها وان وطئ ابنا لآب مع
بقاء الاب لم يثبت النسب فان كان الاب ميتا يثبت النسب من الجدة
كما يثبت من الاب واذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه
احدهما ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له وعليه نصف عقرها و
نصف قيمتها وليس عليه شيء من قيمة ولدها واذا ادعيا معا ثبت
نسبه منهما وكانت الام ام ولد لهما وعلى كل واحد منهما نصف
العقر فصاحبا بماله على الاخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث
ابن كامل وهما يرثان منه ميراث اب واحد واذا وطئ المولى جارية
مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب ثبت نسب الولد
منه وكان عليه عقرها وقيمة ولدها ولا نصيب ام ولد له وان كذب
في النسب لم يثبت كتاب المكاتب واذا كانت المولى عبدة او امه
على مال شرطه عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتب ويجوز ان يشرط

من زفها
الولد الثاني
الولد الثالث
الولد الرابع
الولد الخامس
الولد السادس
الولد السابع
الولد الثامن
الولد التاسع
الولد العاشر
الولد الحادي عشر
الولد الثاني عشر
الولد الثالث عشر
الولد الرابع عشر
الولد الخامس عشر
الولد السادس عشر
الولد السابع عشر
الولد الثامن عشر
الولد التاسع عشر
الولد العشرون

ملا يعني يجب على كل منهما نصف العقر فصا لاعداء الفاشة في الاشتغال بالاستيفاء الا ان يكون نصيب احدهما اكثر من نصيب الآخر
فاخذ الزائد اذ الشرع يجب لكل منهما بقدر ملكه
ملا لانه في معنى المرفوع حيث اعتمد ثيبا وهو ان كسبه فلم يرض بكونه رقيقا فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب
ملا لان المرفوع اعتمد ثيبا وهو الملك ظاهرا وان لم يكن حقيقة
ملا وللمكاتب ان يبيع تلك الجارية لانها ملكه دون الولد لانه حر كان ابن المولى
ملا لان فيه ابطال ملك المكاتب فلا يثبت الا بتصديقه
ملا الكتابة هي تحرير المملوك يد في الحال ورقية في المال

سد لان الكاتبة عقد معاوضة فاشبه الثمن في البيع
سد اي بان يقول كاتبك على الف درهم الى سنة على ان تعطيني كل شهر كذا
سد اي يجوز عقد الكاتبة على ان يؤدى في كل شهر مقدارا معلوما من بدل الكاتبة
سد فانه اذا عقد كان من اهل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز
سد لان موجب الكاتبة مالكية اليد في حق المكاتب ولذا ليس له المنع من الخروج الى السفر
سد لانه ليس من الاكساب لما فيه من شغل ذمته بالمهر والنفقة
سد يعني كالرغيف وضوء والصلح ونحو ذلك وأغلام تجزئته لانه ممنوع من التبرع فان وهب على عومن لم يصح ايضا
لانه تبرع ابتداء ^{جوهرة}

سد لان بالدعوة ثبت نسبته منه فيتبعه
في الكاتبة
سد لان في حكم مملوكه وكان كسبه له
سد فتكون لها حق بكسبه لان لادم رجلا
على الاب في تبعية الولد
سد لانها تخرج بعقدا كاتبة من يد المولى
فصار كالا جني في حق نفسها
سد وهو عشرة القيمة ونصف عشريتها
في الثيب
سد من انه يجوز له البيع والشراء والسفر
ولا يجوز له الزواج
سد لان المكاتب اهل لان يكاتب فيتكاتبان عليه
كما لو كان حرا فاشترىها بعقدا كان عليه
سد اي اذا اشترى المكاتب زوجته التي
ولدت منه فالتكاح والولد معها
وان لم يكن الولد معها فله بيعها عند الخيعة
وقالا لا يجوز بيعها
سد صورته اذا زوج عبده من امته و
استولدها العبد ثم فارقا ثم المولى كاتب
العبد ثم اشترى امرأته دخل ولدها في
الكاتبة لان امية الولد يستند الى حالة التكاح
فتبين انها ام ولد
سد اي جهته ربحي منها وصول المال اليه
وبهذا يجد الصدقة له وان كان حرا
سد لان المكاتب كسبا لا مملوكا غير ان المكاتب
يكني للعصاة في تولاد حتى ان القادر على المكاتب
يخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكتفي في
غيرها حتى لا يجب نفقة الاخ الاعلى لموسر
سد اي مكاتب عجز عن اداء وظيفة مقطوعة
من بدل الكاتبة
داماد

المال حلالا وموطلا ومجتمعا ويجوز كاتبة العبد الصغير اذا كان يعقل
البيع والشراء واذا صحت الكاتبة خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج
من ملكه فيجوز له البيع والشراء والسفر ولا يجوز له الزواج الا
باذن المولى ولا يهب ولا يصدق الا بالشيء اليسير ولا يتكفل فان
ولده ولي من امه له دخل في كاتبة وكان حكمه حكمه وكسبه له
وان زوج المولى عبده من امته ثم كاتبة فولدت منه ولدا دخل
في كاتبة وكان كسبه لها وان وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر وان
جنى عليها او على ولدها لزمته الجناحة وان ائلفها لغيره واذا
اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كاتبة وان اشترى ام ولد له
دخل ولدها في الكاتبة ولم يضره بيعها وان اشترى ذراحم محرم
منه لا ولاد له لم يدخل في كاتبة عند ابى خيفة واذا عجز المكاتب
عن نجم نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقضيه او مال يقدم اليه
لم يعجل تجيزه وانظر عليه المؤمنين او الثلاثة وان لم يكن له دين
وطلب المولى تجيزه عجزه وفسخ الكاتبة وقال ابو يوسف لا يجزى
حتى يوالي عليه بخان واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرق وكان
ما في يده من الاكساب لولاه وان مات المكاتب وله مال لم تنسخ
الكاتبة وقضيت كاتبة من اكسابه وحكم بعقده في آخر جزوه

سد لان يؤدى في كل شهر مقدارا معلوما من بدل الكاتبة
سد لان موجب الكاتبة مالكية اليد في حق المكاتب ولذا ليس له المنع من الخروج الى السفر
سد لانه ليس من الاكساب لما فيه من شغل ذمته بالمهر والنفقة
سد يعني كالرغيف وضوء والصلح ونحو ذلك وأغلام تجزئته لانه ممنوع من التبرع فان وهب على عومن لم يصح ايضا
لانه تبرع ابتداء
سد لان بالدعوة ثبت نسبته منه فيتبعه
في الكاتبة
سد لان في حكم مملوكه وكان كسبه له
سد فتكون لها حق بكسبه لان لادم رجلا
على الاب في تبعية الولد
سد لانها تخرج بعقدا كاتبة من يد المولى
فصار كالا جني في حق نفسها
سد وهو عشرة القيمة ونصف عشريتها
في الثيب
سد من انه يجوز له البيع والشراء والسفر
ولا يجوز له الزواج
سد لان المكاتب اهل لان يكاتب فيتكاتبان عليه
كما لو كان حرا فاشترىها بعقدا كان عليه
سد اي اذا اشترى المكاتب زوجته التي
ولدت منه فالتكاح والولد معها
وان لم يكن الولد معها فله بيعها عند الخيعة
وقالا لا يجوز بيعها
سد صورته اذا زوج عبده من امته و
استولدها العبد ثم فارقا ثم المولى كاتب
العبد ثم اشترى امرأته دخل ولدها في
الكاتبة لان امية الولد يستند الى حالة التكاح
فتبين انها ام ولد
سد اي جهته ربحي منها وصول المال اليه
وبهذا يجد الصدقة له وان كان حرا
سد لان المكاتب كسبا لا مملوكا غير ان المكاتب
يكني للعصاة في تولاد حتى ان القادر على المكاتب
يخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكتفي في
غيرها حتى لا يجب نفقة الاخ الاعلى لموسر
سد اي مكاتب عجز عن اداء وظيفة مقطوعة
من بدل الكاتبة
داماد

سد لقول على رضائته تعالى عنه اذا تولى على المكاتب بخان ردة الى الرق
سد لانه ظهر انه كسب عبده وهذا لانه كان موقوفا عليه او على مولاه وقد زال التوقف بالبعث
سد لان الكاتبة عقد معاوضة ولا تبطل بموته كما لا تبطل بموت مولاه اذا المعاوضة تقتضي المساواة
سد اي اديت بدل كاتبة من ذلك المال
جميعه

لأن بدل الكتابة هو سبب الاداء موجود قبل الموت فيستدل الاداء الى ما قبله فيجعل اداءنا شبه كادائه داماد
 من اد اى ان مات المكاتب ولم يترك مالا يبق يبدل الكتابة
 من سورة فان تزوج المكاتب غيره فولدت منه ثم اشترى من صاحب الامه من مال الكتابة ثم مات المكاتب
 وترك ولدا مشترى فان ادى الكتابة حالا عتق ولا يرد في الرق
 من سورة مكاتب اشترى جارية فوطئها لم يأت بولد فاعترف به ثم مات عنه مشكلا
 من لان حكم العقد لم يسر اليه لكنه اذا ادى في الحال فقد ظهر ان اباه مات عن وفاء وان الكتابة باقية وان مات حرا
 من اما الاول فلان المخز والخنزير لا يستحقه المسلم لانه ليس بمال في حقه فلا يصلح بدلا للكتابة فيفسد العقد واما الثاني فلان
 قيمته مجهولة قدرا وجنسا ووصفا فحققت
 لنجالة هذه

من اجزاء حياته وان لم يترك وفاء وترك ولد مولودا في الكتابة
 في كتابة امه على خضومه واذا ادى حكا بعتق به قبل موته وعتق
 الولد وان ترك ولدا مشترى قبل له اما ان تودى الكتابة حالا ولا
 ردت في الرق واذا كاتب المسلم عبده على خيرا وخنزيرا وعلى قيمة
 نفسه فالكتابة فاسدة فان ادى الخمر عتق ولو زعمه ان يسعى في قيمته
 ولا ينقص من المسمى وزاد عليه وان كاتبه على حيوان غير موصوف
 فالكتابة بائنة واذا كاتب عبده كتابة واحدة بالف درهم ان اديا
 عتقا وان عجز اذ الى الرق وان كاتبها على ان كل واحد منهما من
 عن الآخر جازت الكتابة وانما ادى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما
 ادى واذا عتق المولى مكاتبه عتق بعتقه وسقط عنه مال الكتابة
 واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل له اذا مال الى ورثة
 المولى على مجموعهم فان عتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه وان عتقوه
 جميعا عتق وسقط عنهم مال الكتابة واذا كاتب المولى ام ولد جاز وان
 مات المولى سقط عنها مال الكتابة وان ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار
 ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد
 له واذا كاتب مدبرة تجاز فان مات المولى ولا مان له كانت بالخيار
 بين ان تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته صح

لانه وجب عليه رد قيمته لفساد العقد
 وقد نقد ذلك بالعتق فيجب رد قيمته كما
 في البيع الفاسد اذا تلف البيع
 من لان المولى لم يرض بالنقصان والعبد رضى
 بالزيادة لانه لا يتطل حقه في العتق لان
 اعتقه اولى له من الرقبة الى آخر عمره
 من اى على المسمى ان كانت زائدة عليه فيس
 في قيمة نفسه بالغة ما بلغت
 من لانه ما التزمه الا مقابلا بمصون العتق
 له وقد حصل دونه
 من لان الكتابة من اسباب العتق والعتق
 حق للمكاتب وكل ما سببه حقه فلا يتطل
 بموت المولى
 من لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب
 انفق كذلك فبقى هذه الصفة ولا يتغير الا
 ان الورثة يخلفونه في الاستيفاء
 من لانه لا يملكه فان المكاتب لا يملك سبب
 من اسباب الملك والوراثة منها
 من لانه لم يملكه اذ المكاتب لا ينتقل من ملك
 المورث الى ملك الورث
 من لانه لو عتق عبدا فاشترى كان ينفذ عتقه
 لان في العتق كل واحد من الورثة مالك وفي
 الكتابة ليس بمالك
 من لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة فانه
 حقه فاذا برى المكاتب عن بدل الكتابة
 يفتق كما اذا ابراه المولى هذه

من اجزاء حياته وان لم يترك وفاء وترك ولد مولودا في الكتابة
 في كتابة امه على خضومه واذا ادى حكا بعتق به قبل موته وعتق
 الولد وان ترك ولدا مشترى قبل له اما ان تودى الكتابة حالا ولا
 ردت في الرق واذا كاتب المسلم عبده على خيرا وخنزيرا وعلى قيمة
 نفسه فالكتابة فاسدة فان ادى الخمر عتق ولو زعمه ان يسعى في قيمته
 ولا ينقص من المسمى وزاد عليه وان كاتبه على حيوان غير موصوف
 فالكتابة بائنة واذا كاتب عبده كتابة واحدة بالف درهم ان اديا
 عتقا وان عجز اذ الى الرق وان كاتبها على ان كل واحد منهما من
 عن الآخر جازت الكتابة وانما ادى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما
 ادى واذا عتق المولى مكاتبه عتق بعتقه وسقط عنه مال الكتابة
 واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل له اذا مال الى ورثة
 المولى على مجموعهم فان عتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه وان عتقوه
 جميعا عتق وسقط عنهم مال الكتابة واذا كاتب المولى ام ولد جاز وان
 مات المولى سقط عنها مال الكتابة وان ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار
 ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد
 له واذا كاتب مدبرة تجاز فان مات المولى ولا مان له كانت بالخيار
 بين ان تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته صح

بعد لان كتابتها بطلت واستفت الفائدة في ابقائها لانها معتقة مجانا من جهة كونها ام ولد بحجبه

بعد فاخذت العقر من مولاها لانه لا اجنبي في منافعتها بحجبه
 من لانه تلقى بها جنتا حرية عاجلة يبدل وهي الكتابة وعاجلة بغير بدل وهي مومية الولد فختار ايهما شاءت
 من لانه انما قيد بقوله ولا مال له لانه لو كان له مال غير ما وهي تخرج من ثلث المال عتقت بالثبوت وسقط عنها المكاتبه لو فوج
 الاستغناء بها عن اداء المال فكان هذا بمنزلة ما لو اعترف المولى مكاتبته من حواسن الهدايا
 من لانها استحققت حرية الثلث ظاهرا فالاشد لا يذتر مال في مقابلة ما يستحق حريته مجانا فبقى البذل جميعا في مقابلة
 ثلثي الرقبة كما اذا طلق امرأته ثنتين ثم طلقها ثلثا على الف يصير كل الالف في مقابلة الواحدة الياقية داماد

مد يعني اذ لم يكن هناك صاحب فرض في حال اما اذا كان فله الباقي بعد فرضه لانه عصبة ومعنى قوله في حال اي حاله ولو لم
 كالبنات بخلاف الابن فان له حال فرض وحال تعصيب فلا يرث المعتق في هذه الحالة
 فلو مات المعتق وترك بنتا ومعتقا يكون النصف للبنات والباقي للمعتق
 طوط قوله فان له حال فرض وحال تعصيب كالومات المعتق وترك بنتا وابا وصغيرا ترث البنات نصف ما تركه ويرث الابا بالنسبة
 مع الباقي ولا يرث المعتق شيئا على هذا التقدير
 مد سورة امرأة اعتقت عبدا ثم اعتق هذا المعتق عبدا له فلولاء الثاني للمعتق فان مات المعتق فلولاء والمعتق الثاني
 للمعتقة
 مد هو لفظ الحديث بعينه هو ان يموت الرجل فيترك ابنا وابن ابن فالولاء لابن دون ابنة الابن من قولهم هو كبير اهم
 اي اقر بهم في النسب مشكلات

مد بضم الكاف وسكون الباء القرب
 كذا في الهداية
 مد بان قال انت مولاي ترثني اذا مت و
 تعقل عني اذا جئت فيقبل الاخر فذلك مقت
 صحيح واسار اليه بقوله على ان يرثه الخ
 مد يعني يعطي له الرجل دية جناية من ولائه
 صح ان لم يكن مولاي جناية محمد
 فانه اذا كان معتقا لم يصح عقدا الموالاة لقوة
 ولواء المعتاقة داما
 مد لقوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فاتهم
 نصيبهم والآية في حق الموالاة
 مد اي على المولى الذي اسلم على يده ووالاه
 والذي والاه وقد كان اسلم على يد غيره
 وفي اللغة اسم لما يجنيه اي يكسبه المرء من شر
 من الجناية عبارة عن التعدي الواقع في
 النفس والاطراف تسمية للفعل بالمصدر
 اي اعضاء الانسان
 مد اي بان ضحت حتى صار له حدة يقطع
 بها وليس المراد ما يكون في طرفه حديد
 مد والمراد به بيان انواع قتل يتعلق به
 الاحكام الآتية ولا فالقتل انواع كثيرة
 كالرجم والقصاص وقتل الحر
 مد لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا
 جزاؤه جهنم جحمة
 مد لقوله عليه السلام العمد قدوة في موجه
 قدوة هذه

وان لم يكن له عصبة من النسب فيرثه للمعتق فان مات المولى ثم مات
 المعتق فيرثه لبني المولى دون بناته وليس للنساء من الولاء الا
 ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كابن او كانت من كابن واذا
 ترك المولى ابنا واولاد ابن آخر فيرث الميراث لابن دون بنات الابن
 والولاء للكبير واذا اسلم رجل على يد رجل ووالاه على ان يرثه ويقتل
 عنه او اسلم على يد غيره ووالاه فالولاء صحيح وعقده على مولاه
 فان مات ولا وارث له فيرثه للمولى وان كان له وارث فهو وارث
 منه والمولى ان يقتل عنه بولاه الى غيره ما لم يقتل عنه فاذا عقل
 عنه لم يكن له ان يتحول بولاه الى غيره وليس للمولى العقاقرة ان
 يؤول الى احدا كتاب النيات القتل على خمسة اوجه غل وشبه
 عمد وخطا وما اجرى مجرى الخطا والقتل بسب فالعمد ما قصد منه
 بسلاح او ما اجرى مجرى السلاح في تزيق الاجزاء كالجدد من
 الخشب والحجر والبنار وموجب ذلك المأثم والقود الا ان يعفو
 الاولياء ولا كفارة فيه وشبه العمد عند ابن خنيفة ان يقتل الضرب
 بما ليس بسلاح ولا ما اجرى مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد
 اذا ضربته بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يعمد
 ضربه بما لا يقتل غالباً وموجب ذلك على القولين المأثم والكفارة

مد اي ان لم يكن له عصبة من النسب فيرثه للمعتق فان مات المولى ثم مات
 المعتق فيرثه لبني المولى دون بناته وليس للنساء من الولاء الا
 ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كابن او كانت من كابن واذا
 ترك المولى ابنا واولاد ابن آخر فيرث الميراث لابن دون بنات الابن
 والولاء للكبير واذا اسلم رجل على يد رجل ووالاه على ان يرثه ويقتل
 عنه او اسلم على يد غيره ووالاه فالولاء صحيح وعقده على مولاه
 فان مات ولا وارث له فيرثه للمولى وان كان له وارث فهو وارث
 منه والمولى ان يقتل عنه بولاه الى غيره ما لم يقتل عنه فاذا عقل
 عنه لم يكن له ان يتحول بولاه الى غيره وليس للمولى العقاقرة ان
 يؤول الى احدا كتاب النيات القتل على خمسة اوجه غل وشبه
 عمد وخطا وما اجرى مجرى الخطا والقتل بسب فالعمد ما قصد منه
 بسلاح او ما اجرى مجرى السلاح في تزيق الاجزاء كالجدد من
 الخشب والحجر والبنار وموجب ذلك المأثم والقود الا ان يعفو
 الاولياء ولا كفارة فيه وشبه العمد عند ابن خنيفة ان يقتل الضرب
 بما ليس بسلاح ولا ما اجرى مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد
 اذا ضربته بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يعمد
 ضربه بما لا يقتل غالباً وموجب ذلك على القولين المأثم والكفارة

مد لان ان يموت القاتل او يعضد الاولياء فيقطع القود لغوات حمل الاستيفاء في الاول وسقوط حقهم في الثاني
 مد قوله ولا كفارة فيه لانه كبيرة محزنة وفي الكفارة معنى العيادة فلا يناسبها
 مد سمي به لان في هذا الفعل معنى الهدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطاء باعتبار عدم قصده الى القتل لان
 التي استعمالها ليست بالة القتل والعاقل انما يقصد الى كل فعل بالته فاستعماله غير آلة القتل دليل عدم قصده اليه فكان خطأ
 يشبه العمد
 مد لما اخرج ابو داود والنسائي في الصحيحين الآتية
 مد لانه لما كان يقتل به غالباً صار بمنزلة الآلة الموضوع له
 مد لانه قتل وهو قاصد في الضرب
 مد لانه خطأ فظلم الى الآلة

لأنهم اجتمعوا على قتله وزهق الروح لا يتبعن فصا ركل واحد مستوفيا جميع حقه ^ك
وقال الشافعي يقتل بالاول منهم ويجب للباقي المال فان اجتمعوا ولم يعرف الاول قتلهم وقسمت الديات بينهم وقيل
يقرب بينهم فيقتل من خرجت قرعته له ^{هـ}
لأن حقه في القصاص وقدمات فصا ركا اذا مات القتال ^ك
لأن كل واحد قاطع بعض اليد فلا مماثلة لأن الانقطاع حصل باعتماد يديهما على السكين عند الامرار والمحل متجز فيصاف
البعض الى كل واحد بخلاف النفس لأن زهوق الروح لا يتجزى ^{وأماد}
لأن التلغ حصل بضعلها فيجب عليها نصف الدية على كل منهما الربع ^د
لأن تساويهما في سب الاستحقاق يوجب التساوي في الاستحقاق ^{رس}

لأن القود ثابت لها على الكمال لكن كل
منها لم يستوف حقه كما هو فلهما بالضرورة
اعتبار مالية الاطراف كما سبق حق المظلوم
على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف ما اذا
كان القصاص في النفس حيث يكفي فيه بالقتل
لها بدون الدية ^{رس}

لأن الحاضران يستوفيان حقه ولا يجب عليه
التأخير لبعض الاخر لشوق حقه بغير حق
الاخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او يغضو
مجانا او سلما فاذا استوفى الاول تمام حقه
بالتقود بقي حق الثاني في تمام دية يد واحدة
لأن الاطراف ليست كالنفس ^د

لأنه لا تامة في اقاربه بالعقوبة على نفسه
بخلاف الاقرار بالمال فانه على المولى ^{رس}

بجمع دية مصدر من ودى القاتل المقتول
اذا اعطى ولته المال الذي هو بدل النفس بقتل
المال الذي هو بدل النفس الدية تسمية بالدية
والاثر اسم للواجب على ما دون النفس
حاشية الخطأ

لأنه في باب المنايات في قوله وفيه دية
مغلظة على العاقلة ^{رس}

لأنه وصفي التغليظ ان توجب شيئا فيه لا توجب
في الخطأ ^{بجمعه}

لأنه لقوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة
الابل وابن مسعود رضى الله عنه قال بالتقيط
اربعا ^{هـ}

لأنه يعني لا يزداد في الداهم والدانبر على عشرة
درهم والالف دينار ^{رس}

بكره الرواء اي من القصة ^د

لأنه من باب المقدرات فيقف على التوقيف
اي على السماع من الشارع ^ك

غير ذلك فان حضر واحد قتل به وسقط حق الباقي ومن وجب عليه
القصاص فمات سقط القصاص واذا قطع رجلا يد رجل واحد فلا
قصاص على واحد منهما وعليها نصف الدية وان قطع واحد يميني
رجلين فحضر اقلهما ان يقطع اياه ويأخذه منه نصف الدية فيقسمانها
نصفين وان حضر واحد منها قطع يده فلا خير عليه نصف الدية وان
اذا اقر العبد بقتل المولى فله القود ومن رمى رجلا عمدا فقد التهم
منه الى آخرها فاعليه القصاص الاول والدية للثاني على عاقلة
كتاب الديات اذا قتل رجل رجلا شبه عمدا فعلى عاقلة دية مغلظة
وعليه كفاية ودية شبه العمد عبد في خيفة واي يوسف مائة من
الابل اربعا وخمسون وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون
وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ولا يثبت التغليظ
الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ وقيل الخطأ يجب
به الدية على العاقلة والكفاية على القاتل والدية في الخطأ مائة من
الابل الخماسا عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون
وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن العين الف دينار ومن الورق
عشرة الاف درهم ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابي
وقال ابو يوسف ومحمد من البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل

على نصف دية
الانسان لان
دية النفس
على دية
الانسان لان
دية النفس
على دية
الانسان لان
دية النفس

على كل بقرة
مائة من
الابل

لأنه لقوله تعالى فخرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الآية ^{هـ}
لأنه يجب الدية من الذهب في الخطأ وشبه العمد الف دينارها ^{بجمعه}

لأنه لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه كذلك ^{رس}

لأنه لما روى الامام محمد بن الحسن الشيباني مسندا الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال على اهل الورق من الدية عشرة الاف درهم وعلى اهل الذهب الف دينار
لأن مالية الغير محمولة فلا يجوز التعديروا اما التعدير بالابل فهو معروف بالاف والمشورة
لأن فائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما اذا صاح القاتل مع ولي القتل على اكثر من مائة بقرة فلهما على قولها لا يجوز
كما لو صاح على اكثر من مائة الابل حاشية الخطأ

[illegible]

فك لغوات منفعة التكلم بقطعه وكذلك وقطع
بعض اللسان اذا حجز عن أداء أكثر الحروف
ولو قدر على أكثرها يجب فيه حكومة عدد
لان الافهام حاصل من دخول تجتمعت
لأن في قطع تقويت منفعة الایلاج و
كذا قطع حشفته لانها الاصل في منفعة الایلاج
والدق تجمعت
لما روى ان عمر رضي الله عنه قضى رجل
على أربع ديات بضرية واحدة على رأسه بحيث
ذهب بها عقله وسبحه وبصره وكلامه
تجمعت
لأن معنى اذا كانت الجنابة خطا بخلاف ما لو كان
عمدا كما حرق الجنائيات س
لأننا افوت جنس منفعة على التكامل او ازال
جمالا مقصودا في الادمى على الجمال يجب كل الدية
لاتلاف الناس من وجه وهو ملحق بالاتلاف من
كل وجه نظيما للادمى هذه
لأن لغوات منفعة الارضاع وفي ثدي الرجل حكومة
عدا ان ليس فيه تقويت المنفعة والجمال تجمعت
لأن لا يكتب صلى الله عليه وسلم لعروب حرم وهو في
العين الواحدة نصف الدية وفي البدن الواحدة نصف
الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية ولأن في تقويت
الاشين تقويت جنس المنفعة وكان الجمال فيجب
كل الدية وفي تقويت احدهما تقويت النصف
فيجب نصف الدية ع س
نقد واذا كان الواجب في اكل كل الدية وهي
اربعة كان احدها ربع الدية وفي ثلاثة منها
ثلاثة ارباعها هـ
لأن معنى ان عشر الدية الواجب بازاء كل اصبع
نما هو بمائة مائة مائة فيها فيه ثلثة مائة
كان لكل واحد منها ثلثة مائة مائة مائة مائة
لكن منها نصفه تخمسها الهذاه
لأن ما اخرج ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السن
خمسا من الابل انتهى ومن الدراهم خمسمائة درهم
ع

بعد لاطلاق ما روينا وهذا اذا كان خطاء فان كان عدا ففيه القصاص وقد مر في الجنايات **هـ** فلا لان المتعلق تقوية المنفعة لا لقوات الصورة **هـ**
 ملك وهو ما يكون في الوجه والراس من الجراحة **ح** فقد وهي التي تظهر الدم ولا تسيله بل تجتمع في موضع الجراحة كالدمع من العين **د**
 تده وهي التي تصل الى السمحاق وهي جلدة رقيقة بين المحر وعظم الرأس **هـ** ملك وهي التي تصل الى الدماغ وهي جلدة تجمع الدماغ **د**
 ملك لما أخرجه عبد الرزاق عن الحسن وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشيء **ح**
د وهي ان يقول المخرج عبد الله بن مسعود الاثروعة اى مع هذا الاثر ثم ينظر المفاوت ما بين القيمتين فما نقص من قيمته وجب بنسبته من دمه **هـ**
 ملك لما مر في كتاب عمر بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموضحة خمس من الابل **د** ملك لما روى عنه عليه السلام وفي الهاشمية عشر
 من الابل **د** ملكا فيكون خمسة عشر من الابل لما روى عنه عليه الصلاة والسلام وفي المنقلة خمسة عشر من الابل **ح** **د**
 ملكا لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال وفي الامة وروى وفي المأمومة ثلث الدية **د**

لإحتمال انه تقادم زناه فيسقط الكد ولم يقدر ابو حنيفة لذلك تقديره وافوضه الى رأى القاضى مشكلات

ثم قوله فعدلوا الخ صهورة التعديل في السران يبعث القاضي بإسماء الشهود إلى العدل يكتب فيه اسماءهم ومجالتهم وسوفهم حتى يعرف العدل ذلك فيكتب تحت اسم من كان عدلا عدلا جازا الشهادة ومن لم يكن عدلا فلا يكتب تحت اسمه شيئا او يكتب الله يعلم وصورة التعديل في العلانية ان يجمع بين العدل والشاهد فيقول العدل هذا هو الذي عدلته ^{عيني}

ولا الحاكم لقصة ما عزر ضلله عنه فإنه صلى الله عليه وسلم أخرا لقامة عليه إلا أن اقتراب مرات في أربعة
محاسن فلو ظهروا ونهاها آخرها ثبوت الوجوب

بِكَلَامِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَحَمْدُهُمَا
وَقَدْ أَحْبَبْنَاهُ هَذَانِ

فأى المكان الواسع لا بد أن يكون من رجه
ولشلا يصيب بعضهم بعضاً

فَمَا أَصْبَعُوا بِهِ قَالَ اصْبَعُوا بِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَصْبَحَ
بِهِ قَالَ اصْبَعُوا بِهِ وَاصْبَعُوا بِهِ وَاصْبَعُوا بِهِ

لا تقولتم في الزانية والزاني فاحدهما
كل واحد منهما مائة جلد لكن نسخ في حق
المصنوع في حق غيره معولا به دور

ثم لما أخرجه ابن أبي شيبة مسنداً قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول كان يؤمر بالوسط فيقطع ثمرة ثم يد في بين مجمرين حتى يلين ثم يضرب به قلنا لا تنب في زمان من كان قال في زمان عمرو بن الخطأ

ع س

نقد اى متوسطا بين البرج وغير المولم
لافضاء الاول الى الهلاك وخلصوا ثانيا عن
المقصود وهو الاتجار

هو لانه ابلغ في ايصال الالم اليه ومبني
هذا الحمد على الشدة في الضرب ^{در}
أي حد الزنا

منه لان الجمع في عضو واحد قد يفضى الى التلغ
وهذا الحد زاجر لا متلف در

فلما اخرجته ابن ابي شيبة موقوفا على
عليه رضي الله عنه كذلك ع س

عَدَّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَعَلَيْهِمْ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ نَزَلَتْ فِي حَقِّ الْأَمْوَاءِ دَرَدَ

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا عَزَّ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَعَلَّ لِسْتِهَا أَوْ قَلْبُهَا هَذِهِ

نحو أي الثوب الملو بالقطن أو الصوف أو غيره فإنما ينزعان ليصل الالم إلى بدنها إلا إذا لم يكن لها غير ذلك

بعد لانه صلى الله عليه وسلم حضر للمغامدية وعلى رضى الله عنه لشراحة وان تركه لا بأس لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر به وهي مستورة بتأبها درد
حيث نقضوا من الاربعة يرجع الواحد الى الحضر

بعد اى حلا القذف لصيرورتهم قذفة بنقصان العدد قبل اقامة الحد

عن
 لوريند الإله
 بلال
 عطف
 أو جنون أو
 غيرة
 أو ما ذكر من
 قوله ما هو
 الخ
 غير ما يستتر
 المعروفة
 يعني في صفة
 الحكمة في قول
 (الجموع) ١١٥
 لأن الموضوع
 تشبيه

ومتى زنى فاذا بينوا ذلك وقالوا رأيناها وطئها في فراجها كالميل في
 التكلية وسألا القاضي عنهم فعدوا في الشتر والعلائية حكم بشهادتهم
 والاقراران بقول البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربع
 مجالس من مجالس المقر كل اقروده القاضي فاذا تم اقاربه أربع مرات
 سأله الامام عن الزنا ما هو وكيف هو وابن زنى ومن زنى فاذا بين ذلك
 الزمه الحد فان كان الزاني محصناً رجمه بالجماعة حتى يموت بخرجه الى ارض
 فضاء ويتبدى بالشهود برجمه ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود من
 الابتداء سقط الحد وان كان مقراً ابتداء الامام ثم الناس ويعسل
 ويكفن ويصل عليه وان لم يكن محصناً وكان خراً فقدم مائه جلدة
 يأمر الامام بضربه بسوط لا مائة له ضرباً متوسطاً يترفع عنه ثيابه
 ويفرق الضرب على اعضائه الاراسه ووجهه ورجله وان كان عبداً
 جلده خمسين كذلك فان رجع المقر عن اقاربه قبل اقامة الحد عليه
 او في وسطه قبل رجوعه وحلى سبيله ويستحب للامام ان يلقن للمقر الرجوع
 ويقول له لعلاك لمست او قتلت او قتلت والرجل والمرأة في ذلك سواء غير ان
 المرأة لا تنزع عنها من ثيابها الا القرو والجسوان يحرقها في اليوم جاز
 ولا يقم المولى الحد على عبده الا باذن الامام واذا رجع اخذ الشهود
 الحكم قبل الرجم ضربوا الحد وسقط الرجم فان رجع بعد الرجم حذا بالراجع

اريد بها التوجيم
مستورة

مد لان الشهادة تثبت باقامة الحد والراجع صار قاذفا في الحال بالشهادة السابقة
مد فان الاحصان يطلق عليها قال الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات امما حللن فاجماع الامة
مد لقول ابن عمر رضي الله عنهما من اشرك بالله فليس بمحصن
مد لان الاحصان يطلق عليه لقول الله تعالى والمحصنات من النساء امما تنكحن اي تزوجن
مد وانما اشترط هذا التكامل الجنابة بواسطة تكامل النعمة وذلك لان الرجم نهاية في العقوبة فيكون سببه نهاية في الجنابة ايضا ونهاية
الجنابة انما يكون اذا وجد هذه الشروط في الزاني

مد حتى ان المملوك اذا كان بينهما وطئ بكاح
صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذلك
الكافران وكذا المحر اذا تزوج اممة او صغيرة او
مجنونة ووطئها لا يكون محصنا لوجود النقص في
نكاح هؤلاء لعدم تكامل الجنابة داماد
ففي الحرية والبلوغ والعقل

مد لقول تعالى فاجلدوا حيث لم يذكر التعزيب
والسكوت في موضع الحاجة الى البيان تمام البينة
مد

مد وذلك تعزير وسياسة لانه قد يفيد في
بعض الاحوال فيكون الرأي فيه الى الامام
مد

مد من اقامة سبب الحد اعني الاشهاد
مد قوله لم يقطعهم صفة حد متقدم
مد

مد اي بما يوجب كارتنا والسرفه
مد

مد ككيد يودي الى هلاك الولد وهو نفس
محترمة

مد لان الشاهد في الحدود مخبرين حسيين
اداء الشهادة والستر فالخير ان كان لا اختيار
الستر فالاقدام على الاداء بمده لسوء باطنه
من حقد او عداوة حركة فيتهم فيها والامصار
فاسقا

مد لان الدعوى فيه شرط فيجل تأخيرهم على
اشهاد الدعوى فلا يوجب تفسيقهم
مد

مد لان الشبهة حكية لانها نشأت عن دليل وهو
قوله عليه السلام انت ومالك لا بيك والابوة
قائمة في حق الجحد

مد لان بين الانسان وبين ابويه وزوجه وسيد
النسب ط في الانتعاج بالحق واستخدام جوارهم
فكان مظنة حل لوطي على نوحهم انه من الاستخدام
مد لان الابن يتناول مال ابويه ويستغنى به الاكل
والصرف وكذا الزوج في مال الزوجة وكذا
العبد في مال مولاه

مد لان الدعوى فيه شرط فيجل تأخيرهم على
اشهاد الدعوى فلا يوجب تفسيقهم
مد

مد لان اعتماد دليل وهو الاخبار في موضع الاشتباه اذا الانسان لا يميز بين امراته وبين غيرها في اول الوهلة
مد وقال حسبها امرأتى اذ بعد طول العصبه لا يشتبه عليه امراته
مد لان ليس بزا لا اختلاف الصابة رضي الله عنهم في موجه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكيس من مكان مرتفع فاتباع الاحجار
وعبر ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه اماعة الولد واشتباه الانساب
مد لان في معنى الزنا لانه قضاء شهوة في محل مستهي على سبيل الكمال على وجوه تفض حراما لغصده سفي الاء

مد لان ليس في معنى الزنا في كونه جنابة الا انه يميز لانه ارتكب جريمة
داماد

وحده وجنين ربع الدية وان نقص عدد الشهود عن اربعة جذا وشرط
اي الزاجع لان ربع النفس تلف بشهادة

الاخصان ان يكون خرا بالغا عاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا
اي الذي ارتد الرجم لان الصبي والمجنون ليسا باهل للعقوبات

ودخل بها وها على صفة الاحصان ولا يجمع في المحصن بين الجلد والرتيم
اي والحال ان الزوجين لا يجمع بينهما في المحصن لانهم لم يجمع

ولا يجمع في البكرين الجلد والنفي لان زنا الامام ذلك مصلحة فيعزبه
اي في غير المحصن والنفي ان يسوق القاضي الزاني من الشهر والمدة

على قدر ما يراه واذا زني المريض وحده الرجم لان كان حده الجلد لم
يجلد حقه براء واذا زنت الحامل لم تحدد حتى تضع حملها فان كان حدها
اي في زمان ما من

للجلد فحتى تعالى من فاسقها واذا شهد الشهود بحد متقدم لم يقطعهم عن اقامه
اي وان كان عددا الرجم يجلد

بعد عن الامام لم تقبل شهادتهم الا في حد العذف خاصة ومن وطئ
قاعا لم يقطع

اجنبية فيما دون الفرج عزروا لا حد على من وطئ جارية ولديه وولد
اي في غير السبلين كالنبتين والتخنة

ولده وان قال علت انها على حرام واذا وطئ بجارية ابية او امه او زوجه
اي الزاني

او وطئ العبد جارية مولاه وقال علت انها على حرام حد وان قال علت
اي الزاني

انها تحل لي لم يحد ومن وطئ جارية اخيه او عمه وقال علت انها حلال
اي الزاني

حد ومن زنت اليه غير امراته وقتل النساء اتها وزجك قوطها فاحد
اي مهر المثل

عليه وعليه المهرو من وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد ومن
اي من الشبهة العتق

تزوج امرأة لا يجل له نكاحا فوطئها لم يحد عليه الحد ومن اقترأ في
اي الذي ذكر في دبره

الموضع المذكور او عمل عمل قوم لوط فلاحد عليه عند ابى خيفة ويعزر
مد

وقال ابو يوسف ومحمد هو كالزنا ومن وطئ بهيمة فلا يحد عليه ومن زنى
مد

اي احصان
الرجم لا العتق

مد لان الزنا
فوق مرقف
البدن حلة

مد لان الزنا
لاجل البدن
لا يحد عليه

مد لان الزنا
لاجل البدن
لا يحد عليه

مد لان الزنا
لاجل البدن
لا يحد عليه

مد لان الزنا
لاجل البدن
لا يحد عليه

مد لان الزنا
لاجل البدن
لا يحد عليه

مد لان الزنا
لاجل البدن
لا يحد عليه

بد لما أخرجه البيهقي عن الشافعي رحمه الله قال قال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال لا يباح
المجدود في دار الحرب ^{في دار الحرب}

ووجه التسليم أنه عليه الصلوة والسلام لم يرد به حقيقة عدم الإقامة حسا لأن كل واحد
يعرف أنه لا يمكن إقامة المجدود في دار الحرب لا تنفاه ولاية الإمام عنها فكان المراد بعدم الإقامة عدم وجوب المجدد عقابه

من وهو نوعان شرب الخمر ويكفي فيه القليل ولو قطرة ولا يلزم السكر وشرب السكر الحرام غير الخمر لا بد فيه من السكر ^{من السكر}

منه لأن جنابة الشرب قد ظهرت ولم يتعادم العهد والأصل قوله عليه السلام ومن شرب الخمر فاجلدوه فان حاد فاجلدوه ^{هذه}
منه لأن حد الشرب ثبت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا يجزئ الأبرار ابن مسعود وهو شرط قيام الرابحة ^{رعي}

منه لما رواه الدارقطني بسند ضعيف أن عمر
رضي الله عنه أقام المجدد على حراري سكر من التبيد

من التبيد من الزبيب هو التي من ماء الزبيب
إذا طبع أدي طبخة يتخل شرابه مادام حلوا وإذا
ضلا واشتد وقذف بالزبيب على قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله بجل شرابه مادون
السكر وعند محمد والشافعي لا يجل والنبيذ
من الخمر هو ماء التمر إذا طبع أدي طبخة يتخل
شرابه في قولهم مادام حلوا ^{تحتاه}

منه لأنه يمتثلان شرابها مكرها أو مضطرا والرابحة
محتملة أيضا فلا يجب الحد بالشك إلا إذا علم أنه
طابع ^{دأما}

منه لأن السكر من المباح لا يوجب الحد كالخمر
لبن الرمان وكنا شرب الكره لا يوجب الحد ^{بما}
يخرج رسته وهي التي الفرس

منه ليتأدب به ويترجم لأن الظاهر أنه لا يتألم
حال السكر ^{دفع}

منه لا يجمع الصحابة رضي الله تعالى عنهم
اجمعين ^{دور}

منه لأن تكرار الضرب في موضع واحد قد يفضي
إلى التلف وأشار بالتشبيه إلى أنه يتوقى الموضع
الاستثناء في حد الزنا وأنه يضرب بسوط لأعقبة
له ضريا متوسطا ^د

منه لأنه خالص حق الله تعالى في فعل الزوج في كسائر
المجدود وهذا لأنه يمتثل أن يكون صادقا قصار
شبهة ^{دأما}

منه لأن الشرب قد ظهر بالإقرار مرة فيكفي به
كما في القصاص وحد القذف ^{هذه}

منه لأن شهادة النساء لا تقبل في المجدود كشبهة ^د

منه لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات إلى
أن قال فاجلدوهم ثمانين جلده والمراد الرمي
بالزنا بالاجماع ^د قد بطلت القذف

لأن فيه حقه من حيث دفع العار عنه وبإحصائه لما تلونا وبالحمل لأن العبد بالنصف ^د

منه ولما كان معنى الإحصان هنا مغايرا لمعنى الإحصان في الزنا فسر بقوله والإحصان إلى ^د

منه فخرج الصبي والجنون لأنها لا يلحقهما العار ^د فقد لقول ابن عمر رضي الله عنهما من أشرك بالله فليس بمحصن ^د

منه فإنه يحد وهذا إذا كانت أمه حرة مسلمة لأنه في الحقيقة قذف لأنه لا نسب إنما ينفي عن الزنا لا عن غيره ^{هذه}

منه وهم الأصول والفروع لأن العار يلحق بهم فيكون القذف متنا ولا لهم معنى ^د

في دار الحرب أو دار البغي ثم خرج اليانم يقيم عليه الحد ^{باب حد الشرب}
ومن شرب الخمر فأخذ ^{أي ضبط} وبخها ^{أي سوطا} موجود فشهد الشهود بذلك عليه أو
أقر فعليه الحد وإن أقر بعد ذهاب رايحها لم يحد ^{من سكر من النبيذ}
حد ولا حد على من وجد منه رايحة الخمر أو ثيابها أو لأحد السكران
حتى يعلم أنه سكر من النبيذ ^{يعني ولو شرب قطرة في لونه سوطا} وشربه طوعا ولا بد حتى يزول عنه السكر
وحد الخمر والسكر في الحرمان سوطا ^{لا أن الرق منصف على كل حال} يفرق على يده كما ذكرنا في الزنا
وإن كان عبدا فحد ^د أربعين سوطا ومن أقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع
لم يحد ويثبت الشرب بشهادة شاهدين وبأقرار مرة واحدة ولا تقبل
فيه شهادة النساء مع الرجال ^{باب حد القذف} إذا قذف رجل
رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصرح الزنا وطالب القذف بالحد
حد الحاكم ثمانين سوطا ^د إن كان حرا يفرق على أعضائه ولا يجزئ عن
ثيابه غير أنه يترزع عنه ^د ألفروا ^د والخنثوان كان عبدا جلدته أربعين
والإحصان أن يكون القذف حرا عاقلا بالغاً مسلماً عفيفاً عن فعل
الزنا ومن نفي نسب غيره فقال است لابنك أو بابن الزانية أو أمة
ميتة محصنة وطالب الابن يحد بها حد القاذف ^{لا أن قذف محصنة جرمها} ولا يطالب بحد القذف
للبيات ^د يقع القذف في شبهة يحد فيه وإن كان القذف محصنا جاز
لابنه الكافر والعبدان يطالب بالحد وليس للعبدان يطالب مولاه ^د

منه لأن السكر من المباح لا يوجب الحد كالخمر
لبن الرمان وكنا شرب الكره لا يوجب الحد
بما يخرج رسته وهي التي الفرس
منه ليتأدب به ويترجم لأن الظاهر أنه لا يتألم
حال السكر
منه لا يجمع الصحابة رضي الله تعالى عنهم
اجمعين
منه لأن تكرار الضرب في موضع واحد قد يفضي
إلى التلف وأشار بالتشبيه إلى أنه يتوقى الموضع
الاستثناء في حد الزنا وأنه يضرب بسوط لأعقبة
له ضريا متوسطا
منه لأنه خالص حق الله تعالى في فعل الزوج في كسائر
المجدود وهذا لأنه يمتثل أن يكون صادقا قصار
شبهة
منه لأن الشرب قد ظهر بالإقرار مرة فيكفي به
كما في القصاص وحد القذف
منه لأن شهادة النساء لا تقبل في المجدود كشبهة
منه لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات إلى
أن قال فاجلدوهم ثمانين جلده والمراد الرمي
بالزنا بالاجماع
لأن فيه حقه من حيث دفع العار عنه وبإحصائه لما تلونا وبالحمل لأن العبد بالنصف
منه ولما كان معنى الإحصان هنا مغايرا لمعنى الإحصان في الزنا فسر بقوله والإحصان إلى
منه فخرج الصبي والجنون لأنها لا يلحقهما العار
منه فإنه يحد وهذا إذا كانت أمه حرة مسلمة لأنه في الحقيقة قذف لأنه لا نسب إنما ينفي عن الزنا لا عن غيره
منه وهم الأصول والفروع لأن العار يلحق بهم فيكون القذف متنا ولا لهم معنى

منه ولما كان معنى الإحصان هنا مغايرا لمعنى الإحصان في الزنا فسر بقوله والإحصان إلى

منه فخرج الصبي والجنون لأنها لا يلحقهما العار

منه فإنه يحد وهذا إذا كانت أمه حرة مسلمة لأنه في الحقيقة قذف لأنه لا نسب إنما ينفي عن الزنا لا عن غيره

منه وهم الأصول والفروع لأن العار يلحق بهم فيكون القذف متنا ولا لهم معنى

سلك لان الاول لم يوجد منه الاخراج لا اعتراض بد معتبرة على المال قبل خروجه والى الثاني لم يوجد منه هناك امر فلم يتم السرقة من كل واحد هـ
هو الذي نقب ودخل هو الذي نقب ودخل هو الذي نقب ودخل
سلك لان الرمح حيلة يعتد بها السارق لتعذر الخروج مع المتاع او ليتفرغ لقتال صاحب الدار والفرار ولم تعترض عليه بد معتبرة فاعتبر
الكل فعلا واحدا هـ اي على السارق المذكور
اي كل واحد من النقب والدخول الى
اي اخرج المتاع
سلك لان الاخراج من الكل معنى للمعاونة وهذا لان المعتاد فيما بينهم ان يحمل البعض المتاع ويحضر الباقي للدفع فلما منع القطع
ادى الى سد باب الحمد هـ اي الجماعة المذكورة اي انما كان الاخراج من الكل معنى لان الخ
سلك لان هناك امر زبال بالدخول فيه ولم يوجد
اي فالتيت
اي اخرج المتاع
سلك لتحقق هناك امر زبال لا لايك هناك مثل
هذا الامر على هذه الصفة هـ
كالمصدق والكم
اي قوله تعالى والسارق والسارقة ائتما
لا اما القطع في النقص واما اليقين في قراءة
ابن مسعود فاقطعوا ايمانها والقرارة للشهود
يعمل بها عندنا هـ
سلك لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر
بقطع السارق من الزند هـ
اي نفس في الدهن المفلح هـ
سلك لان عليا رضي الله تعالى عنه قال اني لاسقي
ان لا ادع له يد يطش بها ورجلا يمشي عليها
وبهذا حاج بقية الصحابة فجهلوا علىهم
فاقتدوا بها هـ
سلك قد بالسرقة لان البني لو كانت مثله او
فا قصة الاصابع قطع في ظاهرها رواية لان
استيفاء الناقص عند تدركها مل جازم
سلك قد بقطعها لان المقطوع لو كان هو الاصابع
منها فان استطاع المشي قطعته لله والا لا
وقد بالبني لانه لو كانت رجله اليسرى
مقطوعة قطع ابن
سلك لا نه اهل ذلك بل يحبس لتوب به
اي بتقويت جسد منقعة البطش او المشي لانه
اذا لم يكن له يد ورجل من طرف واحد لم يقدر
على المشي اصلا بخلاف ما اذا كان من طرفين
فانه حينئذ يصح العصا تحت ابطه ابن
سلك لان قيام المحضومة عند الاستيفاء شرط
القطع وقد اتفق في الاول وقيام كال الضارب
عند الامضاء شرط القطع ايضا وقد اتفق في
الثاني هـ
سلك لان القطع اوجب سقوط عصمة المحل وبلورد
الى المالك ان عادت حقيقة العصمة بقيت
شبه السقوط نظر الى اتحاد المالك والمحل
وقيام الموجب وهو القطع فيه هـ

فَدَخَلَ فَأَخَذَ الْمَالَ وَنَاقِلَهُ أَخْرَجَ الْبَيْتَ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهَا وَإِنْ الْقَاهُ
فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ خَرَجَ فَأَخَذَهُ قَطْعَ وَكَذَلِكَ أَنْ جَمَعَ سَاقِيَهُ فَأَخْرَجَهُ
فَإِذَا دَخَلَ الْحَرْجَ جَاعَةً فَقَوْلِي بَعْضُهُمْ الْأَخْذَ قَطْعُوا جَمِيعًا وَمَنْ نَقَبَ الْبَيْتَ
وَإَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ فَأَخَذَ شَيْئًا لَمْ يَقْطَعْ وَإِنْ دَخَلَ يَدَهُ فِي مَنَدُوقِ الصَّبْرِ
أَوْ فِي كَمٍ غَيْرِهِ فَأَخَذَ الْمَالَ قَطْعَ وَتَقَطَّعَ بَيْنَ السَّارِقِ مِنَ الزَّيْدِ وَنَحْوِهِ
فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قَطَّعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى فَإِنْ سَرَقَ ثَالِثًا لَمْ يَقْطَعْ وَخَلَّدَ
فِي السِّجْنِ حَتَّى يَمُوتَ وَإِذَا كَانَ السَّارِقُ أَشَلَّ أَيْدِي الْيُسْرَى وَأَقْطَعَ أَوْ مَقْطُوعِ
الرَّجْلِ الْيُمْنَى لَمْ يَقْطَعْ وَلَا يَقْطَعْ السَّارِقُ إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ السَّرِقُ مِنْهُ فَيُطَالَبُ
بِالسَّرِقَةِ فَإِنْ وَهَبَهَا مِنَ السَّارِقِ أَوْ بَاعَهَا بِإِيَّاهُ أَوْ نَقَصَتْ فَمِنْهَا مِنَ النَّصَائِثِ
لَمْ يَقْطَعْ وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا فَقَطَّعَ فِيهَا وَرَدَّهَا ثُمَّ عَادَ فَسَرَقَهَا وَهَبَهَا بِهَا
لَمْ يَقْطَعْ فَإِنْ تَغَيَّرَتْ عَنْ حَالِهَا مِثْلَ أَنْ كَانَ غَيْرَ لَا سَرِقَةٍ فَقَطَّعَ فِيهِ فَرْدُهُ ثُمَّ
نَسَبَ قَعَادَ فَسَرَقَ قَطَّعَ وَإِذَا قَطَّعَ السَّارِقُ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ فِي يَدِهِ رَدَّهَا
وَإِنْ كَانَتْ هَالِكَةً لَمْ يَقْطَعْ وَإِذَا دَعَى السَّارِقُ أَنَّ الْعَيْنَ الْمَسْرُوقَةَ مَلَكَهْ سَقَطَ
الْقَطْعُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بَيْنَهُ وَإِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ مُتَّعِينَ أَوْ وَاحِدٌ يَقْدِرُ عَلَى
الْإِمْتِنَاعِ فَقَصِدَ وَقَطَّعَ الطَّرِيقَ فَأَخَذُوا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا أَوْ لَا قَتَلُوا
نَفْسًا حَبَسَهُمُ الْإِمَامُ حَتَّى يَجِدُوا ثَوْبَةً وَإِنْ أَخَذُوا مَالَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِي حَرَمٍ
وَالْمُأْخُذُ إِذَا قُسِمَ عَلَى حَاضِرِهِمْ أَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ فَضَاعِدًا

لأنه لو كان السارق قد قطع يده فادخل يده في مندوق الصبر أو في كم غيره فأخذ المال قطع وتقطع بين السارق من الزيد ونحوه فان سرق ثانيا قطع رجليه اليسرى فان سرق ثانيا لم يقطع وخلد في السجن حتى يموت وإذا كان السارق أشل أيدي اليسرى وأقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق إلا أن يحضر السرقة منه فيطالب بالسرقة فان وهبها من السارق أو باعها بإياه أو نقصت فمنها من النصائث لم يقطع ومن سرق عينا فقطع فيها وردّها ثم عاد فسرقها وهبها بها لم يقطع فان تغيرت عن حالها مثل أن كان غير لا سرقة فقطع فيه فردّه ثم نسب قعدا فسرقة قطع وإذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردّها وإن كانت هالكة لم يقنع وإذا دعى السارق أن العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وإن لم يقم بينه وإذا خرج جماعة متّعين أو واحد يقدر على الامتناع فقصده وقطع الطريق فأخذوا قليلًا أو كثيرًا أو لا قتلوا نفسًا حبسهم الإمام حتى يجدوا ثوبًا وإن أخذوا مال مسلم أو ذي حرمة والمأخوذ إذا قسم على حاضريه أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم مضاعفًا

سلك لانه صار بالتغيير كعين اخرى حتى تبدل اسمه
سلك الى صاحبها لبقائها على ملكه هـ
سلك لما اخرجته النفس في روح مرسل عن عبد الرحمن بن عوف رضي قال لا يغرم صاحب سرقة اذا اقيم عليه الحد لمح من
انما ضرب الله احراما اذا فعل ذلك بعد الاقرار بالسرقة فانه يسقط القطع اتفاقا
سلك فعنه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة هـ اي لاحتمال صدقه ولذا مع رجوعه بعد الاقرار ابن
سلك لان الشبهة دائمة وتتحقق بمجرد الدسوى للاحتقال هـ سلك اي قادرين على ان يمشوا عن انفسهم ففرض الغير
سلك لا بمجرد القول بل بان يظهر فيه سيماء الصلحاء هـ

سك اي قطع من كل واحد منهم يده اليمنى ورجله اليسرى وهذا اذا كان صحيح الاطراف
سك قوله فالامام بالخيار حاصله ان الامام بالخيار في الجمع بين العقوبتين بين قطع الايدي والارجل مع القتل والصلب وبين
القتل والصلب ابتداء من غير قطع الايدي والارجل ^{بما ذكر من قطع ايديهم} عناه
سك لان هذه عقوبة واحدة تغلظ لتغلظ سببها وهو تعقيب الامن على التناهي بالقتل واخذ المال ^{هـ}
سك قوله بصلب حيا وكيفية ان تغرز حشبة في الارض ثم يربط عليها حشبة اخرى عرجها فيمنع قدميه عليها ويربط من اعلاها حشبة
اخرى ويربط عليها يديه ^{ابن} سك قوله بصلب حيا والصلب حيا ظاهرا المذهب وهو الاصح وعن الطحاوي يقتل ثم بصلب ^د
سك لانه جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعلا لباقيين بعضا لعله وبه لا يثبت الحكم ^{هـ}
ان قطع الطريق من المذكورين

سك قصاصا فيعتبر فيه موجه من القصاص
او الدية ^{انما صار خالصا}
سك لانه صار خالصا ^{انما يباشر}
سك لانه انما يأخذ بقية الباقي ^{اي الباشرا}

سك وهو جميع شراب والشراب لغة كل ما يشرب
مسكرا كان او لا وشرعا ما تشرب مسكرا
سك من غلابي غلبا وغلبا اي صار مسكرا
اعلاه ^{داماد}
سك اي رعاه بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد
فيصفو ويرق ^د
سك لانه رقيق مذهب مطرب ولهذا يجتمع عليه التناق
فيهم مشربة دفعا للفساد والمتعلق به ^{هـ}

سك التقيع اسم مفعول من الزبد والثلاثي قاذ
في المغرب اشبع الزبيب في الخابية ونقعه اذا
القاء فيها بالماء لينتفخ وتخرج منه الحلاوة
سك قوله ونقيع التمر وهو السكر وهو النقيع
من ماء التمر ^{هـ}
سك حرمة لاجماع الصحابة رضي الله عنهم
سك والنبيذ شراب يتخذ من التمر والزبيب او
العسل او البر أو غيره كان يلقى في الماء ويترك
حتى يستخرج منه ^{هـ}

سك لما اخرج به الدار فطخه موقوفا على ابن عباس
رضي الله عنهما قال انما حرمت الخمر لعينها
والسكر من كل شراب ^{هـ}
وهذا صحيح على المطبوخ منه اذا تبيخ حرام
باجماع الصحابة رضي الله عنهم ^د
سك لما روى ان ابن عمر سقاه لابن زياد ابن
نلال وهو عبارة عن نقيع التمر ونقيع الزبيب
بخطان فيطبخ بعد ذلك ادنى طبخة ويتركه
ان ان يغلي ويشد ^{شرح الهداية}

او ما قيمته ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم
ياخذوا ما لا قتلهم الامام حنفا فان عفا الاولياء عنهم لم يلتفت الى
عقوبهم ولان قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم
وارجلهم من خلاف وقيلهم وصلبهم وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم
يصلبهم جبا ويبيع بطنه بالرح الى ان يموت ولا يفسل اكثر من ثلاثة ايام
فان كان فيهم صبي او محزون او ذورحم محرر من المظنوع عليه سقط الحد
عن الباقي وصار القتل الى الاولياء ان شاؤا قتلوا وان شاؤا عفووا
وان باشر الفعل واحد منهم اجرى الحد على جماعتهم ^{كتاب الاسرية}
الاسرية المحرمة اربعة الخروهي عصير العباد اذ جلا واشد وقذف بالزبد
والعصير اذ اطبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ونقيع التمر والزبيب اذ اشتد
ونبيذ التمر والزبيب اذ اطبخ كل واحد منهما اذ طبخ وان اشتد اذ اشرب
منه ما يغلب في فطنه انه لا يسكره من غير طهو ولا طرب ولا بأس بالخيطين
ونبيذ العسل واللين والحطة والشعير والذرة حلال ولا يطبخ وعصير
العنب اذ اطبخ حتى ذهب ثلثاه منه وبقي ثلثه حلال وان اشتد ولا بأس
بالاشتاد في الذبابة والخنث والمرفق والنقيع واذ اخذت الخمر خلقت
سواء صارت خلا بنفسها او بشيء طرخ فيها ولا يكره تغليبها
^{كتاب الصيد والذبائح} بجوز الاصطياذ بالكلب المعتم والفهد والباز

سك لقوله عليه السلام الخمر من هاتين الشجرتين واشار الى الكرمة والخلة خصل الخمر ثم بهما والمراد بيان الحكم ^{هـ}
من وهو حرمة ما يتخذ من شرهما فيكون ما ورثهما مباحا بالنصوص العامة ^{سك}
سك اذا قصد به استبراء الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله تعالى ولولاهو لا يجعل اجماعا ^{من درجته}
سك لانه لغفلته لا يدعوا الى اكثار شربه وهو في نفسه غداء فبقى على اصل الاباحة ^د
سك لان هذه الظروف كانت مختصة بالخمر فلما حرمت الخمر حرم استعمال هذه الظروف تشديدا
في تحريم الخمر ليركز الناس على مصنف الايام ارجع استعمالها لاستقرار الامر بالتمام ^د
سك لما اخرج به ائمة الحديث البخاري عنه صلى الله
عليه وسلم نعم الادام للغل وجه الاستدلال به انه عام يتناول جميع ما يطلق عليه اسم الخمر لانه لم يفسل بين خل وخل ^{سك}
سك وهو مصدر بمعنى الاصطياذ ثم صار اسما للمصيد الممتنع بقوامه او بجناحيه لان المصدر يطلق على المفعول كقوله بالامير عاملا

مد لاحتمال الموت بالتأني وهو ليس بذكاة للقدوة على كاة الاختيار بخلاف الوجه الاول هـ

لأنه ان الصيد برمي الاول

مد لانه بالرعي ائلف صيدا مملوكا للغير لان الاول ملكه بالرعي الخن كـ

مد لانه ائلفه وهو جريح وفيه المثلث يقتبر يوم الاكلاف كـ

مد لاطلاق قوله تعالى واذا احللتهم فاصطادوا ولا ينقض بما كسولهم د

مد اما المسلم فلقوله تعالى اما الاما ذكيتهم والخطاب للمسلمين واما الكتاب فلقوله تعالى وطعاما للذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد به مذكاتهم لان مطلق الطعام الغير الذي يجل من اى شئ كان داماد

فقتله لم يؤكل والثاني ضامن لقيمته للاول غير ما يقتضيه حراجه وهو
اصطيدا ما يؤكل لحمه من الحيوان وما لا يؤكل وذبيحة المسلم والكاتب
حلال ولا يؤكل ذبيحة المجوسي والمرئذ والثني والمخمر وان تركه الذابح التهمة
عند ذابح الذبيحة ميتة لا تؤكل وان تركها انسانا كلب والذئب والحيث و
اللبية والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة الحلقوم والمرئ والودجان
فاذا قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فذلك عند حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد لا بد من قطع الحلقوم والمرئ واحدا والودجين ويجوز الذبح
بالنيطبة والرؤفة وبكل شئ انهر الدم الا السن القائم والظفر القاسم
ويستحب ان يجرد الذابح شفرته ومن بلغ بالسكين النخاع او قطع الرم
كره له ذلك ويؤكل ذبيحة وان ذبح الشاة من قفاها فان بقيت حية حتى
قطع العروق جاز ويكره وان ماتت قبل قطع العروق لم تؤكل وما استأ
من الصيد فذكاة الذبح وما توحش من النعم فذكاة العقر والمجروح
المستحب في الابل الذبح فان ذبحها جاز ويكره والسج في البقر والغنم الذبح
فان نحرها جاز ويكره ومن خرقاة او ذبح بقرة او شاة فوجد في بطنها
جنيئا ميتا لم يؤكل اشعر او لم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب من السباع
وكل ذي مخالب من الطير ولا بأس بعرب الزرع ولا يؤكل الا يقع الذي ياكل
الجيف ويكره اكل الصنع والضب والمجسر ان كلمها ولا يجوز اكل لحم الحمر

مد لانه لا مله فانه لا يقر على ما انتقل اليه
مد لانه مشرك كالجوسي وهو الذي يعبد
الوثن وهو الصبم د
مد لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه د
مد للحلق يستعمل في العنق بعد ذكاة الخنزيرة
فالعنى الذبح من مبدأ الحلق واللبة
مد لما اخرجه عبد الرزاق موقوفا على ابن
عباس وعلى وصم مرضا لله عنهم الذكاة
في الحلق واللبة ع س
مد لقوله عليه السلام افر الدم بما شئت
وهي اسم جمع واقله الثلاث فيتناول المرئ
والودجين الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة
الا بقطع الحلقوم فيثبت قطع الحلقوم باقتضا
مد تشنية ووج بنصين عرقان عظيما
في جاني قدام العنق بينهما الحلقوم و
المرئ ج
مد اى حل الاكل لان لاكثر حكم الكل
مد لان كلامها مخالف للآخر ولا بد من
قطعها واما الودجان فالمقصود من
قطعها انهار الدم فينوب احدهما عن الآخر
مد لما اخرجه الائمة الستة من حديث رافع
ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن
سنا وظفرا وشيئا حدثكم عن ذلك اما
السن فعظم واما الظفر فذى الجثة
ع س
مد لقوله عليه السلام ان الله كتب الاحسان
على كل شئ فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا
ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليجد احدكم
شفرته وليج ذبيحته كـ

هذا هو الوجه الثاني في ذكاة الذبيحة
التي لا يؤكل لحمها من الحيوان
والمراد بالمرئ والودجين
التي تقطع في الذكاة
والمراد بالذبح
الذي هو قطع العروق
والمراد بالذبح
الذي هو قطع العروق
والمراد بالذبح
الذي هو قطع العروق

مد وهو عيطا يبيض في جوف عظم الرقبة د
مد لان ذكاة الاضطررا بما فيها راليها عند العجز عن ذكاة الاختيار ولا عجز اذا استأنس وصا
مد ورا عليه كـ
مد اى قطع عروقها الكائنة في اسفل عنقها عند صدرها داماد
مد يعنى تم خلقه ولم يتم لانه لا يشعر الا بعد تمام الخلق كـ
مد لقوله عليه السلام ذكاة الجنين ذكاة امه ولانه في حكم جزء من اجزائها بدليل انه يدخل في بياضها ويموت بعنفها جوهرة
مد هو حيوان ينتهب بالناب كالذئب من سبع هو كل جارج منتهب قاتل د
مد لان النبي عليه السلام نهى عن اكل كل ذي مخالب من الطيور وكل
ذئب من السباع كـ مد لانه لا ياكل الجيف وليس من سباع الطير كـ مد لان النبي ع نهى عائشة رضي حبيها سألته عن اكله كـ

لأن المهدمين قال الله تعالى واوفوا بعهده والميثاق عبارة عن العهد

هذا إذا لم ينو هذا النذر المطلق شيئا من القرب كج أو صوم فإن نوى شيئا منها يصح النذر بها فعليه ما نوى وإن لم ينو فعله الكفارة ^{داماد}

للقول عليه السلام من نذر نذرا ولم يسم فعله ككفارة يمين ^{هذه}

لأنه لا جعل الشرط علما على الكفر فقد اعتقه وإيجاب الامتناع وقد امتنع القول بوجوبه لغيره بجمله يمين كما نقول في تحريم الحلال ^{هـ}
نك والاصل فيه قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية وكلمة أو للتخيير فكان الواجب احدا الاشياء الثلاثة ^{هـ}

للقول تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة ايام ^{هـ}
وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه متابعات وهي كالتحريم المشهور كما في الهداية ^{هـ}

طط جواب عما يقال ان متابعات من ابن استغفرت فاجاب بما ترى ^{هـ}

لأن الكفارة لسر التجانية ولاجباية منها ^{هذه}

للقول عليه السلام من حلف على يمين ورأى غير ما خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه ^{هذه}

عنه معناه من خلف على قسم عليه من فعل أو ترك لأن اليمين مركبة من قسم وهو بالله وقسم عليه وهو قوله لا أفعل كذا أو لا أفعلن فكان من باب ذكر الكل وإرادة البعض ^{عناية}

لأنه ليس باهل اليمين فانها تفقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون معظما ولا هو اهل للكفارة لانها عبادة ^{هذه}

لأنه قلل للشرع وتغيره ولا قدرة له على ذلك بل الله تعالى هو المتصرف في ذلك ^{داماد}

للقول تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ^{داماد}

لأن القصد هو البر لا يتصل مع اعتبار القوم واذا سقط اعتبارها ينصرف الى الطعام والشراب للعرف ^{هـ}

أي غير معلق بشرط مثل الله على صورته وكان من جنسه واجب أي فرض وهو عبادة مقصودة خرج الوضوء وتكفين الميت ^{دور مختار}

لا لا يطلق الحديث فانه لم يفصل بين كون النذر مطلقا او معلقا بشرط ^{نح}

قوله وعهدا لله وميثاقه وعلى نذرا ونذر الله وان فعلت كذافات ^{قائل}
يهودي او نصراني او كافر فهو يمين وان قال على غضب الله او ^{ان فعلت كذا}
سخطه او انا زاني او شارب خمر او اكل ربوا فليس بحالف وكفارة ^{ان فعلت كذا}
اليمين عتق رقبة بخير في ما يجزي في الظاهر وان شاء كفا عشرة ^{ان فعلت كذا}
مساكين كل واحد ثوباً فاذا زاد وادناه ما يجزي فيه الصلوة وان شاء ^{ان فعلت كذا}
اطعم عشرة مساكين كل اطعام في كفارة الظهار فان لم يقدر على ^{ان فعلت كذا}
احدا الاشياء الثلاثة صام ثلاثة ايام متتابعات فان قته الكفارة على ^{ان فعلت كذا}
الحنك لم يجز ومن حلف على عصبية مثل ان لا يصلي او لا يكلم ابا او ^{ان فعلت كذا}
ليقتل فلا تأفبني ان يجت ويكفر عن يمينه فاذا خلف الكافر ثم ^{ان فعلت كذا}
حنت في حال الكفر او بعد اسلامه فلا حنت عليه ومن حرم على نفسه ^{ان فعلت كذا}
شيئا مما يملكه لم يصح حرمه ما وعليه ان استباحه كفارة يمين فان ^{ان فعلت كذا}
قال كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غير ^{ان فعلت كذا}
ذلك ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به وان جلق نذره بشرط فوف ^{ان فعلت كذا}
الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر وروى ان ابا حنيفة رجع عن ذلك ^{ان فعلت كذا}
وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة ما املك ^{ان فعلت كذا}
اجراه من ذلك كفارة يمين وهو قول محمد ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل ^{ان فعلت كذا}
الكعبة او المسجد او السبعة او الكنيسة لم يحن ومن حلف لا يتكلم ففقر ^{ان فعلت كذا}

من نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به وان جلق نذره بشرط فوف الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر وروى ان ابا حنيفة رجع عن ذلك وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة ما املك اجراه من ذلك كفارة يمين وهو قول محمد ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او السبعة او الكنيسة لم يحن ومن حلف لا يتكلم ففقر

لأنما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله اني نذرت في اجمالية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فاوف بذكرك وزاد البخاري فاعتكف ليلة ^{عناية}

لأنه يمين الوفاء بنفس النذر الى القول بالتخيير بين كفارة اليمين وبين الوفاء بذلك ^{عناية}

بأنه يمين الوفاء بنفس النذر الى القول بالتخيير بين كفارة اليمين وبين الوفاء بذلك لان كلامه نذر بظاهره يمين بمعناه لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط فيميل الى اي الجهتين شاء بخلاف ما اذا علق بشرط يريد بثبوت لان معنى اليمين وهو قصد المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرغبة فيما جعله شرطا ^{دور ملخصا}

لأن البيت ما اعد للبيتوتة وهذه البقاع ما بنيت لها وتسمية البيت للكعبة والمسجد مجاز ومطلق الاسم ينصرف الى الحقيقة ^د

لأنه في الصلوة ليس بكلام لا عرفوا ولا شرعا قال عليه السلام ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس هذه
 لأن اليمين تصعد للبر فيستثنى منه زمان تحققه
 لأن هذه الأفعال لها دوام يجتهد أمثاله حتى يضرب لها مدة يقال ركبت ولبست يوما ودرد
 من ثوب أو ركوب وغيرهما شد
 فيكون بالثبوت كأنه ليس وكذب مثله

استحسانا لأنه الدخول لا دوام له لأنه انفصال من الخارج إلى الداخل هذه
 لأنه لما عينا تعلق ذلك ببقاء اسمها أو الدار والاسم فيها أي في الدار باق ولذا يقال دار عاهرة
 لأن زوال اسم البيت بعد الإتهام فإنه لا يبيد فيه

لأن الحرة يمتنع لذاته ولم يظهر أن الداعي
 معنى في المضاف إليه فلفي وصف الإضافة
 وتعلقت اليمين بالذات دأما

لأن العبد والدار لا يقصدان باليمين
 لذواتهما بل للنسبة إلى ملاكهما واليمين يفقد
 على مقصود الحالف إذا حمله اللفظ فصار
 كأنه قال ما دام للفلان

لأن الأمتناع لذاته لا للطبيعية فكانت
 الإضافة للتعريف فتعلق اليمين بالمعروف
 ولهذا لو كلف المشتري لا يحنث

لأن صفة الصبا والشباب وإن كانت
 داعية إلى اليمين كغيرها لا تجعل صبا ومنه
 عنه لأننا أمرنا بتجمل اختلاف الفتيان ومرحلة
 الصبيان فكان مجبوا شرعا والمجبور شرعا
 كالمجبور عادة فلا يعتبر ويتعلق اليمين
 بالاشارة
 كأنه قال الحالف لا يكلم هذا الشخص
 كان شابا أو شيخا

لأن صفة الصغر في هذا ليست داعية
 إلى اليمين فإن المنع عنه أكثر مما عاين
 لحم الكبر

لأن صفة السورة والرطوبة داعية
 إلى اليمين
 فيتعبد اليمين بها

لأن السر المذنب إما يكون في ذنبه قليل
 أو كثير والرطب المذنب على عكسه فيكون
 أقله أكل لبس والرطب وكل واحد مقصود
 في الأكل

في الصلوة لم يحنث ومن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يلبسه فترعه في الحمال
 فإن قرأ في غير الصلوة حنث
 لم يحنث وكذلك إذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فقل في الحمال
 أي كالحلف بقوله لا يلبس ثوبا
 لم يحنث وإن لبث ساعة حنث وإن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث
 أي زمانا يسيرا لا ساعة يتجوس فيه
 بالعود حتى يخرج ثم يدخل ومن حلف لا يدخل دارا لم يحنث ومن
 بالتعريف
 حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما انتهت وصارت مصرا
 حنث ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما انتهت لم يحنث ومن
 أي العينة بأن قال لا يكلم زوجتي هذه
 حلف لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلا نسم كلها حنث ولو حلف لا يكلم
 عبد فلان أو لا يدخل دار فلان فباع عبده وداره ثم كلف العبد ودخل
 الدار لم يحنث وإن حلف لا يكلم صابرا هذا الطيبان فباعه ثم كلف حنث
 أي كما يحنث بالذكور يحنث أيضا
 وكذلك أن حلف لا يكلم هذا الشاب فكله بعدما صار شيخا أو لا تأكل
 لحم هذا اللحم فصار ركبا فأكله حنث وإن حلف لا تأكل من هذه الغلة
 أي الأكل يقع على اللحم
 فهو على ثمرها وإن حلف لا يأكل من هذا البسر فصار رطبا فأكله لم يحنث
 لأن البسر ليس به
 وإن حلف لا يأكل بسر فأكلم رطبا لم يحنث ومن حلف لا يأكل رطبا فأكلم
 بسر أم دبابة حنث عند أبي حنيفة ومن حلف لا يأكل لحما فأكلم سمكا لم يحنث
 ولو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بائنا لم يحنث حتى يكرخ منها كرها
 في قول أبي حنيفة وإن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بائنا حنث
 ومن حلف لا يأكل من هذه الخبطة فأكلم من خيرها لم يحنث ولو حلف

الحالف لا يحنث
 في الحمال
 أي كالحلف بقوله لا يلبس ثوبا
 لم يحنث وإن لبث ساعة حنث
 أي زمانا يسيرا لا ساعة يتجوس فيه
 بالعود حتى يخرج ثم يدخل
 أي كالحلف بقوله لا يلبس ثوبا

مكلا والقياس أن يحنث لأنه يسمى لحما في أنقر أن حجه الاستحسان أن التسمية مجازية لأن اللحم منشأه من الدم ولأنه فيه لسكون في الماء
 هذا والكرج تناول الماء بالغرم من موضع من غير أن يأخذ بيده يقال كرج الرجل في الماء إذا مد عنقه نحوه ليشرب منه عيني
 لأنه لأن حقيقة الشرب من دجلة بالكرج وهي مستعملة فثبت المصير إلى المجاز وإن كان متعارفا
 لأنه لأن اليمين عقدت على الماء دون التهر دأما
 لأنه لأن الكلام إذا كان له حقيقة مستعملة فالعمل بها أولى من المجاز المتعارف

مد اي حظه هذه الدراهم من الفضه اقل وغشه اكثر ولهذا ارد ها التجار فالنهرجة عشا اكثر من الزيوف
مد وهي مالا ياخذ السلطان لبيت المال ولا ياخذ التجار منها

مد لان الزيافة عيب والعيب لا يصدر الجسد ولهذا لو تجاوز به صار مستوفيا فوجد شرط البر وقبض المستحقة صحيح
ولا يرتفع بروه التبر المتحقق ^{هذه} اي لا يجوز التسامح بهما في ثمن الصرف وكذا في السلم لانها ليست من جنس الدراهم
مد لانها ليسا من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلم ^{هذه}
مد لانه قد يتعد وزن الكل دفعة واحدة فتكون هذا القدر مستثنى من البين داماد

مد وان اخذ بقبضه وقد كان اخذ بعضه
ومضى حث لانه عدم شرط البر ح

مد فانه بحث بوجود الشرط وهو قبض
الكل بوصف التفريق داماد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

فقتضاه ثم وجد فلان بعضه زوفا او نهرجة او مستحقة لم يثبت
وان وجدها رصا صا او مستوفى حيث ومن خلف لا يقبض به درهم
دون درهم فقبض بعضه لم يثبت حتى قبض جميعه متفرقا وان قبض
دينه في وزنين لم يتشاغل بينهما الا بعمل الوزن لم يثبت وذلك ليس
بتفريق ومن خلف لاثبات البصرة فلم يأتها حتى مات حث في اخر جرد
من اجزاء حياته كتاب الدعوى المدعى من لا يجبر على الخصومة
اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة ولا تقبل الدعوى حتى يذكر
مشيا معلوما في جنسه وقدره وان كان غيبا في المدعى عليه كيف
احضارها ليسير اليها بالدعوى وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى
عقارا جديدة وذكر انه في يد المدعى عليه وان بطالب به وان كان حقا في
الذمة ذكر انه يطالب به فاذا اختلف المدعى على القاضي المدعى عليه
عنها فان اعترف بقبضه عليه بها وان اكرس بالمدعى اليه فان احضرها
فقبض بها وان عجز عن ذلك وطلب عين خصمه استخلف عليها فان قال
لي بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف عندنا في حيفه ولا ترد اليمين
على المدعى ولا تقبل بينة صاحبا اليد في الملك المطلق واذا انكل المدعى
عن اليمين قضى عليه بالتكول ولزمه ما ادعى عليه وينبغي للقاضي ان
يقول له اني اعرض اليمين ثلاثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

مد لان عدم الاثبات حينئذ يتحقق
اي في اخر جرد

سـ بان قال احدهما اشترت من زيد والاخر من عمرو

مـ لا فهما يشتان الملك ليا بهما فيصيران كأنهما اقاما البينة على الملك من غيرتا بئج فيخبر كل منهما بين
اخذا النصف بنصف الثمن وبين التركة

لـ لان البينة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع

غـ لان بينهما قامة على ما لا يدل عليه اليد فاستوبا في الاثبات وترجحت بينة صاحب اليد باليد فيقضى له به
كـ كما اذا ادعى رجل ثوبا انه ملكه نسيجه وهو مما لا يتكرر نسيجه واقام على ذلك بينة وادعى ذواليد مثل ذلك واقام
عليه بينة فانه يقضى بذلك لذى انية

بـ احتراز عن الشعر المنسوج فانه يتكرر

بـ كما اذا ادعت غزل قطن انه ملكها
غزله بيدها

بـ بان كان عبد مثلا في يد زيد وادعاه بكر
بانه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على
الشراء منه دامام

بـ لان الاول وان كان يثبت اولية الملك
فهنا تلتق منه وفي هذا لا تشا في قصار كما
اذا اقرب الملك له ثم ادعى الشراء منه هـ

بـ لان الاقرار بالشراء من صاحبه اقراره
بالملك له فصار بينة كل منهما كأنها قامت
على قرار الاخر وفيه التها ترا لا اجماع لتعدد
الجمع فكنا هذا

بـ لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال
ولهذا لا يوجب قطعها الحاجة ولم يجب على القاطع
والضمان اذا قطعها باحرصا حبا بخلاف النشر
فانه لو قتل بامر به يجب عليه القصاص في رواية
والدية في اخرى واذا سلك بالاطراف مسلك
الاموال يجري فيه البذل كما يجري في الاموال
هـ ما روى عن الامام

بـ اي في صورت دعوى النفس والاطراف
لان النكول اقرار عندهما لكن فيه شبهة البذل
فمتنع في الطرف بما فيه شبهة القصاص
كما في النفس فيجب المال فيها لتعذر القصاص
اي كما تمتنع القصاص في النفس ما لم يقر
عند الامام

بـ اي هذا الشعر
بـ لا قد نا بالمصر لانه لو قال لا بينة لي او
شهودي غيب لا يكفل

بـ وكذا لا يكفل الا في آخر المجلس فالاستثناء منصرف اليهما لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرار
به بمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهرا هـ

بـ اي حكم القاضي بدفع الخصومة ويترك المدعى به في يد ذى اليد على ان يده يحفظ وامانة لا بد خصومة

بـ لانه اثبت امرين احدهما الملك للغائب وهو غير مقبول شرعا والاخر دفع خصومة المدعى وهذا مقبول

بـ لانه لو قال ابتعت الخ يعني اذا ادعى على ذى اليد عينا فقالة واليد اشترتها من الغائب لا تندفع الخصومة عني

بـ لانه لما زعم ان يده يدملك اعترف بكونه حضا هـ

وان اقام كل واحد منهما بينة على الشراء من آخر وذكرنا تاريخا فيها
سواء وان اقام الخارج البينة على ملك مورثه واقام صاحب اليد
البينة على ملك اقدم تاريخا كان أولى وان اقام الخارج وصاحب
اليدين كل واحد منهما بينة بالتنازع فصاحب اليد أولى وكذلك النسخ
في الشيا التي لا تنسخ الا مرة واحدة وكل سبب الملك لا يتكرر وان
اقام الخارج البينة على الملك وصاحب اليد بينة على الشراء منه
كان أولى وان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من الآخر ولا تاف
معهما ترقا البينتان فان اقام احدهما مدعين شاهدين والآخر
أربعة ففيها سواء ومن ادعى قصاصا على غيره فحده استخلف فان كل
عن اليمين فيما دون النفس لزمه القصاص وان كل في النفس جالس
حتى يقرأ ويخلف وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه الارض فيها واذا
قال المدعى لبينة حاضرة قبل خصمه اعطيه كفيلا بنفسه ثلاث ايام
فان فعل والا امر بما يلزمه الا ان يكون غريبا على الطريق فيلزمه
مقدار مجلس القاضي وان قال المدعى عليه هذا الشيء اوده غنبيه فلا
الغائب اودعته عند او غصبته منه واقام بينة على ذلك فلا
خصومة بينه وبين المدعى وان قال ابتعت من الغائب فهو خصم
وان قال المدعى سرق مني واقام البينة وقال صاحب اليد اودعني

من ادعى ما يثبت عليه
اي يثبت عليه
من ادعى ما يثبت عليه
اي يثبت عليه

من ادعى ما يثبت عليه
اي يثبت عليه

١ لأن ذكر الفعل يستدعي لقاعل لاحتماله والظاهر أنه هو الذي في يده إلا أنه لم يعينه ذلك لشد شغفه عليه هناك
٢ عن المدعي عليه يعني حكم القاضي بدفع الخصومة ويترك المدعي به في يده أي اليد على أن يده يحفظ وأمانة لا يدخل خصومة حتى
٣ لتصادقها على أن الملك لا يغير ذى اليد فلم تكن يده يدخل خصومة حتى

ثم لما اخرج الامام مالك في الموطأ من قول النبي صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فليخلف بالله اولى صحت ع
ثم مثل قوله تعالى والذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذى يعلم السر ما يعلم من العلانية ما لفلان

معد لان الامام اعتبر طريق المنازعة وهو ان
صاحب النصف لا ينازع صاحب الكل في
النصف فله النصف واستوت منازعتها
في النصف الاخر فينصف النصف بينهما فلهما
الكل ثلاثة ارباع ولصاحب النصف

افيه لتكون يده بدأ مُحَقَّةً في حقه لان حلا امور المسلمين على الصحة
 حب الجميع فسلم النصف لمدعى الجميع بلا منازعة فبقى ما في يده لاعلى وجه
 الخارج وذى اليد فيما في يد صاحب النصف فتقدم بيته الخارج

کے اور غیر کے فیید احادیث

مقد لان دعوى مدعى النصف منصرفه الى ما في يده لتكون يده بما حَقَّقَهُ في حقه لان حمل امور المسلمين على الصحة واجب
فمدعى النصف لا يدعى شيئاً مما في يد صاحب الجميع فسلم النصف لمدعى الجميع بلا منازعة فبقى ما في يده لاعلى وجه القضاء
اذ لا قضاء بدون الدعوى واجتمعت بينة الخارج وذى اليد فيما في يد صاحب النصف فتقدم بينة الخارج

لدا فيكونه فاليد لان الراكب يصير هذا التصرف حتى لو اقام الاخر البيعة تقبل شرح الهداية

لدا بان قال المشتري اشترت بالف وقال البائع بعت بالفين مثله اذا ما

بعت مثله قال البائع بعت فرسا واحدا بعشرة دراهم وقال المشتري اشترت الفرسين بخمسة دراهم وبيعة البائع في الثمن اولى وبيعة المشتري في المبيع اولى

لدا لان الجانب الآخر مجرد الدعوى والبيعة اقوى منها ههنا

لدا لان البيعات للامنيات ولا تقارن في الزيادة لان البيعة المثبتة لا تقل تعرض للزيادة فكانت البيعة المثبتة للزيادة ساقطة عن المعارض ههنا قضية عنه ان كانت في ايديهما وفي ايديهما وان في ايديهما لدا لان المقصود قطع المنازعة وهذا وجه في طريق قطع المنازعة فيجب ان لا يجعل القاضي بالفسخ دأما

من الاخذ في كونه صاحب بدلا لانه متصرف لدا لانه اقواها اكارا لانه المطاب اولا بالثمن فيكون هو الهادي بالانكار

اي اكثر من القدر الذي اعترف به البائع

لدا لانه جعل باذلا فلم يبق دعواه معارضا لدعوى الآخر فلزم القول بشبوته ههنا

لدا بان قال المشتري ادبت بعصه والبائع ينكره

لدا لان هذا اختلاف في غير المعقود عليه والمعقود به

لدا اي مما لقمض قبل نقد الثمن واذ هلك قبل القبض وكان الثمن مقبوضا يتخالفان اتفاقا

لدا لان التخالف فيما اذا كانت السلعة قائمة عرف بالبص

وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بينهما تخالفا وتراذعا

التاخيرين فهو اولى وان اشكل ذلك كانت بينهما اذا تنازعا دأما
احدهما راكبا والاخر متعلقا لهما فالراكب اولى وكذلك اذا
تنازعا بغيره عليه حمل لاحدهما فصاحب الحمل اولى وكذلك اذا
تنازعا فيصا احدهما لا يسه والاخر متعلق بكمه فاللابس اولى
واذا اختلف المتبايعان في البيع فادعى احدهما مئاة واذا ادعى البائع
اكثر منه او اعترف البائع بقدر من المبيع واذا ادعى المشتري اكثر منه
واقام احدهما البيعة فمضى له بها وان اقام كل واحد منهما البيعة
كانت البيعة المثبتة للزيادة اولى وان لم تكن لكل واحد منهما
بيعة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والا
فتنح البع وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع
والا فتنح البع فان لم يرضوا اختلفا لهما كل واحد منهما على
دعواه الاخر يتقدم بين المشتري فاذا اختلفا فسمعا القاضي لبيع
بينهما وان لكل احد منهما عن اليمين لزمه دعواه الاخر وان اختلفا في
الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما
والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه وان هلك المبيع ثم
اجلنا لم يتخالفا عندنا في حيفه وابي يوسف وجعل القول قول
المشتري وقال محمد يتخالفان ويصح البيع على قيمة الهالك وان هلك
يوم القبض

لدا لانه اذا تنازعا دأما
احدهما راكبا والاخر متعلقا لهما فالراكب اولى وكذلك اذا
تنازعا بغيره عليه حمل لاحدهما فصاحب الحمل اولى وكذلك اذا
تنازعا فيصا احدهما لا يسه والاخر متعلق بكمه فاللابس اولى
واذا اختلف المتبايعان في البيع فادعى احدهما مئاة واذا ادعى البائع
اكثر منه او اعترف البائع بقدر من المبيع واذا ادعى المشتري اكثر منه
واقام احدهما البيعة فمضى له بها وان اقام كل واحد منهما البيعة
كانت البيعة المثبتة للزيادة اولى وان لم تكن لكل واحد منهما
بيعة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والا
فتنح البع وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع
والا فتنح البع فان لم يرضوا اختلفا لهما كل واحد منهما على
دعواه الاخر يتقدم بين المشتري فاذا اختلفا فسمعا القاضي لبيع
بينهما وان لكل احد منهما عن اليمين لزمه دعواه الاخر وان اختلفا في
الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما
والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه وان هلك المبيع ثم
اجلنا لم يتخالفا عندنا في حيفه وابي يوسف وجعل القول قول
المشتري وقال محمد يتخالفان ويصح البيع على قيمة الهالك وان هلك
يوم القبض

لدا هذا اذا كان الثمن دينارا

لدا بيمينه لانه منكر لزيادة الثمن

لدا سواء كان في وجود الخيار بان قال احد هما البع بالخيار ينكره او في مدته

لدا لان كلا منهما يدعى حقا ينكره الاخر فيتخالفان

لدا يعني انا هلك البع في يدي المشتري ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عندنا في حيفه وابي يوسف وجعل القول قول المشتري وقال محمد يتخالفان ويصح البيع على قيمة الهالك يعني يجب على المشتري قيمة الهالك

مد اى المتبايعان في قدر الثمن بان قال البائع الثمن الف وقال المشتري بل خمسمائة د

مد لان المتخالف بعد القبض مشروط بقيام السلعة وهى اسم لجميع المبيع فاذا هلك بعضه فقد بشرط بل يحلف المشتري لانكاره زيادة الثمن داماد

مد اى لا يأخذ من الثمن الهالك ويجعله كأن لم يكن د
مد لان حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم ويخرج الهالك عن العقد فيتحالفان د
مد اى يترتب البائع ترك حقه الهالك هو العقد المحمى هنا
د والقول للمشتري مع يمينه اذا اختلفا في حقه الهالك عند اى يوسف د
مد اى لهلاك السلعة

مد لان امتناع المتخالف للهلاك فيقدر بقدره د

مد لا يقدّر الهالك لان الحكم لا يزيد على العلة د

مد لانها تثبت الزيادة معناه اذا كان مهر مثلها مثل ما ادعته اما اذا كان مهر مثلها مثل ما ادعته او اكثر كانت بينة الزوج اولي لانها تثبت الحط وبينتها لا تثبت شيئا لان ما ادعته ثابت لها بشهادة المثل د

مد هذا متخالف في المهر لا في النكاح فلا يلزم التناقض د

مد لان الظاهر شاهد له د

مد لان الظاهر شاهد له د

مد لانها لما تصالحا لم تثبت الزيادة على مهر المثل ولا الحط عنه د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد ان قال المستاجر درهم وقال الموجر درهمان او المنفعة بان قال الموجر مدة الاجارة شهرين وقال المستاجر شهران او قيمتها في قدر الاجر والمنفعة معا بان قال الموجر اجرتك الدار شهرا بددهين وقال المستاجر استاجرتا شهرين بدرهم د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد لان منكر بما يدعيه الموجر من زيادة الاجرة داماد

مد لان المتخالف في المعاومات عند تجا حد الحقوق اللازمة وبدل الكتابة غير لازم على المكاتب لان له ان يرفضه عن نفسه بالحق فلم يكن في معنى البيع داماد

مد والمراد بالتنازع هنا ما ينتفع به من نفسه او مما حصل منه كالعقار وغيره وادعى كل انه له ولا بينة لاحد د

مد لان عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع معنى داماد

مد لان عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع معنى داماد

مد لان عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع معنى داماد

مد لان عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع معنى داماد

مد اى لا يأخذ من الثمن الهالك ويجعله كأن لم يكن د

مد لان حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم ويخرج الهالك عن العقد فيتحالفان د

مد اى يترتب البائع ترك حقه الهالك هو العقد المحمى هنا

د والقول للمشتري مع يمينه اذا اختلفا في حقه الهالك عند اى يوسف د

مد اى لهلاك السلعة

مد لان امتناع المتخالف للهلاك فيقدر بقدره د

مد لا يقدّر الهالك لان الحكم لا يزيد على العلة د

مد لانها تثبت الزيادة معناه اذا كان مهر مثلها مثل ما ادعته اما اذا كان مهر مثلها مثل ما ادعته او اكثر كانت بينة الزوج اولي لانها تثبت الحط وبينتها لا تثبت شيئا لان ما ادعته ثابت لها بشهادة المثل د

مد هذا متخالف في المهر لا في النكاح فلا يلزم التناقض د

مد لان الظاهر شاهد له د

مد لان الظاهر شاهد له د

مد لانها لما تصالحا لم تثبت الزيادة على مهر المثل ولا الحط عنه د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد ان قال المستاجر درهم وقال الموجر درهمان او المنفعة بان قال الموجر مدة الاجارة شهرين وقال المستاجر شهران او قيمتها في قدر الاجر والمنفعة معا بان قال الموجر اجرتك الدار شهرا بددهين وقال المستاجر استاجرتا شهرين بدرهم د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد اى الموجر والمستاجر في قدر الاجرة د

مد لان منكر بما يدعيه الموجر من زيادة الاجرة داماد

مد لان المتخالف في المعاومات عند تجا حد الحقوق اللازمة وبدل الكتابة غير لازم على المكاتب لان له ان يرفضه عن نفسه بالحق فلم يكن في معنى البيع داماد

مد والمراد بالتنازع هنا ما ينتفع به من نفسه او مما حصل منه كالعقار وغيره وادعى كل انه له ولا بينة لاحد د

مد لان عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع معنى داماد

مد لان عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع معنى داماد

مد لان المأخوذ عليهم التغل دون التعديل لانه قد يخطئ عليهم واذا نقلوا يعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا
مد قوله وان اكرل: معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم يتكروا ^{شرح الهامة}
مد اي ان اكرل الحكم قيد بالاكارل لانه لو سئل فسكت لم يطل الاشهاد وقيدنا بقيل الحكم لانه الاصل لو اكرل بعد الحكم لم يطل
اي تحيد الاسئلة للفروع ^{اي خبر الاصل وخبر الفروع}
مد لان التحليل لم يثبت للسفاحين بين المحزين وهو شرط ^{هاتان}

مد لان شرح القاضي في زمن عمر رضي الله تعالى
عنه كان يشتر بان يبعثه الى سوقه او الى قومه
لا في شاء فباحته
بان يقال هذا شاهد زور فاحذروه
مد لان عمر رضي الله عنه شرب شاها زور
اربعين سوطا وسجتم وجهه فاماته
مد هو ان يقول كنت مبطلا فيها اما لشهادة
وتحورها كان يقول رجعت عما شهدت في
او شهدت بزور فيما شهدت
مد لان الحق انما يثبت بالهضاء والفاضي لا
يقضى بكلام مناقض للسببية
مد لان الكلام الاول قد تأكد بالهضاء فلا
يناقضه الثاني
مد وفادتها اشهاد على المشهود عيسى رجوعها
لم يقبل خمومة
مد لانه فسخ للشهادة فيمنع بما يخص به
الشهادة من المجلس وهو مجلس لقاضي
اي قاضي كان
اي سواء كان هو المأخذ الاول لا حكم بشهادتها
لبقاء نصف الحق ببقاء الرجل
مد لان السبب على وجه العقد سبب الضمان
كما في البئر وقد سببا للثلاث فعدوا
بان حفر بئر في الطريق او في ملك الغير فسقط
فيه اثباته حيث يضمن لخاله الدية
مد اذا شهدا كلامها بقوم نصف الحجة فبقاء
احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على
الراجع ضمان ما ارتقى الحجة فيه وهو النصف
مد اي بعد رجوع واحد من الثلاثة فعلى هذا
ان الفاء في قوله فانه رجوع تعقيبية

سكتوا عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم وان اكرل شهود الاصل
اي الشهود ^{اي تعديل شهود الاصل}
الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع وقال ابو حنيفة في شاهد الزور
اي الاشهاد
اشهرو في السوق ولا اعزوه وقال ابو يوسف ومحمد يوجعه ضربا
ومخبة ^{كتاب الرجوع عن الشهادة} اذا رجع الشهود عن شهادتهم
قبل الحكم باسقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يقض الحكم
ووجب عليهم ضمان ما اطلقوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم
واذا شهد شاهدان بما في حكم الحاكم بيمين رجعا ضمنا للمال المشهود عليه
وان رجعا احدهما ضمن النصف وان شهد بلال ثلاثة فرجع احدهم فلا
ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الرجوعان نصف المال وان شهد رجل
لبقاء نصف الشهادة ^{اي الرجوع}
وامرأتان فوجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعا ضمن نصف الحق
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعت ثمان منهن فلا ضمان عليهن
وان رجعت اثنتان من النسوة ^{اي رجعت ثلثه اربع الحق ببقاء رجل وامرأة}
وان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى
الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند ابى حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وان
شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
عليهما وكذلك ان شهدا على رجل تزوج امرأة بمقدار مهر مثلها وان
شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة وان شهدا ببيع بمثل القيمة

مد لان المأخوذ عليهم التغل دون التعديل لانه قد يخطئ عليهم واذا نقلوا يعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا
مد قوله وان اكرل: معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم يتكروا
مد اي ان اكرل الحكم قيد بالاكارل لانه لو سئل فسكت لم يطل الاشهاد وقيدنا بقيل الحكم لانه الاصل لو اكرل بعد الحكم لم يطل
اي تحيد الاسئلة للفروع
مد لان التحليل لم يثبت للسفاحين بين المحزين وهو شرط
سكتوا عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم وان اكرل شهود الاصل
الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع وقال ابو حنيفة في شاهد الزور
اشهرو في السوق ولا اعزوه وقال ابو يوسف ومحمد يوجعه ضربا
ومخبة
اذا رجع الشهود عن شهادتهم
قبل الحكم باسقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يقض الحكم
ووجب عليهم ضمان ما اطلقوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم
واذا شهد شاهدان بما في حكم الحاكم بيمين رجعا ضمنا للمال المشهود عليه
وان رجعا احدهما ضمن النصف وان شهد بلال ثلاثة فرجع احدهم فلا
ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الرجوعان نصف المال وان شهد رجل
وامرأتان فوجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعا ضمن نصف الحق
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعت ثمان منهن فلا ضمان عليهن
وان رجعت اثنتان من النسوة
وان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى
الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند ابى حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وان
شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
عليهما وكذلك ان شهدا على رجل تزوج امرأة بمقدار مهر مثلها وان
شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة وان شهدا ببيع بمثل القيمة

مد لان المأخوذ عليهم التغل دون التعديل لانه قد يخطئ عليهم واذا نقلوا يعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا
مد قوله وان اكرل: معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم يتكروا
مد اي ان اكرل الحكم قيد بالاكارل لانه لو سئل فسكت لم يطل الاشهاد وقيدنا بقيل الحكم لانه الاصل لو اكرل بعد الحكم لم يطل
اي تحيد الاسئلة للفروع
مد لان التحليل لم يثبت للسفاحين بين المحزين وهو شرط
سكتوا عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم وان اكرل شهود الاصل
الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع وقال ابو حنيفة في شاهد الزور
اشهرو في السوق ولا اعزوه وقال ابو يوسف ومحمد يوجعه ضربا
ومخبة
اذا رجع الشهود عن شهادتهم
قبل الحكم باسقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يقض الحكم
ووجب عليهم ضمان ما اطلقوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم
واذا شهد شاهدان بما في حكم الحاكم بيمين رجعا ضمنا للمال المشهود عليه
وان رجعا احدهما ضمن النصف وان شهد بلال ثلاثة فرجع احدهم فلا
ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الرجوعان نصف المال وان شهد رجل
وامرأتان فوجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعا ضمن نصف الحق
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعت ثمان منهن فلا ضمان عليهن
وان رجعت اثنتان من النسوة
وان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى
الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند ابى حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وان
شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
عليهما وكذلك ان شهدا على رجل تزوج امرأة بمقدار مهر مثلها وان
شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة وان شهدا ببيع بمثل القيمة
مد لان المأخوذ عليهم التغل دون التعديل لانه قد يخطئ عليهم واذا نقلوا يعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا
مد قوله وان اكرل: معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم يتكروا
مد اي ان اكرل الحكم قيد بالاكارل لانه لو سئل فسكت لم يطل الاشهاد وقيدنا بقيل الحكم لانه الاصل لو اكرل بعد الحكم لم يطل
اي تحيد الاسئلة للفروع
مد لان التحليل لم يثبت للسفاحين بين المحزين وهو شرط
سكتوا عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم وان اكرل شهود الاصل
الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع وقال ابو حنيفة في شاهد الزور
اشهرو في السوق ولا اعزوه وقال ابو يوسف ومحمد يوجعه ضربا
ومخبة
اذا رجع الشهود عن شهادتهم
قبل الحكم باسقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يقض الحكم
ووجب عليهم ضمان ما اطلقوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم
واذا شهد شاهدان بما في حكم الحاكم بيمين رجعا ضمنا للمال المشهود عليه
وان رجعا احدهما ضمن النصف وان شهد بلال ثلاثة فرجع احدهم فلا
ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الرجوعان نصف المال وان شهد رجل
وامرأتان فوجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعا ضمن نصف الحق
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعت ثمان منهن فلا ضمان عليهن
وان رجعت اثنتان من النسوة
وان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى
الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند ابى حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وان
شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
عليهما وكذلك ان شهدا على رجل تزوج امرأة بمقدار مهر مثلها وان
شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة وان شهدا ببيع بمثل القيمة

مل لا نه ليس بالترقي معنى نظرا الى العوض هـ
أي الرجوع عما ذكر هو الثمن من المشتري

فلا تلافهما هذا الجزء بلا عوض ٥

١٢ لان الفرقة قبل الدخول في معنا الضخ فيوجب سقوط جميع المهر ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة وكان واجبا بشا دهما ٣

ولا تلزمهما مائة العبد من غير عوض والولاء للمعتق لأن العتق لا يتحول اليهما بهذا الضمان فلا يتحول الولاء ^{عليه}

مك لأن القتل وجد باختيار الولي لأنه ليس بمضطرف فيه لاقتداره على العقو أيضاً ولم يكونا سبباً بالقتل فلرايحة السببية وقعت الشبهة وهي ماضية عن القود لأن الذمة لأن المال يثبت مع الشبهة

داماد

ك ما ائلفوه بشهادتهم لان الشهادة في
مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلف
مضافا اليهم

ولا بد منه
تتطلب شهادة الفرج لا تكتفى بشهود الأصل التحميل
لتعارض الخبرين أما إذا كان قبل التقضا وقاها
فلا بد منهم اذكروا السبب ولا يطل القضاء
على شهود الأصل أي سبب الضمان

ولا لان الفروع نقلوا شهادة الاصل فكان
الاصل حضوره شهد عند مجلس القاضى
ثم رجع ⁵

ثلاث لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقوله
ولا يجب الصمان عليهم لانهم ما رجعوا عن
شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع
هداية

٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ندل لان التزكية اعمال للشهادة اذا قلنا
 لا يعمل بها الا بالتزكية فصار بمقتضى عملة
 العملة بخلاف شهود الاحصان لانه شرط
 محض الحاصل ان الاحصان ليس فيه معنى
 العملة لان الاحصان علامة معرفة حكم
 الزنا الصادر فلا يتوقف ثبوت الزنا على
 ثبوت الاحصان ويتوقف الحكم بشهود
 الزنا على التزكية فظهر الفرق هـ

بين شهود الاحصان وبين شهود التزكية ٥

ملك يعنى اذا شهد انه علق عتق عبده بشرط
 وشهد الاخرين ان الشرط الذى علق به العتق
 وجد فحكم الحاكم به ثم رجع جميعهم يضمن
 مشهود اليهم قيمة العبد لانهم اشتروا العلة
 وهو قوله انت تحروا يضمن شهوة الشرط
 لان الشرط كان مانعا وهم اشتروا مانع

المنايع والتحكم يعضاف الى العلة لا الى زوال المنايع

عند كما لو قال حبسه بحق عليه حيث لا يقبل قوله د

مقد لان كلاهما من باب الولاية لانه تنفيذ القول على الغير و
مكالا لان الصلحا بمرضا الله عنهم تقبله واكتفى بهم قدوة هـ

هذا كذا يصير شرطاً لمباشرة القبض هـ متا الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجوز في بد منه ولاية القضاء

الذی لا یقبل القضاء لا یتکون من اجراء الظلم علی غیره

منه لما روى انه عبد لله و السلام قال من سأل القضاء فوكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يستدده اى يلهمه الرشده

و يوفيه المصواب د- نكاد لا نأمن بالحق بالرعايا ومهادنة الفرد ليت يجهل نسيمها اذا لات على فعل نفسه هـ

مد لان فعل القاضى العزول حق ظاهرا فلا يعمل كى لا يؤدى الى ابطال الحق الغير هاته
بختلته هو صاحب الحق

مد قوله ولا يقبل قول العزول اى على من هو في يده انا انكر وقال هو لى بان المال الذى في يده يكون لغروا لا بينة لما بينا سرحه
مد لانه ثبت باقراره اى لا بد كانت للعزول فيصح اقراره كأنه في يده في الحال كى

مد لانه عليه السلام كان يفعل بين الحضور في المسجد كذا الخلاف الراشدون بعده قوله والجامع اولى لانه اشهر وان كان للمصمم
حاضرا او نفسا عتج القاضى الى باب المسجد فينظر في خصوصتها او اخر من يفصل بينهما
مد بهيئة يعلم الناس انه جلس لفصل الخصومات لا لعبادة اخرى لوجود الاثر بذلك ع من د

مد لان الخاصة مظنة التهمة بخلاف العامة
والخاصة ما لو علم المظن ان القاضى
لا يحضرها لا يتخذها كى

مد لما رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن
سليمة رضى الله عنها قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من ابتلى بالقضاء بين المسلمين
فليسوا وبينهم في المجلس والامارة والنظر
لا يرفع صوته على أحد الخصمين أكثر من الآخر
مد لان الحبس جزاء المماطلة فلا بد من ظهورها
ع من د

مد لان قبولها يؤدى الى مراعاة المهدي د
مد لان هذه الاشياء كلها تهمة وعيب الاخل
عنها د امام

مد اى لا يكلم القاضى احد الخصمين سرا ولا يثير
اليه بيده ولا يراسه د

مد لانه اذا حصل المال في يده ثبت غناؤه
هذه

مد لان اقامه على التزامه باختياره دليل
ليساره لانه لا يلتزم الا ما يقدر على ادائه كى

مد لان الاصل في الادعى العسر والمدعى
يدعى مرا عارضا وهو الغناء فلم يقبل منه
د امام

مد اى حتى القاضى المحسوس لان عسره
ثبت عنه فاستحق النظر الى المسيرة لانه
خبه بعده يكون ظاهرا د

مد لانهم متظرون الى زمان قد رتب على الغناء
وذلك غير ممكن في كل ساعة فيلزم موته
كى لا يحضه د

مد لانه لا يمكن ان يشهدوا بغير خصم لم يحكم
مد لانه ظالم بالامتناع عن الاتفاق
د امام

مد عند القاضى الكاتب كى
مد لانه نوع عقوبة فلا يستحقه الولد على والده كى

مد قيد بين الولد لان الولد يحبس بدين اصله د امام
مد اذ لا يجوز فيها شهادتها وكذا قضاؤها د امام

مد اى القاضى المكتوب اليه انه كتاب فلان القاضى وختمه كى
مد اى خصم حاضره والمراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او السهر الذى جعله القاضى وكى لا يثبت الحق ولو كانت
المراد بالخصم هو المدعى عليه لما احتج الى قاض آخر لان حكم القاضى قد تم على الاول
مد لان القضاء على الغائب لا يجوز هاته

بينة لم يعمل بتخليته حتى ينادى عليه ويستظهر في امره وينظر في الودائع
وارتفاع الوقوف فيحل على ما يقوم به البينة او يعترف به من هو في يده
ولا يقبل قول العزول الا ان يعترف الذي هو في يده ان العزول سلمها اليه
فيقبل قوله فيها ويجلس للمحكم جلوسا ظاهرا في المسجد ولا يقبل هذه
الا من ذى رحم محرم او من حرت عادية قبل القضاء به هاته ولا
يحضر دعوة الا ان تكون عامة وبشهادتنا حازة وتعود المريض ولا يضيف
احدا الخصمين دون خصمه واذا حضر سوى بينهما في الجلوس والاقبال
ولا يسار احدهما ولا يثير اليه ولا يلقنه تحية واذا ثبت الحق عنده
وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعمل بحبسه واخره يدفع ما عليه
فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمال الميع
او التزمه بعقد كالمهر والكفالة ولا يحبس فيما سوى ذلك اذا قال
اى فقير الا ان يثبت غريمه ان له مالا او يحبس شهرين او ثلاثة شتم
يسأل عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز بينه وبين غريمه و
يحبس الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس والذي في دين ولده الا اذا امتنع
من الاتفاق عليه ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص
ويقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحق واذا شهد به عنه فان شهدوا
على خصم حكم بالشهادة وكفى بحكمه وان شهدوا بغير حاضرة خصم لم يحكم
مد لوجود النجاسة د امام

مد لان في ردها
حاضره فيجلس
رحم وحبس
مد لان ذلك
الحسين

مد لان من
عنه
مد لان من
مد لان من

مد وانما يحكم بها لان القضاء على الغالب لا يجوز عندنا ما لم يكن عنده خصم حاضر واذا لم يجز القضاء كان كتابه بمنزلة الشهادة عليه في اثبات الحق فكانه شهد بذلك عليه ^{جوهرة} مد على وجه الخصم كيلا يكون قضاء على الغائب دأما

مد كيلا يتوهم التعيير وهذا عند أبي حنيفة ومحمد لان علم ما في الكتاب وانتم بخصمتم شرط عندهما وكذا حفظ ما في الكتاب ايضا عندهما شرط وقال ابو يوسف ليس شيء من ذلك شرطا والشرط ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه واختار السرخسي قول ابي يوسف ولا يفتح حتى يسألهم عند أبي حنيفة عن ما في الكتاب ويقول هل قرأه عليكم وهل ختمه بخصمتم فان قالوا لا او قرأه علينا ولم يفتح بخصمنا او ختمه بخصمنا ولم يقرأه علينا لا يفتح وان قالوا نعم قرأه علينا وختمه بخصمنا ففتح حينئذ ^{جوهرة}

مد لانه بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره ولا بد ايضا من حضور المشهود له لانه شهادة والشهادة لا تثبت الا بمسح وخصم ^{جوهرة} مد لان مبناها على الاسقاط وفي قوله سعي في اثباتها ^{دأما} اي الحدود والقصاص

مد لانه قلنا القضاء دون التقبيل فصار كقول الوكيل ^{مد}

مد كالتضاء بجل المطلقة الثالثة بنكاح الثاني بلا وطء اذ هو مخالف للحديث المشهور وهو حديث المسيلة ^{مد}

مد قوله او الاجماع كالتضاء بجل متعة النساء لا تفارق على فساد ^{مد} كذا لم يرد في المتن

مد لان القضاء متى لاقى فضلا بجهدها فيه ينفذ ولا يردده غيره لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به فلا يقض بما هو دونه ^{مد} هـ لان القضاء بالبيعة وهي لم تمل الا اذا سلمت عن الطعن والظعن غائب ^{مد} هـ لان لها ولاية على نفسها ففتح تحكيمها وينفذ حكمه عليها ^{مد}

مد لانه بمنزلة القاضي بينهما فيشترط فيه ما يشترط في القاضي وقد فرغ على مفهوم ذلك بقوله ولا يجوز الخ ^{مد}

مد لانعدام اهلية القضاء اعتبارا باباهية الشهادة ^{مد}

مد لانه لا فائدة في نقضه ثم في الزامه على ذلك الوجه ^{مد}

وكتب بالشهادة ليحكم بها المكيون اليه ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ويجوز ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ^{مد} ففتح ^{مد} ويسلم اليهم فاذا وصل الي القاضي لم يقبله الا بخصمته ^{مد} فاذا سلمه الشهود اليه نظر الى ختمه فاذا شهدوا به كتابه فلان القاضي سلمه اليها في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه ^{مد} ففتح القاضي وقرأه على الخصم والزيمه ما فيه ولا يقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص وليس للقاضي ان يستخلف على القاضي لان يفوض اليه واذا رفع الى القاضي حكم حاكم امضاءه الا ان يخالف الكتاب والسنة او الاجماع او يكون قولا لا دليل عليه ولا يقضي القاضي على غائب لان ابخصم من يقوم مقامه واذا حكم رجلان رجلين حكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان يصنف الحاكم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والحدودي ^{مد} القذف والفاسق والصبي ولكل واحد من المحكمين ان يخرج ماله من حكم عليهما فاذا حكم لهما ما واذا فرغ حكمه الى القاضي فوافق مذهبهم امضاءه وان خالفه ابطله ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص وان حكما في دو خطاء ففرض الحاكم على العاقلة لم ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع البينة ويقضي بالنكول وحكم الحاكم لا يوبى وولده وزوجه بالكتاب القسم ^{مد} ينبغي للإمام ان ينصب قاضيا يرضى من بيت المال

مد لان كتابه بمنزلة الشهادة عليه في اثبات الحق فكانه شهد بذلك عليه ^{مد} مد على وجه الخصم كيلا يكون قضاء على الغائب دأما ^{مد} كيلا يتوهم التعيير وهذا عند أبي حنيفة ومحمد لان علم ما في الكتاب وانتم بخصمتم شرط عندهما وكذا حفظ ما في الكتاب ايضا عندهما شرط وقال ابو يوسف ليس شيء من ذلك شرطا والشرط ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه واختار السرخسي قول ابي يوسف ولا يفتح حتى يسألهم عند أبي حنيفة عن ما في الكتاب ويقول هل قرأه عليكم وهل ختمه بخصمتم فان قالوا لا او قرأه علينا ولم يفتح بخصمنا او ختمه بخصمنا ولم يقرأه علينا لا يفتح وان قالوا نعم قرأه علينا وختمه بخصمنا ففتح حينئذ ^{مد} مد لانه بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره ولا بد ايضا من حضور المشهود له لانه شهادة والشهادة لا تثبت الا بمسح وخصم ^{مد} مد لان مبناها على الاسقاط وفي قوله سعي في اثباتها ^{مد} اي الحدود والقصاص ^{مد} مد لانه قلنا القضاء دون التقبيل فصار كقول الوكيل ^{مد} مد كالتضاء بجل المطلقة الثالثة بنكاح الثاني بلا وطء اذ هو مخالف للحديث المشهور وهو حديث المسيلة ^{مد} مد قوله او الاجماع كالتضاء بجل متعة النساء لا تفارق على فساد ^{مد} كذا لم يرد في المتن ^{مد} مد لان القضاء متى لاقى فضلا بجهدها فيه ينفذ ولا يردده غيره لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به فلا يقض بما هو دونه ^{مد} هـ لان القضاء بالبيعة وهي لم تمل الا اذا سلمت عن الطعن والظعن غائب ^{مد} هـ لان لها ولاية على نفسها ففتح تحكيمها وينفذ حكمه عليها ^{مد} مد لانه بمنزلة القاضي بينهما فيشترط فيه ما يشترط في القاضي وقد فرغ على مفهوم ذلك بقوله ولا يجوز الخ ^{مد} مد لانعدام اهلية القضاء اعتبارا باباهية الشهادة ^{مد} مد لانه لا فائدة في نقضه ثم في الزامه على ذلك الوجه ^{مد}

مد لانه حكم لم يصدر عن ولاية عامة فلم يلزم القاضي اذا خالف رأيه دأما ^{مد} مد لان حكم المحكم ليس بحجة في حق غير المحكمين فكانت فيه شبهة والحدود والقصاص لا يستوفى بالشبهات ^{مد} مد قد يكونها على العاقلة لانه ينفذ فيه على القائل من ماله اذا قرأ بالخطأ ^{مد} مد لان حكم المحكم لا ينفذ في حق غير المحكمين ولا ينفذ اذا في حق العاقلة لانهم ما رضوا بحكمه ^{مد} مد لانه لا تقبل شهادة من هو لواء لمكان التهمة فكذلك لا يصح القضاء لهم بخلاف ما اذا حكم عليهم لانه تقبل شهادته عليهم ^{مد} لا ستفاء التهمة فكذلك القضاء ^{مد} هـ هـ هي لغة اسم للاقتسام كالقدرة للاقتدار وشرا تميز بين الحقوق الغايبة بين المتقاسمين ^{مد} مد لان المقسمة من جنس عمل القضاء من انه يتم قطع المنازعة فاشبه رزق القاضي ^{مد}

من لانه يدعى فسخ القسمة بعد وقوعها فلا يصدق الا بجهة هذاه
من لانه يدعى عليه الغصب وهو متكر فاقول قول المنكر دأما

قد يكون لم يشهد على نفسه بالاستيفاء لانه لو سبق منه ذلك لا يتخالفان وان صحت الدعوى بل بينة او بين خصمه
لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصارت نظير الاختلاف في مقدار المبيع هذاه
ث اي بعض شائع من نصيب احدهما فاما في استحقاق بعض معين لا تفسخ القسمة بالايجامع ولو استحق بعض شائع في اكل
تفسخ بالاتفاق ^{اي اذا خذ تمام حصته من المقوم}

من كما اذا كانت الدار بينهما نصفين
فقسمت فاستحق من يد احدهما بيت هو
خمس اذ ربع ربع بنصف ما استحق في
نصيب صاحبه د

من لانه امكن جبر حقه بالمثل فلا يصاد
الى الفسخ د

من لعدم تحقق الاقرار باستحقاق النصيب
الشائع دأما

منه جبر حقه
بما فيه من حقه

من هو فعل يوقه الانسان بغيره بقوت به
اي بذل الفعل رضاه اي رضاه ذلك
الغير فقط بدون فساد اختياره كالحبس
مثلا او بفساد اختياره مع تحقق عدم
الرضاء ايضا كالتهديد بالقتل مثلا د

من لان الاكراه اسم لفعل يفعله المرء بغيره
فينتفى به رضاه او بفساد اختياره مع
بقاء اهليته وهذا انما يتحقق اذا خاف
المكره تحقيق ما توعد به وذلك انما يكون
من القادر والسلطان وغيره سميان عند
تحقق القدرة هذاه
والبايع مكره

من لان من شرط صحة هذه العقود التراضي
والاكراه بعدم الرضا فيفسد هاتين هاتين
اذا كره يضرب سوط او حبس يوما وقيد
يوم لانه لا يبالى به بالنظر الى العادة فلا
يتحقق به الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب
منصب يعلم انه يستعصره لقوت الرضاء
اي من تلف نفسه او عضوه هذاه

من لا قيد يكون اشتراء غيره مكره لانه اذا كان
مكرها ايضا يكون اشترائه مكره
دونه د
من القتل والافك محصر

وزعم انه مما اصابه شيء في يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء
لم يصدق على ذلك الا ببيته وان قال استوفيت حتى ثم قال اخذت
بعضه فالقول قول خصمه مع يمينه وان قال اصابني في موضع كذا
فلم تسلم الي ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذا في شريك تجالفاو
فسخ القسمة وان استحق بعض نصيب احدهما فعنه لم تفسخ القسمة
عنداني خيفة وخرج بحصة ذلك من نصيب شريكه وقال ابو يوسف
تفسخ القسمة كتاب الاكراه الاكراه ثبت حكمه اذا حصل من
يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان او لصا واذا اكراه الرجل
على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقر رجل بالفا او يواجر
داره وكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس فباع او اشترى
فهو بالخيار ان شاء مضى البيع وان شاء فسخه وان كان قبض الثمن
طوعا ففدا جاز البيع وان كان قبضه مكرها فليس باجارة وعليه
رد ان كان قائما في يده وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره
قيمه وللمكره ان يضمن المكره ان شاء ومن كره على ان ياكل الميتة او
يشرب الخمر وكره على ذلك بحبس او ضرب او قيد لم يحل له الا ان يكره
بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك
وسعه ان يقدر على ما اكراه عليه ولا يسه ان يصبر على ما توعد به
اي لا يجوز له

منه فسخ القسمة
بما فيه من حقه
منه جبر حقه
بما فيه من حقه
منه جبر حقه
بما فيه من حقه
منه جبر حقه
بما فيه من حقه

من اي قيمة المبيع للبايع المكره لكون العقد سدا فكان معمونا عليه بالقيمة دأما

من لانه آله فيما يرجع الى الاتلاف فكانه دفع مال البايح الى المشتري فيضمن ايهما شاء كالمص وفعصب هذاه

من لان هذا لا يكون اكراهه مكرها اذا لا يضطر بمثله اكثر الناس فيلزم عيهم لتج

من لان الاكراه مبيع بهما وحرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار واعا حادثة لا تضطر له
الحل لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه دأما

لأنه لا يباح كان بالامتناع معاونا لغيره على اهلاله نفسه فيا تشم كما في حالة الخصة ^{هنا}
فما ذكر من اكل الميتة الخ
لأن الاكراه بهذه الاشياء ليس باكراه في شرب الخمر لما مر في الكفر وحرمة اشدا وفي اخرى ^{هنا}

مت فان المشركين اكرهوا عمارا فاعطاهم ما ارادوا مع طمأنينة فقال عليه السلام فان عادوا فعد ايمان عاد الكفار بالاكره
فعد الى اطمينان القلب بالايمان فيما اجرته على لسانك ونزل في حقه قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ^{داماد}
مت لان مال الغير يستباح للضرورة كما في حالة الخصة وقد تحققت ^ه
مت لان المكره في حق الاتلاف آفة للمكره فلم يلزم عليه الضمان ^{داماد}

مت لان قتل المسلم مما لا يستباح للضرورة ما
فكذا بهذه الضرورة ^{هنا}
مت لكونه حاما ملا ولا يقتصر القاتل لانه آفة له
كالسيف ^{داماد}
مت لانه يصلح آلة للحامل نظر الى الاتلاف
لا الى تكلمه لان كلامه بالاعتناء لا يصلح آلة
للمعامل بل يضاف اليه ولذا يكون الولاء للمكره
لا للمعامل فيضمنه لا تلاف ^د

مت لا بعد الدخول لان المهر هنا مقرر بالدخول
لا بالطلاق والدخول ليس بصنع من المكره

مت لان المكره يصلح آلة للمعامل فالتلاف لما له
في ايقاع الطلاق لان ما عليه من المهر او
المستعة كان على شرف السقوط بوقوع الفرية
من جهتها كالارتداد او تقبيل ابن الزوج وقد
تأكد ذلك بالطلاق كرها وكان هذا تقريرا
للمعامل فيضا في التقرير الى الحامل فكان متلفا
له فيرجع الزوج عليه ^د

مت لان الاكراه عنده لا يتحقق من غيره

مت لان الاكراه يتحقق من السلطان ومن غيره
فلا يثبت في المصورتين ^د

مت سواء كان الاكراه من السلطان او من غيره

مت لان الردة تتعلق بالاعتقاد لا ترى انه لو كان
قلبه مطمئنا بالايمان لا يكفر وفي اعتقاده
الكفر شك فلا يثبت البيئونة بالشك ^ه

متلا السير جمع سيرة وهي الطريقة والامور
وفي الشرح تحقيق سير النبي عليه السلام في
مغازيه ^{هنا}
مت في مناقب غزوه جمع لامفرده وقبل جمع مغزى
او مغزاة ^د

فان مبرح حتى او قعوبه ولم ياكل فهو آثم وان اكره على الكفر بالله
عز وجل اوستب النبي عليه الصلوة والسلام بقيدا وحبس وضرب
لم يكن ذلك اكرها حتى تكبره بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من
اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يظهر ما امر به ويؤذي فاذا اظهر
ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا آثم عليه وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر
كان مأجورا وان اكره على اتلاف مال مسلم بامر يخاف منه على نفسه او
على عضو من اعضائه وسعه ان يفعل ذلك ولصاحب المال ان يضمن
المكره وان اكره بقتل على قبل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويضرب حتى يقتل
فان قتلهم كان آثما والقصاص على الذي اكرهه ان كان القتل عيدا وان اكرهه
على طلاق امرأته او عتق عبده ففعل وقع ما اكرهه عليه ويرجع على الذي
اكرهه بقيمة العبد وب نصف مهر المرأة ان كان قبل الدخول وان اكرهه
على الزنا وجب عليه الحد عند ابي حنيفة الا ان يكرهه السلطان وقال
ابو يوسف ومحمد لا يلزمه الحد واذ اكرهه على الردة لم يبين امرائه منه
كتاب السير ^{مت} للمجاهد فرض على الكفاية اذا قام به فريق من الناس
سقط عن الباقي وان لم يقيم به احد ^{مت} جميع الناس يركب وقال الكفار
واجب فان لم يتدونا ولا يوجب الجهاد على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا
الاعمى ولا مقعد ولا اقطع وان هجم العدو على بلد وجب على جميع المسلمين
الاعمى ^{مت} اي مقطوع اليد ^{اي غلب}

مت لان الاكراه عنده لا يتحقق من غيره
مت لان الاكراه يتحقق من السلطان ومن غيره
مت سواء كان الاكراه من السلطان او من غيره
مت لان الردة تتعلق بالاعتقاد لا ترى انه لو كان
قلبه مطمئنا بالايمان لا يكفر وفي اعتقاده
الكفر شك فلا يثبت البيئونة بالشك
متلا السير جمع سيرة وهي الطريقة والامور
وفي الشرح تحقيق سير النبي عليه السلام في
مغازيه
مت في مناقب غزوه جمع لامفرده وقبل جمع مغزى
او مغزاة

متلا لانه لم يفرض لعينه اذ هو افساد نفسه وانما فرض لا عزازدين الله ودفع الفساد عن العباد وكل ما هو كذلك فرض
كفاية اذا حصل المقصود ببعض والا ففرض عين كما صرح بذلك حيث قال اذا قام الخ ^{مت}

مت لان الوجوب على الكل الا ان في استغال الكل به قطع مصالح المسلمين من بطلان الزراعة ومنافع المعيشة جوهره

متلا لان قتالهم لو وقف على مباداتهم لكان على وجه الدفع وهذا المعنى يوجد في المسلمين اذا حصل من بعضهم
لبعض الاذية وقتال المشركين مخالفة لقتال المسلمين ^{جوهرة}

لك لانه صار فرض عين كالصلوة والصوم وفرض العين مقدم على حق الزوج والمولى

ث لا روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام ما قاتل قوما حتى دعاهم الى الاسلام

ث وهذا في حق من يقبل منه الجزية ومن لا يقبل منه كالمرتدين وعبدة الاوثان من العرب لا فائدة في دعائهم الى قبول الجزية لانه لا يقبل منهم الا الاسلام قال الله تعالى فقالوا لهم اوبسبون هذا ثم تعرض لدعائهم قبل قبول الجزية فبعد ما قبلوها اذا تعرضنا لهم او تعرضوا لنا يجب لهم علينا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض ^{داماد} ث لما اخرجهم اذنا قطن بسند ضعيف عن علي رضي الله عنه فقال من كانت له ذمتنا قدمه كذمتنا لم يحس

ث لقوله عليه السلام في وصية امراء الاجناد فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله ^{هنا} ث فانه انما امر بالدولياء والقاهر للاضياء فيستعان في كل الامور ^{داماد} ث لانه عليه الصلوة والسلام احرف البويرة وهي موضع بقرب المدينة ^{هنا} ث لانه قلما يخلو حصن عن مسلم فلو امتنع باعتبار لا تشد بابه ^{هنا} ث لانه يؤدي الى ان يتخذوا ذلك ذريعة الى ابطال قتالهم اجملا ^{هنا} سواء كان المجرم منهم او عليهم

ث لانه ان تغذوا القميز فعلا فلقد امكن قضا والطاعة بحسب الطاقة وما اصابها منهم لادية عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات لا تقتزن بالفروض ^{هنا} ث لان الفرض مأوربه وسب الغرامة غلط محض وبينهما منافاة ^{هنا} ث لان الغالب هو السلامة والغالب كالتحقق

ث لان فيه تعريضهم على الضياع والفضيحة وتعريض المصاحف على الاستخفاف فانهم يستخفون بها مفاضة للمسلمين وهو ثقيل ^{هنا} ث الصحيح لقوله عليه السلام لا تشاؤوا بالقرآن في ارض العدو ^{هنا}

ث والمستفاد ما تقدم جواز جهادها فدفع التوهم بهذا القول ^{هنا}

ث على ترك القتال معهم ^{هنا} ث قل العدو وهو نقص المهد كما اذا عهد ان لا يحاربهم في زمان كذا ثم يحاربهم فيه فلولم يعهد وخادعهم جاز لقوله عليه الصلوة والسلام الحرب خدعة ^{هنا}

الدفع تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن للمولى واذا دخل المسلمون دار الحرب فاحصروا مدينة او حصنا دعوهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن قتالهم وان امتنعوا دعوهم الى اداء الجزية فقاتلوا بها فليس لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ولا يجوز ان يقاتل من لم يبلغه دعوة الاسلام الا بعد ان يدعوه ويكتب ان يدعوه من بكتفه الدعوة ولا يجزيك وان اجابوا استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا زروعهم ولا بأس برميهم وان كان فيهم مسلم اسير او تاجر وان تيسر سوا يصيبان المسلمين او بالاسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار ولا بأس بالخارج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكرا عظيما يؤمن عليه ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليه ولا يقاتل المرأة الا باذن زوجها ولا العبد الا باذنه الا ان يجمع العبد وينبغي للمسلمين ان لا يعيدوا ولا يفتلوا ولا يمثلوا ولا يقتلوا احرارا ولا شيوخا فانيا ولا صبيانا ولا عجم ولا مفععا الا ان يكون احدهم مؤلا ومن له رأى في الحرب او تكون المرأة ملكة ولا يقتلوا محنونا وان رأى الامام ان يصالح اهل الحرب وفيها منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وان صالحهم مدة ^{هنا}

على ما احتجوا به وبذلوا الجزية على ما احتجوا به ولانه عليه الصلوة والسلام احرف البويرة وهي موضع بقرب المدينة لانه قلما يخلو حصن عن مسلم فلو امتنع باعتبار لا تشد بابه لانه يؤدي الى ان يتخذوا ذلك ذريعة الى ابطال قتالهم اجملا سواء كان المجرم منهم او عليهم

ث لان السبج للقتل عندنا هو الحرب ولا يتحقق منهم هذا ^{هنا} ث لان لتعدى ضررها الى العباد ^{هنا}

ث لانه غير محتاط الا ان يقاتل فيقتل دفعا لشره ^{هنا} ث قل كما انزل ببعض حصونهم ولم يكن للمسلمين قوة فلا بأس بالصالح على ترك الحرب مدة معينة ^{داماد} ث لان المواد عتجهاد معنى اذا كانت خيرا للمسلمين لان المقصود وهو دفع الشر حاصل به بخلاف ما اذا لم يكن خيرا لانه ترك الجهاد صورة ومعنى ^{هنا}

لأنه عليه الصلوة والسلام تبذل المودة التي كانت بينه وبين أهل مكة ولا بد من اشتراط علم ملك الكفار بالتقص
أو مدية يبلغ الخبر إلى ملكهم بخبر ما عن القدر التي عنه
لأنهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة إلى تقضيه بخلاف ما إذا دخل منهم فقلعوا الطريق ولا منعة لهم حيث
لا يكون هناك تقصا للعهد

لأنهم أحرقوا أنفسهم بالخروج اليأس مراغين لمواليهم
لما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حبركوا
وأعلموا ولا تخجلوا
والمراء بالذهن المأكول كالزيت لأنه لما صار مأكولا كان صرفه إلى بدنه كصرفه إلى كاهل وإذا لم يكن مأكولا لا ينتفع به بل يرد

إلى بيت المال كذا ذكره القذوري في شرحه

لأنه إذا احتاج إليه بان لم يكن له
سلح إنما احتاج إلى هذا التنازل لأن إذا
احتاج الفارس إلى استعمال سلاح الغنية
بسبب سيانته سلامه لا يجوز

لأنه لا يبيع بالذهب والفضة والعروض
حتى لو بيع شيئا بطعام جائز بشرط أن يأكله
لأنه لا يتخذون الغنية مالا لأنفسهم وذلك
قبل الغلبة

لأن الإسلام ينأى في ابتداء الاسترقاق

احترازه عن الاسترقاق بقاء لأن الإسلام
لأنه وهذا لأن الرق جزء الكفر لا أصل
فإنهم لما استنكفوا أن يكونوا عبيدا لله
جاء لهم بأن يكونوا عبيدا لغيره بخلاف الرق
من الابتداء فإنه صار من الأراحمية

لأن العقار في الدار وسلطانها أذهون
جمله دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة
لأنها كافر حربة لا تنبعه في الإسلام

لأنهم كفار حريون ولا تبعية لهم لأنهم
على حكم أنفسهم
لأنه الأدب العليل بوجه كالهبة والإجارة
والإعارة فقتلوا

لأنه لا يبعث التجار إليهم بالبحار والمراد
ههنا السلاح وغيره فيكون معنى الكلام ولا
يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولا يجهلها
التجار أيضا إليهم

لأنه في وقت آخر بعد الصلح
عنه وإذا أراد إلا ما يعود إلى دار الإسلام
ومعه مواش فلم يقدر أن يعلها إلى دار الإسلام
ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها للعدو

لأنه لا يعطى الأسارى الكفار ويؤخذ منهم
أسارى المسلمين

ثم رأى أن فضل الصلح انفع بنذ إليهم وقال لهم وأن بدوا بضيائهم قال لهم
ولم يقبل إليهم إذا كان ذلك بانفاقهم وإذا خرج عبيدكم إلى عسكر المسلمين
فهم آخر أول بأس بان يعلق العسكر في دار الحرب ويأكلوا ما وجدوه
من الطعام ويستعملوا الخطب ويذبحوا بالذبح ويقبضوا بما وجدوه
من السلاح كل ذلك بغیر قسمة ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئا ولا
يتولوه ومن أسلم منهم أحربا سلمه نفسه وأولاده الصغار وكل
مال هو في يده أو ودعة في يدهم أو شيء فان ظهرنا على الدار فبقاه
في غوز وجهه وخلفها في أولاده الكبار في ولا ينبغي أن يباع السلاح
من أهل الحرب ولا يجر إليهم ولا يعادون بالأسارى حينا في حيفة
وقال أبو يوسف ومحمد يقاتلونهم أسارى المسلمين ولا يجوز أن يبيعوا
وإذا فتح الإمام بلدًا عنوة فهو بالخيار أن شاء قسمة بين الغنائم
وأن شاء أقر أهل عليه ووضع عليهم الخراج وهو في الأسارى بالخيار
أن شاء قسمة وأن شاء أسيرهم وأن شاء تركهم أحرا أذمة للمسلمين
ولا يجوز أن يردهم إلى دار الحرب وإذا أراد القود ومغتهم مواش فلم
يقدر أو على نقلها إلى دار الإسلام ذبحها وحرقها ولا يعقرونها
ولا يتركونها ولا تقسم غنمة في دار الحرب حتى يخرجوها إلى دار الإسلام
والردة والعسكر سواء وإذا حكمتم المدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا

لأنه إذا احتاج إليه بان لم يكن له
سلح إنما احتاج إلى هذا التنازل لأن إذا
احتاج الفارس إلى استعمال سلاح الغنية
بسبب سيانته سلامه لا يجوز
لأنه لا يبيع بالذهب والفضة والعروض
حتى لو بيع شيئا بطعام جائز بشرط أن يأكله
لأنه لا يتخذون الغنية مالا لأنفسهم وذلك
قبل الغلبة
لأن الإسلام ينأى في ابتداء الاسترقاق
احترازه عن الاسترقاق بقاء لأن الإسلام
لأنه وهذا لأن الرق جزء الكفر لا أصل
فإنهم لما استنكفوا أن يكونوا عبيدا لله
جاء لهم بأن يكونوا عبيدا لغيره بخلاف الرق
من الابتداء فإنه صار من الأراحمية
لأن العقار في الدار وسلطانها أذهون
جمله دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة
لأنها كافر حربة لا تنبعه في الإسلام
لأنهم كفار حريون ولا تبعية لهم لأنهم
على حكم أنفسهم
لأنه الأدب العليل بوجه كالهبة والإجارة
والإعارة فقتلوا
لأنه لا يبعث التجار إليهم بالبحار والمراد
ههنا السلاح وغيره فيكون معنى الكلام ولا
يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولا يجهلها
التجار أيضا إليهم
لأنه في وقت آخر بعد الصلح
عنه وإذا أراد إلا ما يعود إلى دار الإسلام
ومعه مواش فلم يقدر أن يعلها إلى دار الإسلام
ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها للعدو
لأنه لا يعطى الأسارى الكفار ويؤخذ منهم
أسارى المسلمين

لأنه إذا كان كثير سواد الكفر وفي التربة رجاء إسلامهم
بمعنى ذلك وضع وهو لا يزم وقهره متعد بل يكون هو تفسير بطريق شعور الذين لأن الذلة يلزم القهر
لأنه كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بسواد العراق بموافقة العمارة رضي الله تعالى عنهم
لأنه أي حقا وأجبا المسلمين عليهم من الجزية والخراج فان الذمة المحق والعهد والامان وسمى أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وامانهم
لأنه لما فيه من تقوية الكفار
لأنه لا يقطع قوا ثمنها ويدعها حاجة لما فيه من المثنة والتعذيب
لأنه في استحسان الغنمة لتحقيق انشاد في السبب وهو الجواز إلى دار الحرب معهم
لأنه وهو الجواز الذي يرسل إلى الجيوش ليدادوا

لم لوجود الجهاد منهم معنى قبل استقرار الملك للعسكر
من اهل سوق العسكر ^{اذ لا يثبت الملك للغائبين قبل الاحراز}
لانه لم يوجد المجاوزة على قصد القتال فاضد السبب الظاهر فيعتبر السبب الحقيقي وهو القتال فيفيد الاستحقاق على حسب
حاله فارسا او راجلا عند القتال ^{هذه}
سأى صح من الحر والحرمة المسلمين ان ينزلوا الخوف عن كافر او كثروا لاهل حصن او بلدة ^{داماد}
لم لما اخرجهم امة رجمه الله من حديث ابن عباس رجم الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلمون تشكافوا دما ثم
وهم يد على من سواهم يسى بدمهم اذ ناهم ويرد عليهم اقسامهم قوله تشكافوا دما ثم اى تتساوى في القصاص والديات لافضل
لشريف على وصنيع وقوله يسى بدمهم الذمة العهد والامان وقوله اذ ناهم اى اقلهم وهو الواحد ^ح

ك اى ينقض الامان ذلك الامان رعاية لاسلم
المسلمين ^ح
س لانهما مقهوران تحت ايديهم فلا يجزىهما
والامان يخص بمحل الخوف ^ح

ك لان الامان عقد من جملة العقود والعهد
مجبور عليه فلا يصح عقده ^ح
ك لانه يفسد ما ذونا فيصع عقد الامان منه

ك لانه مؤمن ذو قوة وامتناع يتحقق منه
الخوف والامان مختص بمحل الخوف ^ح
ك لانه روى والمراد كذا الترك وكفار الروم

ك لان اموال اهل الحرب وراقبهم مباحة
فتملك بالاخذ ^ح
ك لانهم ملكوه فصار كسائر اموالهم

ك اى من الذى سباه الترك من الروم و
اخذوه من اموالهم ^ح
ك قيد بالاحراز لانهم قبل الاحراز بها الاملاك

ك اى لو اشترى منهم تاجر شيئا قبل
الاحراز ووجده ماله اخذه بلا شيء ^ح
ك لان العصمة من جملة الاحكام الشرعية

ك انكار غير محاطين بها بقى في حقهم
ملا غير معصوم فيكون ^ح
ك لما اخرجهم الدارقطني عن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه انه قال ما اصاب المشركون
من اموال الناس فنظروا عليهم فزأى رجل منهم
بعينه فهو احق به من غيره فاذا قسم ثم ظهر
عليه فلا شيء له انما هو رجل منهم ^ح
ك لانه من وجه فيأخذه ماله مجانا

ك بعد القسمة فدى قيمته من بيت المال
ك اى اذا كان قرابة له ^ح
ك قيد بالابق لانه اذا كان متردما في دار الاسلام فاخذه واخرزه بدار الحرب يملكونه اتفاقا ^ح

ك اذالم يثبت المالك القديم غير شئ موهوبا كان او مشترى او مغنوما قبل القسمة وبعدها الا ان بعد القسمة
تؤدى عمومته من بيت المال لانه لا يمكن اعاءة القسمة لتفرق الغائبين وتعد واجتماعهم ^ح
ك لظهور ربه على نفسه بزوال يدمولاه فصار معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك ^ح
ك لانه لا يملك الاستيلاء ولا يد للجماء لتظهر عند الخروج من دارنا بخلاف القيد على ما ذكرنا ^ح
ك لانه لا يملك الا به التى تحمل وكلما احتل عليه من حمار وغيره سواء كانت عليه الاحمال او لم تكن ^ح

الغنيمة الى دار الاسلام شاركهم فيها ولا حق لاهل سوق العسكر في
الغنيمة الا ان يقاتلوا واذا امن رجل خرا او امرأة خرة كافر او جماعة
او اهل حصن او مدينة صح امانهم ولم يجز لاحد من المسلمين فلتهم الا
ان يكون في ذلك مقصد فينبذ اليهم الامام ولا يجوز امان ذى ولا
اسير ولا التاجر الذى يدخل عليهم ولا يجوز امان العبد عند ابي خنيفة
الا ان ياذن له مولاه في القتال وقال ابو يوسف ومحمد يصح امانه
واذا غلب الترك على الروم فسيبوا واخذوا اموالهم ملكوها فان غلبنا
على الترك حملنا ما بيننا من ذلك واذا غلبوا على اموالنا فآخروا
بدارهم ملكوها فان طهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهو
لهم بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان اجبوا وان
دخل دار الحرب فاجروا فاشترى ذلك واخرجه الى دار الاسلام فما لك
بالحجاز ان شاء اخذه بالثمن الذى اشترى التاجر وان شاء تركه ولا
يملك علينا اهل الحرب بالغبية مديرتنا ومكاتبنا وامهات اولادنا
واحرارنا ونملك عليهم جميع ذلك واذا ابقى عبد مسلم فدخل اليهم
فاخذوه لم يملكوه عند ابي خنيفة وان يذبحهم اليهم فاخذوه ملكوه واذا
لم يكن للايمان حمولة يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغائبين قسمة ابلع
ليجملوها الى دار الاسلام ثم يرتجعها فيقسمها ولا يجوز بيع الغنائم

فان غلبنا الروم فسيبوا واخذوا اموالهم ملكوها فان غلبنا على الترك حملنا ما بيننا من ذلك واذا غلبوا على اموالنا فآخروا بدارهم ملكوها فان طهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهو لهم بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان اجبوا وان دخل دار الحرب فاجروا فاشترى ذلك واخرجه الى دار الاسلام فما لك بالحجاز ان شاء اخذه بالثمن الذى اشترى التاجر وان شاء تركه ولا يملك علينا اهل الحرب بالغبية مديرتنا ومكاتبنا وامهات اولادنا واحرارنا ونملك عليهم جميع ذلك واذا ابقى عبد مسلم فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند ابي خنيفة وان يذبحهم اليهم فاخذوه ملكوه واذا لم يكن للايمان حمولة يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغائبين قسمة ابلع ليجملوها الى دار الاسلام ثم يرتجعها فيقسمها ولا يجوز بيع الغنائم

بعد الاستيلاء على مباح فلوا هلك ملك من اهل الحرب الى مسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ^ح
ك قيد بالابق لانه اذا كان متردما في دار الاسلام فاخذه واخرزه بدار الحرب يملكونه اتفاقا ^ح
ك اذالم يثبت المالك القديم غير شئ موهوبا كان او مشترى او مغنوما قبل القسمة وبعدها الا ان بعد القسمة
تؤدى عمومته من بيت المال لانه لا يمكن اعاءة القسمة لتفرق الغائبين وتعد واجتماعهم ^ح
ك لظهور ربه على نفسه بزوال يدمولاه فصار معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك ^ح
ك لانه لا يملك الاستيلاء ولا يد للجماء لتظهر عند الخروج من دارنا بخلاف القيد على ما ذكرنا ^ح
ك لانه لا يملك الا به التى تحمل وكلما احتل عليه من حمار وغيره سواء كانت عليه الاحمال او لم تكن ^ح

لانه عليه السلام كان يستحقه برسالته ولا رسول بعده بشرع جديد

نك وهو شيء كان يصطفيه النبي صلى الله عليه وسلم اي يختاره من الغنيمة مثل درع وسيف وجارية

نك اي استدلووا بالحديث المذكور ان ذوى القربى استحقوا بالنصرة والقراة جميعا فالمرجوح ان يستحق فن جاء بعد ذلك من القراة فقد عدت من النصرة فهذه اذا غاب استحقه بالفقر ودون غيره

نك لما اخرجهم ابو داود والنسائي وابن ماجه رحمهم الله عن جابر بن مطعم رضي الله عنه قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى من خيبر بين بني هاشم وبني المطلب جئت وعثمان فقلت يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا ينكر فضلهم فكانت منهم اخواننا من بني المطلب عطيتهم وتركنا وانما نحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال انهم لم يغاروني في الجاهلية والاسلام وانما بنوها وبنيو المطلب شيء واحد ثم شبك بين اصابعه

وسم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كاسقط الصبي وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصرة وبعده بالفقر واذا دخل الواحد والاثنان الى دار الحرب فغير ذن الاما فاخذوا شيئا لم يجز وان دخل جماعة لها منعة واخذوا شيئا ختمت وان لم ياذن لهم الامام واذا دخل المسلم دار الحرب جاز لا لاجل له ان يتعرض بشيء من امواله ولا من دماهم وان غدرهم واخذ شيئا وخرج به فملكه ملكا محظورا ويؤجر ان يصدق فيه واذا دخل الجرحى البناء مستائما لم يمكن ان يقيم في دار اسنة ويقول له الامام ان اقت تمام السنة وضع عليك الجزية فانما اقام اخذ منه الجزية ومما ذمها ولم يترك ان يرجع الى دار الحرب وان عاد الى دار الحرب وترك

ودفعة عند مسلم او ذم في ذمتهم فقد صار دمه مباحا بالعدو وما في دار الاسلام من ماله على خطر فان امير او قتل سقطت ذبوة وصارت الودعة قيسا وما اوجع عليه المسلمون لمن اموال اهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج وارض العرب كلها ارض عشر وهي ما بين العدين الى اقصى حرم باليمن بمكة الى حد الشام واليهود ارض خراج وهو ما بين العدين الى عينة خلوان ومكة الى عبادان وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها

على ما كان عليه في دار الحرب

على ما كان عليه في دار الاسلام

على ما كان عليه في دار الحرب

نك قد يكونه بغير اذن الامام لانه اذا كان الاذن فقيه روايتان والمشهور انه يخص

اي المذكورين من الواحد

نك لان اخذهم حينئذ يكون اختلاسا وسرقة لا قهرا وغلبة اي حين دخولهم بلاد اذن الامام

نك قد بالمنة لانه دخل جماعة لا منعة لهم بغير اذن فاخذوا شيئا لا يجز لان اختلاس لا غنيمة

نك قد بالتاجر لان الاسير غير مستامن فيباح له التصرف في ماله ودماهم

الى دار الحرب لصيرورته حربيا

نك لانه دخل بامان فالتعرض غدر اي المسمى المذكور نك اي بحيث لانه حصله بالغدر

نك اما مال الذي يوضع على الذمي وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع

اي المشارق المشارق وقراها

نك لانه صار مملوكا للجزية بعد هذه المقالة باقامته سنة او قول الامام ان اقت

نك لان عقد الذمة لا ينقض لكونه خلقا عن الاسلام

نك لان اثبات الذمة عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق اليه من يد العامة فينقض به فينقض

نك بما لنفسه فصار كما اذا كانت في يده حقيقة

نك لانه حصل بقوة المسلمين من غير قتال فكان كخراج الجزية كما لا يثبت في رقابهم وهذا لان وضع الخراج من شرطه ان يقتل اهله على الكفر كما في سواد العراق ومشرق العرب لا يقبل منهم الا الاسلام اطلق السيف

نك لان عمر رضي الله تعالى عنه وضع عليها الخراج بضمرة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم

نك والفرق بين المشرق والخراب لانه اذا لم يذبح صاحب ارض خراج مع تمكنه للزراعة يؤخذ منه الخراج بخلاف صاحب ارض العشر حيث لا يؤمنه العشر اذا لم يزرع

نك قوتية موقوفة على العلوية على شرق دجلة وهو اهل العراق

ك وهو من يملك ما دون الماشية اولا يملك شيئا

٦٤ نقل ذلك عن عمرو عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم وهذا حديث مرسل ٦٥

وَمَنْ لَقَوْلِهِ فَقُلْ مَنْ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ أَلَا يَأْتِيهِمْ هَذَا

بِكَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَسَبًا بَيْنَ أَطْرَافِهِمْ وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ فَالْجَعْفَرُ فِي حَضْرَمٍ أَظْهَرَ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ وَالسَّيْفُ لِكُفْرِهِمْ بَعْدَ الْهُدَايَةِ لِلْإِسْلَامِ مَعَ كَوْنِهِمْ مُسْتَخْفَيْنَ لِلْقَتْلِ

لأنها وجدت بدلا عن القتل أو عن
القتال وهما لا يقتلان ولا يقتلان
لعدم الأهلية

ولم لانهم اذا لم يخاطبوا الناس لا قتل
عليهم والاصل في ذلك ان الجزية لا تسقط
القتل فمن لا يجب عليه القتل لا تؤمنع عليه
الجزية

في لقوله عليه السلام ليس على مسلم جزية
مع وثن وهو الصم ^{لهذا}

منه يعني اذا مرت على الذمى سنتان ونحو
يؤخذ فيهما الجزية سقطت عن قلاهما العامين
وتزحف منه جزية السنة التي هو فيها
عند الامام رحم دعي

فلما لا منها عقوبة والعقوبات اذا اجتمعت
تداخلت الحدود ي

فلما أخرجه النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لا
خبا في الإسلام ولا كنيسة والموادح
مؤد رخصاء أي فرغ خصيته ح

ای ماکانت قبل فتح الامام بلد تهم

لأن الابنية لا تبقى دائمة ولما اقرهم
لاما فقد عهد اليهم الاعادة هـ

بَعْدَ لَانَ السَّبْكِ فَكَفَرَهُ الْمَقَارِنُ لَهُ لَا يَمْنَعُهُ
قَالَ طَارِي لَا يَرْفُضُهُ هَذَا أَلَمْ يَعْلَمْ إِمَّا أَذَا
عَلِنَ بَشْتَمُهُ أَوْ عَاتَادَ فَالْحَقُّ أَنَّهُ يَقْتُلُ

علافاذا انتقض عهد الذمة يقسم ماله
بين ورثته وتبين منه زوجته الذمية

فلا بد أن ما يدفع عنه فمالنا التزام المحمية
قبولها لا إذاؤها وهو باق فلا يتغير
وامام

ففيها اي فقد اتى بالفعل الحسنه

لقتله مباح الدم

[illegible]

علاء الله اعظم
وغيره من الخصال
في القل
من افصح
فيها انما هو
عليهما السلام فافهم

فلما لانهم صاروا بذلك حربا علينا فلا يقيد بقاء العهد بعد ذلك
لان المقصود من عقد الذمة دفع الفساد بترك القتال ^د

14 لقوله عليه الصلوة والسلام من بدل دينه فاقتلوه دَامَد

تاریخ

بمعناه بشرط اتقاء موضع الغنضة بان لا يكون الغنضة في موضع الفم عند الاكل والشرب مثلا
بل لان ذلك قابع ولا يعتبر بالتواضع فلا يكره كالجمجمة المكشوفة بالحبر هـ
بيد هذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين في اثر لاجل الضرورة خ س

١٤ لقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه جرد والمصاحف ^{دامت}
١٥ او المراد به النقطة مع اظهار الاعراب على ظاهره اذ في الاوائل كانوا لا يضعون النقطة على الخط م س ح

مُطْلَقاً أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَكِبَ الْبَغْلَةَ فَلَوْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ حَرَامًا لَمْ يَرْكَبْهَا الْمَاهِدُ مِنْ فَتْحِ بَابِهِ هـ

فإن قال العبد أو الصبي هذه هدية أو أتي بجزان يأخذ حالاً الهدايا تبعث عادة على أيدي هؤلاء

منه ولا يؤتى الى المحج في استحضار الثبوت

الى مواضع العقود داماد

سعد لکثرة وجودها فيما بين اجناس الناس

فلو شرطنا بشرط ان لا يؤتى الى الحج فيقبل
فقلنا الواحد فيها عدد لا كان او فاسقا كما قرأ كان
او مسلما عبدا كان او حرا اذ كان او انك
دفعنا للحج حياته

ث كائن من ماء فتيتم من اذخر
بها مسلم عدل ولو كان انثى او عبدا ثم غ

بف لعد كثرة وقوعها حسب وقوع المعاملات
فما ان يشترط فيها زيادة شرط فلا يقبل فيها
الا قول السلم العدل لان القاسق منهم

فلا تأخذوا الأعتدالين
فلا تأخذوا الأعتدالين

ملاك يعنى عند اداء الشهادة لا عند تحميلها لان
وجود من لا يشترى عنها القفل ليس بمعذومه
بختلف من يؤدّيها لان الاداء ضرورى دس
اعمالكم و الشاهد
اعمال النظم

مسند لا نتما مضطرب ان اليه في اقامة الشهادة
والحكم عليها كما يجوز له النظر الى العورة
لاقامة الشهادة على الزنا

معد لما رواه العارفتي بسند ضعيف عن
ابى ايوب رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم من السرة الى الركبة عورة

لا يستواء الرجل والمرأة في النظر الى ما
ليس بعورة كالثياب والدواب هـ

مثل لوجود المجانسة وانعدام الشهوة غالباً
كما في نظر الرجل الى الرجل كهـ

ملاك لقوله عليه الصلوة والسلام غفر مبرك
الا عن زوجتك وامك داماد

فلما رأى الساعدين وجد الساعداً من المرفق
إلى الكتف

آنية الزجاج والبلور والعقيق ويجوز الشرب من الاثاء المفصض عند

المؤلفة والركوب على الشجر المفضف والحلم على السبب المفضف

أَجْزِئُهُ وَتُرَوِّبُ فِي سَمْنٍ سَمْسَمٍ جَلُولٍ فِي سِرِّهِ الْعَصَصُ
 أَعْرَضَ عَنْ غُلَامَاتٍ مِنْ بَنَاتِ عَشِيرَاتِهِ
 وَبَكَرَ الْعَشِيرَ فِي الْمَصْفِ وَالتَّقِطِ وَالْأَسْ بَحْلِيَةِ الصُّفِّ وَنَفْسَ السَّجْدِ

وَزَخْرَفَهُ بِمَاءِ الذَّهَبِ وَبَيَّغَهُ اسْتِخْدَامَ الْخُضْبَانِ وَالْأَبَاسِ مَخْضَاءَ الْبَهَائِ

وَاتَزَوَّجْتُمُي عَلَى الْخَيْلِ وَبِحُجُوزَانِ يُقْبَلُ فِي الْهَدْيَةِ وَالْأَذَنُ قَوْلُ الصَّبِيِّ

وَالْعَبْدُ يُقْبَلُ فِي الْمَعَامَلَاتِ قَوْلَ الْفَاسِقِ وَلَا يُقْبَلُ فِي أَجْرِ الرَّذِيئَاتِ

العدل ولا يجوز أن ينظر الرجل من الأجنبية إلا إلى وجهها وكفيها وإن

كان لا يأمن الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة ويجوز للقاضي اذا اراد

ان يحكم عليها والشاهد اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان

خاف ان يشتهى ويحوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها وينظر
اي كل من تحكمه والشاهد

الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا ما بين سترته الى ركبته ويمحو للمرأة ان
اي الماسوي العورة ٤٤ اي من الرجل المسلمة

نَظَرَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَيْهِ مِنْهُ وَتَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى مَا

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْ الرِّجْلِ وَيَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنْ أَمْتِهِ الَّتِي تَقْبُلُ لَهُ وَ

زوجه الى فرجها ونظر الرجل من ذوات حماره الى الوجه والرأس والصد

والساقين والعضدين ولا ينظر إلى ظهريها ويظنها ولا بأس أن يمسها
 ويخذلها من الركبة إلى القدر ^{رمود} لأنها ليست مواضع الزينة

جازان ينظر اليه منها وينظر الرجل من مملوكة غيرة الى ما يجوز ان ينظر
اعلموا مع الذي يجوز ان ينظر اليه من الامور

إليه من دون محاربه ولا باس ان يمس ذلك اذا اراد الشراء واخاف

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته

۱۰

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمَ يَافَثَ ۚ

المستشرقين
والعربيين
والعربيين

11/13/11

قامه

منه لتحقيق الحاجة الى ذلك بالاركاب والازال في المسافة والمخاطبة

لأنها تخرج لمواضع مولاهما وتخدمهما ضيافة وهي في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الأجانب كحال المرأة داخله في حق محارم الأقارب ^{هـ} في جواز النظر إلى ما يجوز النظر إليه

هذا لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك الا ~
لا فيكون لها السد مع الزوج والاب والرجع مع الزوجة والاب
لانه هو الثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين

صورة المسئلة اثنى عشر

الامام ابو حنيفة

المسئلة

المسئلة

۷	۳۵۴	۲۸۰	۱۸۰	۶۰
روم	ام	احسان	احسان	سید
۳	۲	۲۸	۲۴	۱۲
		۴	۹	۱۷

$\frac{2}{3} \times \frac{4}{5} = \frac{8}{15}$

۱	روح	احسان	احسان	احسان
۲	روح	احسان	احسان	احسان
۳	روح	احسان	احسان	احسان
۴	روح	احسان	احسان	احسان
۵	روح	احسان	احسان	احسان
۶	روح	احسان	احسان	احسان
۷	روح	احسان	احسان	احسان
۸	روح	احسان	احسان	احسان
۹	روح	احسان	احسان	احسان
۱۰	روح	احسان	احسان	احسان

[illegible]

۱. مصطفیٰ زوج
۲. مصطفیٰ زوج
۳. مصطفیٰ زوج

۲

مصلحه	مصلحه	مصلحه
عجلونه	ام	روح
۸۰	۱	۲
	۶	۳

روح احوين لام احوين لاه عيونه

۱۰۰- کزنوجہ وام

[illegible]

فی مباحثہ

مسند ۴ ۲ ۸	مسند اخوه ۲۳ ۲۶ ۱	مسند ۲ ۲
---------------------	----------------------------	----------------

قسمة صحيحة ولا موافقة بينهما

ططای عدد رؤس من انکسر علیہم السہام

الثالث وهي لا تنقسم عليهم لكن بينهما موافقة

۱۲ لانه بضرب احدیما یخبر الکسرفیها

بعض رؤس الفرق

تصح المسئلة ح وهواربعة يكن الحاصل ثمانية ومنها

و اخلا في الآخر بان كان جزءاً من الآخر.

عدد رؤس النسوة في أصل المسئلة كـ

۲ ۳	<u>۲۳</u>	رابعاً
مسئله	الخروج من لابون	زوجتان
۹	۶	<u>۲۹</u>
۱	۵	۱

$$\begin{array}{r} 23 \\ 212 \\ \hline 6 \end{array}$$

وَقُولُوا إِلَى سَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعِشْرَةٍ وَأَنْ كَلَّمَ مَعَ الرَّبِّ ثَلَاثَ

او سدين فاصلها من اثني عشر وتقول الى ثلثة عشر وخمسة عشر
سبعة عشر واذا كان مع الثمن ثلثان او سدين فاصلها من اربعة وعشرين
او سدين فاصلها من اثني عشر وتقول الى ثلثة عشر وخمسة عشر

وتقول السبعة وعشرين فاذا انقسمت المسئلة على الورثة فقد
صحت وان لم تنقسم سهام فريق عليهم فاضرب عددهم في اصل

المسئلة وعولها ان كانت عاتلة فها خرج منه ^{في العول} قبح المسئلة كأمرة

وإخوان للمرأة الرب ستم وللأخوين مابق ثلاثة أستم لاسقستم

عليهما فاصربا بين في اميل المسئلة فليكون بما بينه ومهما فصيح وان
 وهو اربعة خط

و ستة اخوة للمرأة الربع سهم وللأخوة ثلثة فاضرب ثلثك عددهم

في أصل المسئلة ومنها نصح وان لم تنقسم بينهم فريقين واكثر فانه

خذ الفريقين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريق الثالث ثم ما اجتمع في

حل المسئلة فان تساوت الاعداد اجزا احدهما عن الآخر كما رأيت

وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ فَإِنَّ كَارِ أَوَّلَ الْعَدِيدِ مِنْ جِهَاتٍ

خزائن عن الاخوين وان وافق احد العديدين الاخر ضمنت وفق

حدهما في جميع الاخرى مما اجتمع في اصل المسئلة كاربعة سنوة

۱۱	روح	۲۹	۴۵
۱۲	روح	۲۹	۴۵
۱۳	روح	۲۹	۴۵
۱۴	روح	۲۹	۴۵
۱۵	روح	۲۹	۴۵
۱۶	روح	۲۹	۴۵
۱۷	روح	۲۹	۴۵
۱۸	روح	۲۹	۴۵
۱۹	روح	۲۹	۴۵
۲۰	روح	۲۹	۴۵
۲۱	روح	۲۹	۴۵
۲۲	روح	۲۹	۴۵
۲۳	روح	۲۹	۴۵
۲۴	روح	۲۹	۴۵
۲۵	روح	۲۹	۴۵
۲۶	روح	۲۹	۴۵
۲۷	روح	۲۹	۴۵
۲۸	روح	۲۹	۴۵
۲۹	روح	۲۹	۴۵
۳۰	روح	۲۹	۴۵
۳۱	روح	۲۹	۴۵
۳۲	روح	۲۹	۴۵
۳۳	روح	۲۹	۴۵
۳۴	روح	۲۹	۴۵
۳۵	روح	۲۹	۴۵
۳۶	روح	۲۹	۴۵
۳۷	روح	۲۹	۴۵
۳۸	روح	۲۹	۴۵
۳۹	روح	۲۹	۴۵
۴۰	روح	۲۹	۴۵
۴۱	روح	۲۹	۴۵
۴۲	روح	۲۹	۴۵
۴۳	روح	۲۹	۴۵
۴۴	روح	۲۹	۴۵
۴۵	روح	۲۹	۴۵
۴۶	روح	۲۹	۴۵
۴۷	روح	۲۹	۴۵
۴۸	روح	۲۹	۴۵
۴۹	روح	۲۹	۴۵
۵۰	روح	۲۹	۴۵
۵۱	روح	۲۹	۴۵
۵۲	روح	۲۹	۴۵
۵۳	روح	۲۹	۴۵
۵۴	روح	۲۹	۴۵
۵۵	روح	۲۹	۴۵
۵۶	روح	۲۹	۴۵
۵۷	روح	۲۹	۴۵
۵۸	روح	۲۹	۴۵
۵۹	روح	۲۹	۴۵
۶۰	روح	۲۹	۴۵
۶۱	روح	۲۹	۴۵
۶۲	روح	۲۹	۴۵
۶۳	روح	۲۹	۴۵
۶۴	روح	۲۹	۴۵
۶۵	روح	۲۹	۴۵
۶۶	روح	۲۹	۴۵
۶۷	روح	۲۹	۴۵
۶۸	روح	۲۹	۴۵
۶۹	روح	۲۹	۴۵
۷۰	روح	۲۹	۴۵
۷۱	روح	۲۹	۴۵
۷۲	روح	۲۹	۴۵
۷۳	روح	۲۹	۴۵
۷۴	روح	۲۹	۴۵
۷۵	روح	۲۹	۴۵
۷۶	روح	۲۹	۴۵
۷۷	روح	۲۹	۴۵
۷۸	روح	۲۹	۴۵
۷۹	روح	۲۹	۴۵
۸۰	روح	۲۹	۴۵
۸۱	روح	۲۹	۴۵
۸۲	روح	۲۹	۴۵
۸۳	روح	۲۹	۴۵
۸۴	روح	۲۹	۴۵
۸۵	روح	۲۹	۴۵
۸۶	روح	۲۹	۴۵
۸۷	روح	۲۹	۴۵
۸۸	روح	۲۹	۴۵
۸۹	روح	۲۹	۴۵
۹۰	روح	۲۹	۴۵
۹۱	روح	۲۹	۴۵
۹۲	روح	۲۹	۴۵
۹۳	روح	۲۹	۴۵
۹۴	روح	۲۹	۴۵
۹۵	روح	۲۹	۴۵
۹۶	روح	۲۹	۴۵
۹۷	روح	۲۹	۴۵
۹۸	روح	۲۹	۴۵
۹۹	روح	۲۹	۴۵
۱۰۰	روح	۲۹	۴۵

2022

مصحف		فهرست كتاب القدورى	
٢	كتاب الطهارة	٢٤	باب قيام رمضان
٥	باب التيمم	٢٤	باب صلوة الخوف
٧	باب المسح	٢٥	باب صلوة الجنائز
٨	باب الحيض	٢٦	باب الشهيد
٩	باب الانجاس	٢٧	باب الصلوة في الكعبة
١٠	كتاب الصلوة	٢٧	كتاب الزكاة
١١	باب الاذان	٢٨	باب زكاة الابل
١١	باب شروط الصلوة	٢٨	باب صدقة البقر
١٢	باب صفة الصلوة	٢٩	باب صدقة الغنم
١٦	باب قضاء الفوائت	٢٩	باب زكاة الخيل
١٦	باب الاوقات	٣٠	باب زكاة الفضة
١٦	باب التوافل	٣٠	باب زكاة الذهب
١٧	باب سجود السهو	٣٠	باب زكاة العروض
١٨	باب صلوة المريض	٣١	باب زكاة الزروع والثمار
١٩	باب سجود التلاوة	٣٢	باب من يجوز دفع الصدقة ومن لا
٢٠	باب صلوة المسافر	٣٣	باب صدقة الفطر
٢١	باب صلوة الجمعة	٣٤	كتاب الصوم
٢٢	باب صلوة العيدين	٣٦	باب الاعتكاف
٢٣	باب صلوة الكسوف	٣٦	كتاب الحج
٢٣	باب الاستسقاء	٤١	باب القران
		٢٤	كتاب الشفعة
		٤٢	باب التمتع
		٤٣	باب الجنائيات
		٤٦	باب الاحصار
		٤٧	باب القوات
		٤٧	باب الهدى
		٤٩	كتاب البيوع
		٥٠	باب خيار الشرط
		٥١	باب خيار الرؤية
		٥٢	باب خيار العيب
		٥٣	باب البيع الفاسد
		٥٤	باب الاقالة
		٥٤	باب المراجعة والتولية
		٥٥	باب الربوا
		٥٧	باب السلم
		٥٨	كتاب الصرف
		٦٠	كتاب الرهن
		٦٣	كتاب الحجر
		٦٦	كتاب الافرار
		٦٩	كتاب الاجارة

كتاب الشركة	١١٤	كتاب الرضخاع	١٥٦	باب حد القذف
كتاب المضاربة	١١٦	كتاب الطلاق	١٥٧	كتاب السرقة
كتاب الوكالة	١٢٢	كتاب الرجعة	١٦٠	كتاب الاشربة
كتاب الكفالة	١٢٤	كتاب الايلاء	١٦٠	كتاب الصيد والذبائح
كتاب الحوالة	١٢٥	كتاب الخلع	١٦٣	كتاب الاضيحة
كتاب الصلح	١٢٦	كتاب الظهار	١٦٤	كتاب الايمان
كتاب الحبة	١٢٨	كتاب اللعان	١٦٩	كتاب الدعوى
كتاب الوقف	١٣٠	كتاب العدة	١٧٥	كتاب الشهادة
كتاب الغصب	١٣٣	كتاب النفقات	١٧٩	كتاب الرجوع عن الشهادة
كتاب الوديعه	١٣٥	كتاب الحضانه	١٨٠	كتاب ادب القاضي
كتاب العاربه	١٣٧	كتاب العتاق	١٨٢	كتاب القسمة
كتاب اللقيط	١٣٩	كتاب التدبير	١٨٥	كتاب الاكراه
كتاب اللقطة	١٣٩	باب الاستيلاء	١٨٦	كتاب السير
كتاب الخنثى	١٤٠	كتاب المكاتب	١٩٥	باب البغاة
كتاب المفقود	١٤٣	كتاب الولاء	١٩٥	كتاب المحظور والاباحه
كتاب الاباق	١٤٤	كتاب الجنائيات	١٩٧	كتاب الوصايا
كتاب احياء الموات	١٤٧	كتاب الديات	٢٠١	كتاب الفرائض
كتاب المأذون	١٥٢	باب القسامة	٢٠٤	حساب الفرائض
كتاب المزاحمة	١٥٣	كتاب المعاقلة		
كتاب المساقاة	١٥٣	كتاب الحدود		
كتاب النكاح	١٥٦	باب حد الشرب		

To: www.al-mostafa.com